

شرح

صغرى الصغرى

فى علم التوحيد

كلاما

لأبى عبد الله محمد بن يوسف السنوسى الحسى

وبالماس :

المواهب اللدنية

فى شرح المقدمات السنوسية

لأبى إسحاق إبراهيم الأندلسى ثم السرقسطى

ابن أبى الحسن على عرف البنائى

رحمهم الله وقع علومهم آمين

الطبعة الأخيرة

١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م

مكتبة معطى البابى الحلبى وأولاده
مصر م. ب النورية ٧١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 صلى الله على سيدنا
 ومولانا محمد وآله وصحبه
 وسلم ، الحمد لله الواجب
 وجوده الممتع نظيره
 والممكن سواء وغيره ،
 القديم الذى لا بداية له
 الباقى الذى لا نهاية له الحى
 العليم القادر المتكامل الفرد
 السميع البصير المريد
 الشئ التصف بهذه
 الصفات القديمة التى لا هى
 هو ولا هى غيره كما ينبغى
 لكمالها ، والصلاة والسلام
 على سيدنا ومولانا محمد
 وعلى آله وأصحابه المرسل
 رحمة للعالمين « لينذر من
 كان حيا ويحق القول على
 الكافرين » (وبعد) فيقول
 العبد الفقير المضطر لرحمة
 ربه القدير أبو إسحاق
 ابراهيم الأندلسى ثم
 السرقسطى ابن أبى
 الحسن على عرف البنانى
 عصمه الله ووفاه وجعل
 الجنة منزله ومأواه مع جملة
 أولاده ووالديه وإخوانه
 والمسلمين منه وكرمه : لما
 قصرت الهمم ونفدت فى
 هذا الزمان مفايه تطويل
 سألتى بعض الإخوان أن
 أختصر له شرح العقيدة
 المأجدة « بالمقدمات » لسيدنا

فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
 (قرآن كريم)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى أنعم علينا بنعمة الإيمان والإسلام ، وهدانا بنينا ومولانا محمد عليه الصلاة والسلام ،
 فبين للناس معرفة مولانا العظيم على وجه التمام ، وبلغ لهم عن الله تعالى الحلال والحرام وسائر
 الأحكام ، وخص صلى الله عليه وسلم فى جميع ذلك بمجامع الكلام ، وتيسير المعانى للإعلام والإفهام
 ﴿ وبعد ﴾ فقد وضعت جملة مختصرة فيما يجب على المكلف اعتقاده فى حق الله تعالى وفى حق
 رسوله عليهم الصلاة والسلام على وجه يخرج به المكلف من ظلمات الجهل والتقليد ، فأردت أن أتبعها
 بشرح مختصر يكشف عن معانيها كل لبس وتعقيد ، والله تعالى أسأل أن ينفع به إنه ولى التوفيق والتسديد
 (الحمد لله) بدأ بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز وامثالا لما رغب فيه المصطفى صلى الله عليه وسلم حيث قال :
 كل أمر دى بال لا يتبدأ فيه بالحمد لله فهو أبتى وروى أجندم وروى أقطع وكلها على طريق التشبيه البليغ
 بالآبى والأجندم والأقطع فى العيب المنفر وعدم التمام ومعنى الحمد لغة المدح بكل كمال لله لأن الكمال إما
 قديم فهو وصفه وإما حادث فهو فعله فالكل إذا له تبارك وتعالى فلا يستحق المدح إذا على الحقيقة سواء وحكم
 هذا الحمد الوجوب مرة فى العمر كاللحج وكلتى الشهادة والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه
 وسلم تسليما كثيرا (رب العالمين) أصل التربية نقل الشئ من أمر إلى أمر حتى يصل إلى غاية أرادها
 الربى ثم نقل إلى المالك والمصلح للزوم التربية لهما غالبا والعالمين جمع سلامة للعالم على غير قياس والعالم
 فى اللغة كل نوع أو جنس فيه علامة يمتاز بها عن سائر الأنواع والأجناس الحادثة فىقال فى الأنواع عالم
 الإنسان وعالم الطير وعالم الحيل ويقال فى الأجناس عالم الحيوان وعالم الأجسام وعالم الناميات ويحتمل
 أن تكون المناسبة فى تسمية النوع والجنس بالعالم أن لهما من الفصول والخواص ما يعلمان به ونقله
 المتكلمون إلى كل حادث والمناسبة فى هذه التسمية أن كل حادث فيه علامة تميزه عن موجد المولى القديم
 حتى لا يلتبس به أصلا ولهذا رد مولانا نجل وعلا على الضالين الذين جعلوا له شركاء من الحوادث فقال تعالى
 وجعلوا لله شركاء قل سمواهم أى اذكروا أوصافهم حتى ينظروا فيها ما يصلح للألوهية أم لا ويحتمل أن تكون
 المناسبة أن كل حادث يحصل العلم للناظر فيه ما يجب للمولى العظيم من على الصفات وتزهره عن سمات

ومولانا شيخ الإسلام ومصباح الأنام أبى عبد الله محمد بن يوسف السنوسى الحسنى نفعنا الله به آمين لما رأى الحداثات

أهل لذلك وإن كنت لست هنالك بذلك وجمعت ما يحصل به حل ألفاظ العقيدة وربما أزيد على ذلك زيادة مفيدة من غيره تتعاق بالمقام لتحصل الفائدة جاء بحمد الله على وفق المراد واستخرت الله أن يكون من جامع كلامه ليسهل عليه وعلى البتدين أمثالي، وأسأل الله الكريم أن يجعله خالصاً لوجهه العظيم إنه غفور رحيم، وبسمته «بالمواهب الربانية في شرح المقدمات السنوسية» وأسأله سبحانه أن يرحمنا ويرحم أولادنا ووالدينا وإخواننا ومشايخنا وجميع المسلمين منه وكرمه، قال وحيد زمانه نفعه الله بغفرانه: «أؤلف مستعينا بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكتاب العزيز وامثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم: كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتى أو أجزم أو أقطع أي ناقص وقليل البركة فإن قلت كثير من الأمور يبدأ فيه بالبسملة والمجدة (٣) ولا يتم وكثير بالعكس فما المراد بالحدث.

فالجواب أن المراد منه أنه لا يكون معتبراً شرعاً. فإن قلت هلا قال بالله بدل بسم الله. فالجواب إنما لم يقل ذلك تحريزاً من أيمان القسم. فإن قلت لماذا كسرت الباء وقاعدة الحروف المفردة البناء على الفتح. فالجواب لتناسب حركة بنائها عملها وهو الجر المناسب للكسرة فإن قلت. لم لا تكتب الألف بعد الباء على ما هو قاعدة الخط. فالجواب لكثرة الاستعمال المعارض بحسب اللفظ والخط وهو باعث على التخفيف من أي وجه. والاسم مشتق من السمو وهو العلو وقيل من الوسم وهو العلامة. والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والكمالات والرحمن المنعم بخلائل النعم والرحيم المنعم بدقائقها وقدم الله عليهما لأنه اسم ذات وهما اسماء صفة والذات متمدمة

الحدثات ولهذا قال جل من قائل: إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الأبواب، وقال جل وعلا: «أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء والآيات في ذلك كثيرة فالمناسبة الأولى في وضع اللغة والاصطلاح تقتضي أن العالم مأخوذ من العلامة والمناسبة الثانية تقتضي أنه مأخوذ من العلم وذكر هذا الوصف وهو رب العالمين بعد الحمد لله شبه البرهان بعد الدعوى لأنه لما ادعى في الجملة الأولى أن كل كمال فهو لله تعالى وحده لا يمدح عليه في الحقيقة سواء وقد عرفت أن الكمال إما قديم وإما حادث أتى بما يدل على أن كلال الكمالين له تعالى بمعنى أن الأول وصفه والثاني فعله والدليل على ذلك العوالم لأنه قد قام البرهان القطعي على حدوثها من جهة تغييرها الذي آذنت به التربية المأخوذة من لفظ رب ومن جهة احتياجها إلى المخصص في اختصاصها ببعض ما قبله من مقدار وصفة وغيرها وقد أشعر أيضاً بالاحتياج إلى المخصص الإتيان بالجمع في العالمين فإنه مؤذن باختلاف في المقادير والصفات والأزمنة والأمكنة مع قبول كل مقدار غيره وصفته وزمانه ومكانه فلو وقع ذلك من غير فاعل لزم الجمع بين متنافيين وهما مساواة أحد الأمرين لصاحبه ورجحانه عليه بلا سبب وذلك معلوم بالاستحالة فإذا هذا الوصف وهو رب العالمين مؤذن بحدوث جميع العوالم من جهة المضاف لإشعاره بعموم التربية للعوالم المستزمنة للتغير في جميعها وهو دليل على الحدوث والافتقار للحدث ومن جهة المضاف إليه أيضاً لإشعاره بسبب جمعيته وعمومه باختلاف أصناف العوالم وأنواعها وأجناسها في مقاديرها وصفاتها وأزمنتها وأمكنتها وجهاتها مع قبول مادة كل واحد منها لما حصل لغيره وذلك يستلزم حدوثها وافتقارها إلى المخصص. ولما كان الأحداث والإيجاد موقوفاً على كمال ألوهية الموجد واتصافه بوجوب الوجود والقدم والبقاء والقيام بالنفس والمخالفة للحوادث والوحدانية والحياة وعموم القدرة والإرادة لجميع الممكنات وعموم العلم لجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات لزم أن كل حادث يدل على وجوب هذه الكمالات لمولانا جل وعلا وبالجملة فالعوالم بعد أن تقرروا وجوب حدوثها وافتقارها إلى مولانا جل وعلا شهدت بأن كل كمال قديم هو وصفه تعالى لتوقف حدوثها على اتصاف مولانا جل وعلا بذلك الكمال وشهدت بأن كل كمال حادث هو فعله لما شهدت به من وجوب الوحدانية لمولانا تبارك وتعالى فقد شهدت إذاً بأن المدح بكل كمال قديم أو حادث إنما هو لمولانا جل وعلا وهو معنى الحمد لله وهذا التقرير يعرفك أن تعقيب جملة الحمد لله في سورة الفاتحة بالوصف رب العالمين هو في غاية الحسن والإعجاز والله تعالى التوفيق (والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين) لاشك أن أعلى الكمالات الحادثة كلها وأدومها كمال الفوز برضا مولانا جل وعلا

في التعقل على الصفة وقدم الرحمن على الرحيم لأنه خاص إذ لا يقال لغير الله بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام والجملة تحتمل الخبرية والله أعلم. ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم هو الواسطة بين الله تعالى وبين عباده والنعم الواصلة من الله تعالى إليهم وأعظمها الهداية لتوحيده والإقرار بربوبيته والتصديق بملائكته وكتبه ورسله على يده صلى الله عليه وسلم فقال بعد بسم الله الرحمن الرحيم (صلى الله على سيدنا محمد) الصلاة من الله رحمة مقرونة بتعظيم وتكريم وتشريف ومن الملائكة استغفار ومن غيرهما تضرع ودعاء والسيد من له السؤدد والكمال المطلق ومحمد يدل من سيدنا وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف سمي به صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحمودة فإن قلت ما بال الصنف رحمه الله تعالى لم يأت بالحمد بعد بالبسملة في المقدمات. فالجواب يحتمل أن يكون حمد الله في نفسه عند ابتدائه أو يقال استغنى عنه بالبسملة إذ المقصود الثناء على الله وهو حاصل بها. فإن قلت كان ينبغي للمصنف أن يشهد لخبر أبي داود كل خطبة ليس فيها تشهد في كالي

الجدماء. فالجواب له أنه تشهد لفظاً ولم ير قمه اختصاراً أو بأن الحديث في خطبة النكاح لا الكعب والرسائل بدليل ذكره له في كتاب النكاح (تمة) في ذكر حقيقة الحمد والشكر تكميلاً للفائدة، فالجدلغة الشاء بالجميل على المحمود بجميل صفاته سواء كانت من باب الإحسان أو من باب الكمال المختص بالمحمود كعلمه وشجاعته والشكر لغة فعل يني عن تعظيم النعم بسبب كونها منعماً واصطلاحاً هو الشاء باللسان وبغيره من القلب والأركان بسبب ما أسدى إلى الشاكر من النعم. فان قلت ما النسبة بين الحمد والشكر. فالجواب نسبة العموم والخصوص من وجه يجتمعان في اللسان في مقابلة الإحسان وينفرد الشكر بالقلب والأركان وينفرد الحمد بتعلقه بالكمال كقولنا الله قديم الله واحد فهذا أحمد وليس بشكر لأنه ليس في مقابلة نعمة (٤) فاعرفه (مقدمة) تشمل على فوائد مهمة: الأولى أسباب العلم الحادث على طريق الأشعري ثلاثة الخواص

الحسن الظاهرة السليمة وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس والحر والصادق متواتراً كان أو مسموعاً من الرسول المؤيد بالمعجزة والعقل وهو سبب للعلم أيضاً أما الإلهام المفسر بالقاء معنى في القلب بطريق الفيض يحتاج إلى الصدر فليس بسبب للمعرفة بصحة الشيء عند أهل الحق. الثانية في الكلام على شيء من فضل العلم وفضل أهله روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال «للعلماء درجات فوق المؤمنين بسبعائة درجة ما بين كل درجتين خمسمائة عام» وقوله صلى الله عليه وسلم «العلماء ورثة الأنبياء» ومعلوم أن لا رتبة فوق رتبة النبوة ولا شرف فوق شرف الورثة من الأنبياء وقوله صلى الله عليه وسلم «يستغفر للعلماء من في السموات والأرض»

والسلامة من غضبه وقد جعل مولانا سبحانه بفضلنا نبينا ومولانا محمداً صلى الله عليه وسلم باباً عظيماً لذلك مفتوحاً في الدنيا والآخرة لا يقاربه باب ولا يستغنى عن التعلق بأذنيه والإبواء إلى عتبة حرمة وبابه أحد من الأعداء والأجباب كيف ومن أجله خلق الله الكمال الديني والأخروي والعلوي والسفلي وبشفاعته الكبرى في الآخرة وما بعدها من شفاعاته تنقش أنواع الكرب وترفع بفضل الله تعالى أسبابها وتتجلى شمس نعم مولانا جل وعلا على كافة المؤمنين وتفتح أبوابها التي لم يتجاسر أحد من أهل السموات على طلب فتحها وتنتشر بنياته العظمى التي تفضل بها المولى تبارك وتعالى على أهل الإيمان به أنواع السرور وتكشف عن الظواهر والبواطن أجناس العموم وأنواع السرور وبركة مبعثه الشريف وطلوع طلعه البية السعيدة على أهل الأرض انكشفت ظلمات الكفر والجهالات التي عمت وانتشرت وتمكنت غاية التمكنت في جميع الآفاق والقلوب وتشعشت أنوار الإيمان بالله تعالى وبرسوله وكتبه وملائكته وانقاعت بفضل الله تعالى سحاب برين الجهل وغمة السيئات والذنوب وأفاض سبحانه رحمته على الخلق وأخرج لهم على يد مصطفى سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ذخراً للمعارف الربانية ونفائس الحكم والعلوم الدينية وحلاهم بجواهر الأسرار التي خباها لهم في خزائن الصيوب حتى كثرت منهم في كل جيل الأنطاب والأوتاد والنقاء والأخيار والأبدال ومجت الأرض وجلبها وسهلها برها وعمرها بتوحيد المولى تبارك وتعالى والتبويه بأقدار رسله وملائكته وكتبه والهج بشكره سبحانه وذكره وحمده على كل حال وبكل كمال وانتشرت أمة ديننا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وتطاولت أزمنتها إلى موافاة القيامة وحفظ الله سبحانه عليهم الإيمان مع اختلاف الدول وانتشار المحن وبعد العهد عن مشاهدة أهل الحق والسنن والاستقامة ونمى سبحانه أنوارهم المعنوية والحسية دنيا وأخرى حتى كادوا كلهم من حكم قلوبهم وسطوع أنوارهم واستدادها أن يكونوا أنبياء وأكثر سبحانه عددهم كثرة عظيمة تخرج عن الحصر حتى جعلهم بفضلهم ورحمته ثلثي جميع من يدخل الجنة من السعداء وقد ورد أن صفوف أهل الجنة مائة وعشرون صفاً ثمانون صفانها لهذه الأمة ولعلمهم إن كانوا ثلثي أهل الجنة يكون لهم من الجنة ونعيمها أكثر من الثلثين كثلثة أرباع وتسعة أعشار ونحو ذلك لما علم من تخصيص المولى تبارك وتعالى لهم بكرامة تضعيف الثواب لهم بالعمل والزمان والمكان والحال، وبالجملة لما لم يتل غيرهم من الجنة إلا اليسير فكأنها إنما خلقت من أجلهم ولهم وإذا عرفت أن منزلة سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم عند مولانا جل وعلا بهذه المثابة عرفت أن حمده تعالى وشكره على إنعامه به على الخلق من أوجب الواجبات وأن

وأى منصب أعلى من منصب من يشغل ملائكة السموات والأرض بالاستغفار وقوله صلى الله عليه وسلم «من أحب أن ينظر إلى التوسل عتقاء الله من النار فلينظر إلى العلماء والمتعلمين» وفي الخبر إن الله تعالى يحشر العلماء يوم القيامة في زمرة واحدة حتى يقضى بين الناس ويدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ثم يدعو العلماء فيقول يا معشر العلماء إنى لم أضع حكمتي فيكم وأنا أريد أن أعذبكم قد علمت أنكم تحالطون من المعاصي ما يخالط غيركم فسترها عليكم وقد غفرتها لكم وإنما كنت أعذب بفتياكم ادخلوا الجنة بغير حساب. الثالثة في اسم هذه العقيدة فاسمها المقدمات بعم مضمومة قفاف مفتوحة فدل المعهلة مكسورة فيم والمراد بها هنا طائفة من العلم تقدم عليه ليعتبر بها المتبدى على الخوض فيما سواها، وعدد مقدماتها عمانية الأولى مقدمة الأحكام والثانية مقدمة المذاهب والثالثة مقدمة أنواع الشرك والرابعة مقدمة أصول الكفر والبدع والخامسة مقدمة الموجودات والسادسة مقدمة المعكنات والسابعة مقدمة الصفات الأزلية والثامنة مقدمة الأمانات

في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام. فان قلت ما الحكمة في تقديم مقدمة الأحكام على غيرها وفي عطف باقيها عليها على الترتيب المشاهد . فالجواب إنما قدم مقدمة الأحكام على غيرها لأن بها يعرف ما عداها وعطف مقدمة المذاهب على مقدمة الأحكام لاشتراكها في العدد وهي ثلاثة كما أن الأحكام ثلاثة وقيل المناسبة بينهما لأنه ختم الأحكام بالجائز والجائز فعل فعطف الفعل على الفعل وعطف مقدمة أنواع الشرك على مقدمة المذاهب لاشتراكها مع مذهب القدرية في الشرك وعطف مقدمة أصول الكفر على مقدمة أنواع الشرك لأن بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه فيشتركان في جملها وينفرد الشرك في السادس وينفرد الكفر في الإيجاب الدائي وعطف مقدمة الموجودات على مقدمة أصول الكفر لما فيه من شبه البرهان بعد الدعوى وذلك أنه ختم الأصول بالجهل بالقواعد (٥) العقلية وهو متضمن لمذهب النصارى

في جعلهم الإله صفة تعالى الله عن قولهم أتى بالموجودات ردًا عليهم والله أعلم وعطف مقدمة الممكنات على مقدمة الموجودات لما بينهما من الاشتراك فيشتركان في الأجرام وأعراضها وتنفرد الموجودات بذات مولانا وتنفرد الممكنات بالجائز المعلوم فتأمل عطف مقدمة الصفة الأزلية على مقدمة الممكنات من باب إتيان الطالب في أثر المطلوب وذلك أن القدرة الأزلية طالبة لتعلقها بالممكنات وهي مطلوبة وعطف مقدمة الأمانة وهي الثامنة على الصدق المدرج تحت مقدمة الصفات لما بينهما من الاشتراك والتلازم وهذا من منح العلم فأعرفه فانه نفيس . فاذا تقرر هذا فلنرجع إلى مقصود المؤلف وتقرير كلامه فنقول والله المستعان : قوله رضى الله

التوسل إليه تعالى بحب هذا السيد والتعظيم وكثرة الصلاة والتسليم عليه من أعلى الوسائل للأمن من الخوفات والفوز بأعلى الدرجات ولو لم يكن للصلاة عليه من الفضل العظيم إلا ما ورد في الصحاح أن من صلى على سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم مرة واحدة صلى الله تعالى عليه بها عشرة لكان كافياً للعقلاء كيف وقد ورد في فضلها العظيم ما ألف فيه أئمتنا على الانفراد تأليف عديدة وقد رأيت لبعض أئمة التصوف أن من فقد شيوخ التربية فكفر من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانه يصل بها إلى مقصوده ولعله أخذ ذلك من قوله عليه الصلاة والسلام لأبي هريرة رضى الله عنه عندما ألزم أن يجعل جميع صلاته للنبي صلى الله عليه وسلم إذا تكفى همك ويفخر ذنبك ولا شك أن المريد الطالب على مشايخ التربية قداهم بتقية نفسه وشفائهما من علائق سواء تبارك وتعالى فاذا أكره من الصلاة على نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم كفى هذا الهم الذي اهتم به والله تعالى أعلم فذكرنا في هذه العقيدة بعد حمد الله تعالى الصلاة والسلام على نبيه وأشرف خلقه صلى الله عليه وسلم مناسب من أوجه الأول أنه شبه حمد خاص بعد حمد عام لأنه لما حمد المولى تبارك وتعالى حمداً مطلقاً على جميع الفضائل والفواضل وإن شئت قلت على كماله وتكليه حمده بعد ذلك حمداً خاصاً وهو امتثال أمره سبحانه فيما أمر به من الصلاة والتسليم على نبيه صلى الله عليه وسلم على نعمة خاصة وهي نعمة بعث الله تعالى نبينا ومولانا محمداً صلى الله عليه وسلم ورحمته به سبحانه الخلق دنيا وأخرى وخص هذه النعمة بالله كراً لأنها أكبر النعم وأعمها وأدومها الثاني أنه لما حمد المولى جل وعلا وشكره على جميع نعمه التي تفضل بها سبحانه وأوجدها وحده شكر بعد ذلك من أظهر سبحانه على يده تلك النعم وأفاضها ببركته على الخلق دنيا وأخرى وهو نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يشكر الناس لم يشكر الله ولما كنا عاجزين عن مكافأته صلى الله عليه وسلم من قبل أنفسنا وجب أن نرجع في ذلك إلى مولانا الكريم القادر الذي بيده خزائن النعم فنطلب منه أن يصلى على هذا النبي الشريف صلى الله عليه وسلم أن ينعم عليه بنعم يصحبها تكريم وتعظيم على ما يليق بمنزلة هذا السيد عنده وأن يسلم عليه أى يعظمه بأن يسمعه من كلامه الذي لا مثل له ما تقر به عينه وتبتهج به نفسه ويتسع به جاهه. الثالث أنه لما صدر عنه الحمد لله رب العالمين وكان ذلك مقتضياً لمعرفة توحيد مولانا جل وعلا ومعرفة ما يليق به من أوصاف الألوهية على حسب ما مضى تقريره شكر بعده من أوصل سبحانه على يده النعمة العظيمة إذ الناس قبل مبعثه كانوا يمدحون غير الله تعالى من الأصنام وغيرها ويضيفون على سبيل الحقيقة في زعمهم نعمه تبارك وتعالى وأنواع تربيته إلى غيره من الأسباب العادية وغيرها فلما بعث نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم عرفهم أن الحمد لا يستحقه على

عنه ونفعنا به (الحكم) يعنى اللغوى ويقال الحكم على الإطلاق وحقيقته (إثبات أمر) يعنى لأمر آخر (أو نفيه) عنه فالضمير يعود على الأمر من حيث هو أمر لا على الأمر الذي جرى فيه الإثبات والإلزام عدم صدق الحد على النفي الذي لم يتقدمه إثبات فيلزم أن يكون الحد غير جامع والحاصل أنه من باب قولهم عندي درهم ونصفه وفيه نظر إذ جعله من باب عندي درهم ونصفه يقتضى أن الضمير في قوله أو نفيه لا يصح عوده على الأمر الأول بنفسه وليس كذلك إذ المراد عوده على الأمر لا بقيد أنه الأول بل أعم منه والله أعلم. فان قلت أى داع لتعريف مطابق الحكم أولاً ثم تقسيمه وتعريف كل قسم على حدة فالجواب الداعى إلى ذلك توقف معرفة الأخص على معرفة الأعم كتوقف معرفة الإنسان على معرفة الحيوان مثلاً فمعرفة حكم خاص عقلى أو عادى موقوف على مطابق الحكم فأعرفه فان قلت ذكر أوفى الحد منافع المقصود إذ هذى للترديد وهو يناقى التحديد فالجواب إنما يتم إذا لم تكن للتقسيم بأن يكون في المعنى مثلاً المحدود كذا أو كذا ترديداً أو شكواً إذا كان المقصود منها تعيين نوعه أو أنواعه مع الجزم

استحالة الشريك إثبات
أمر عدمي لأمر وجودي
كالحدوث للعوالم إثبات أمر
وجودي لأمر عدمي باطل
لا يصح لأن العدم لا يوصف
بالوجود ، والتفني أربعة
أقسام نفى أمر وجودي عن
أمر وجودي كنفى الجهل
عنه تعالى نفى أمر عدمي
عن أمر عدمي كنفى القدم
عن الشريك . نفى أمر
وجودي عن أمر عدمي
كنفى العلم عن الشريك . نفى
أمر عدمي عن أمر وجودي
كنفى الحدوث عنه تعالى
(نبيه) الاصطلاح عندهم على
من أدرك أمرا من الأمور
وتصور معناه فقط ولم يحكم
بثبوته ولا نفيه كأدراكنا
مثلا أن معنى الحدوث
الوجود بعد العدم تسمية
ذلك الإدراك تصورا وإن
أدركنا مع ذلك ثبوت
الأمر أو نفيه عنه سمينا

تصديقا وحكما أيضا كإثباتنا الحدوث بعد تصورنا لمعناه للعوالم أو نقيضه عمن وجب قدمه
فإن ثبت الأمر أو نفيه عنه هو المسمى وحكما والحكم مصدر يستدعي حاكما وحكوما به وحكوما عليه ونسبة حكمية فالحاكم إما الشرع أو العادة أو
العقل والمحكوم به الوصف مطلقا والمحكوم عليه الذات مطلقا والنسبة الحكمية الارتباط ما بين المحكوم به والمحكوم عليه مثلا في الشرع
الصلاة واجبة الحاكم الشرع والمحكوم به الوجوب والمحكوم عليه ذات الصلاة واجبة والنسبة الحكمية الارتباط ما بين المحكوم به وهو
الوجوب والمحكوم عليه وهو ذات الصلاة وفي العقل العالم حادث وفي العادة النار محرقة حكم العقل بكذا أو حكمت العادة بكذا فانهم
ولما كان الحكم لا بد له من الانقسام أشار المصنف رحمه الله تعالى ونفعا به إلى تقسيمه بقوله (وينقسم) الحكم اللغوي الذي هو
إثبات أمر أو نفيه يعني يتنوع (إلى ثلاثة أقسام) جمع قسم بكسر القاف نحو حمل وأحمل وقرب وأقرب يعني أنواع إذ هي من باب

تقسيم الكلى إلى جزئياته لصديق اسم المتقسم على كل واحد بانفراده لامن باب تقسيم الكل إلى أجزائه لعدم صدق اسم المتقسم عليها
مجتمعة فاعرفهم أبداً من ثلاثة أقسام بدل مفصل من مجمل بقوله (شرعى) وقدمه على العادى والعقلى لشرقه عليهما (وعادى) وقدمه على
العقلى وإن كان أقوى منه لا شراً كه مع الشرعى فى مطلق الإسناد كإساقى بيانه إن شاء الله تعالى فى وجه الحصر (وعقلى) أخره عنهم لما
قناه ووجه الحصر فى الثلاثة لارابع لها تقول لا يغلو الحكم إما أن يستندوا ولا وإذا استندوا لا يغلو إما أن يستندوا إلى معصوم أو لغير معصوم فإن
استند لمعصوم فهو الشرعى وإن استند لغير معصوم فهو العادى وغير المستند بالكلية فهو العقلى لارابع لها . واعلم أن كل واحد
من هذه الثلاثة ينقسم إلى قسمين تصور وتصديق وكل واحد من التصور والتصديق ينقسم إلى قسمين ضرورى ونظرى وكل
واحد من الضرورى والنظرى ينقسم إلى قسمين واجب ذاتى وواجب (V) عرضى وكل واحد من

الواجب الذاتى والواجب
العرضى ينقسم إلى قسمين
إثباتى ونفى من ضرب
ثلاثة فى ثمانية بأربعة
وعشرين قسماً فمثال
التصورى فى الشرعيات
كتصورنا لمعنى الصلاة أنها
ذات ركوع وسجود وسلام
ومثال التصديق فى
الشرعيات الصلاة واجبة
ومثال الضرورى فى
الشرعيات قواعد الإسلام
الخمس ومثال النظرى فى
الشرعيات اقتضاء الطعام
من ثمن الطعام لا يجوز
وأن الزعفران ليس بربوى
ومثال الواجب الذاتى فى
الشرعيات كتصديق
الرسول عليهم الصلاة والسلام
ومثال الإثبات فى الشرعيات
كإثبات المحبة للنبي
صلى الله عليه وسلم
وإثبات غفران الذنوب

آخرهم وبه كل عددهم الذى هو مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً فلانبي بعده ومن لازمه أن لا رسول بعده
لأن النبي أعم من الرسول على الصحيح ونفى الأعم يستلزم نفي الأخص فكمثل سبحانه لسيدنا ومولانا محمد
صلى الله عليه وسلم جميع المحاسن التى تفرقت فى الأنبياء والرسول قبله وشرف شريعته السمحة بأن جعل
أحكامها متصلة بالآخرة لا ناسخ لها ولا مبدل لها وأطلع أمته للشفرة على مساوى الأمم الذين خلوا وعلى
العقوبات التى نزلت بهم ليعتبروا بذلك ويرتدعوا عن المعاصى ولا يغتروا بالمهلة ومتعة الدنيا كما اغتر
بذلك الذين هلكوا قبلهم فجلهم مولانا بفضلهم معتبرين لامعتبرين بهم ومتعطين لامتعطين بهم وشاهدين
على غيرهم لأمشهودنا عليهم وأظهر سبحانه محاسنهم لمن مضى من الأمم وستر مساوئهم بل نوه المولى الكريم
بقدرهم وقدر نبهم سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم تتويها عظيماً تنى بسببه كلم الله تعالى صلى الله
عليه وسلم أن يكون من هذه الأمة وبالجملة فنعلم مولانا الكريم جل وعلا ومواهبه الاختصاصية التى خص
بها نبينا ومولانا محمداً صلى الله عليه وسلم دنيا وأخرى لا يمكن إحصاؤها نسأله سبحانه أن يجعلنا من خيار أمته
الفائزين بشرف قربه ومتابعيه المتحصنين من كل محنة وهول وخوف دنيا وأخرى بحرمة محبته وولايته
ولأجل أنه عليه الصلاة والسلام خاتم النبيين مات أولاده الله كور كلهم قبل أن يكونوا رجالاً لأنهم لو عاشوا
حتى بلغوا سن النبوة ثم لم يتنبأوا كانوا فى ذلك أخط رتبة من أولاد كثير من الرسل الذين خلوا كإبراهيم
ويعقوب وداود عليهم الصلاة والسلام فلما اتوا صفاراً انتفت هذه الخطيطة وإلى هذا أشار القرآن فى قوله
تعالى «ما كان محمد أباً أحداً من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين» فجعل سبحانه كونه عليه الصلاة
والسلام خاتم النبيين شبه العلة لما نقاه تعالى من أبوته عليه الصلاة والسلام للكفار الذين يطلق عليهم اسم
الرجال والنسكة فيه ماسبق تقريره والله تعالى أعلم. قوله وإمام الرسلين أى مقدمهم فى جميع الكمالات
ومتبوعهم إذ به يتعلقون فى شدائد الآخرة وأهوالها المضلات وقد قال عليه الصلاة والسلام «آدم فمن دونه
تحت لوائى يوم القيامة» وقد ثبت أيضاً أنه تقدمهم وأهمهم حساً فى ليلة الإسراء وذلك كله دليل واضح على أن
هذا السيد صلى الله عليه وسلم أفضل المخلوقات وأكرمها على الله تبارك وتعالى وفيه أيضاً دليل على كمال
تواضع رسل الله عليهم الصلاة والسلام للمولى تبارك وتعالى وامتلاء صدورهم بهيبته ومحبه والتعظيم
لما عظمه والتشريف لما شرفه إذ لم يجعلوا عليهم الصلاة والسلام ما خصصهم الله تعالى به من عظيم فضله
مانعاً من التواضع لمن آثره الله تعالى بمزيتة وخصه بفضله على جميع العوالم وأخلاقهم الكريمة فى هذا
نظير أخلاق الملائكة عليهم الصلاة والسلام فى تواضعهم وسجودهم لآدم صلى الله عليه وسلم امتثالاً لأمر

بسبب التوبة ومثال النفي فى الشرعيات الوتر ليس بواجب وصوم يوم عاشوراء ليس بواجب فهذه ثمانية فى الشرع ومثال التصور فى
العقليات كتصورنا لمعنى العالم أنه كل موجود سوى الله ومثال التصديق فى العقليات حدوث العالم وقدم صانعه ومثال الضرورى
فى العقليات الواحد نصف الاثنين والتحيز للجرم ومثال النظرى فى العقليات الواحد عشر ربع الأربعين ومثال الواجب الذاتى فى العقليات
وجود البارى تعالى ومثال الواجب العرضى فى العقليات وجود المخلوقات ومثال الإثبات فى العقليات كإثبات حدوث ماسوى الله تعالى
وإثبات الزوجية للعشرة ومثال النفي فى العقليات كنفى الزوجية عن السبعة ونفى الشريك عنه تعالى فهذه ثمانية فى العقل ومثال التصور
فى العاديات كتصورنا لمعنى الطعام والشراب ومثال التصديق فى العاديات الطعام مقتات والتراب غير مقتات ومثال الضرورى فى العاديات
التوب سائر والنار محرقة ومثال النظرى فى العاديات شراب السكجيين مسكن للصفراء والتوخمة مهضمة للطعام ومثال الواجب الذاتى

في العاديات كرفع الفاعل ونصب المفعول ومثال الواجب العرضي في العاديات لباس الطيلسان للعالم عند الأمر والربى ومثال الإثبات في العاديات كإثبات الإحراق للنار والقطع للسكين ومثال النفي في العاديات خبز الفطير ليس بسرير الانهضام فهذه جملة الأربع والعشرين قسما على الوفاء والتمام والحمد لله . فان قلت ما الفائدة في تقسيم الحكم الشرعي إلى ضروري ونظري فالجواب فائدة ذلك معرفة ما يوجب إنكاره الكفر وما لا يوجب فأن من أنكر ما علم من الدين ضرورة يكفر بخلاف الحفي الذي لا يعلم إلا القليل فانه لا يكفر عند كثير من المحققين . ولما قسم الحكم اللغوي الذي هو إثبات أمر أو نفيه إلى ثلاثة أقسام شرعي وعادي وعقلي شرع الآن في تعريف كل (٨) واحد بانفراد فبدأ بالحكم الشرعي لشرفه (فالشرعي) أي فالحكم الشرعي

تعريفه (هو خطاب الله تعالى) أي كلامه النفسي الأزلي أي ذلك الكلام حالة كونه في الأزل خطابا حقيقة لا مجازا على الأصح كما قاله المحقق المحلى في شرح جمع الجوامع (التعلق) أي ذلك الكلام النفسي الأزلي (بأفعال المكلفين) أي البالغين العاقلين تعلقا معنويا قبل وجودهم وتجزيا بعد وجودهم بعد البعثة بشروط التكليف ، وأما التعلق بوجودهم قبل البعثة فهو تعلق معنوي (بالطلب) متعلق بخطاب على ما هو الظاهر وفيه وصف المصدر قبل إعماله إلا أنه يسهله أن الجورور يعمل فيه العمل الضعيف والقوى قاله المصنف رحمه الله تعالى وأيضا فالمصدر

مولانا جل وعلا وتعلما لمن عظم وتكريرا لمن كرم وجال من أحب وأين هذه الأخلاق الكريمة الزكية من أخلاق إبليس الأحقق المحروم حيث أمره المولى العظيم مع الملائكة الكرام بالسجود لآدم فاستكبر ورأى لنفسه الدينية شفوفا على من فضله المولى تبارك وتعالى وأدركه الزهو والإعجاب بما ليس له ولا يستحقه وإنما هو بمحض فضل من المولى الكريم تبارك وتعالى وأخذ بجمله وقلة عقله وعدم حياته وسابق شقائه يعرض على من لا شريك له في ملكه ولا في حكمه يحكم بما يشاء ويخص من يشاء بما يشاء لا اعتراض عليه ولا سؤال لأحد عليه وهو الحكيم المحمود على كل حال ويجب على كل مؤمن أن يقتني آثار الطاهرين المطهرين من كل حق ودنس من رسل الله تعالى وملائكته الكرام صلى الله وسلم على جميعهم فيتواضع لله تعالى ويعظم كل من رأى من المولى العظيم إشارته وتفضيلا لخاصية من علم أو عبادة أو خلق جميل ولا يجعل ما خصه هو به مولانا جل وعلا من الفضل مانعا من التواضع لدوى الفضل والتعظيم لجناهم الرفيع عند الله فهلك ويسلب من فضله ومن كل خير كما هلك بذلك قدرته إبليس اللعين عاقبا الله تعالى إلى الممات مما ابتلى به بجه نبيه وأشرف خلقه سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ، ولينظر العاقل إلى ما فعله كلام الله تعالى صلوات الله وسلامه عليه مع الحضرة عليه السلام عند ما سمع من المولى تبارك وتعالى أنه خصه بعلم من لدنه من إعتاب نفسه الشريفة بالسفر إليه حتى لقيه ثم تواضع له في الكلام والتمس منه أن يعلمه بصيغة الاستفهام لا الأمر المستعملة في الإيجاب والاستعلاء فقال عليه الصلاة والسلام « هل أتبعك على أن تعلمني مما علمت رشدا » فالتمس منه بطريق الأدب بالعبارة أن يكون تابعا له متعلما منه ثم لما قابله الحضرة عليه السلام بأن أغلظ له في القول إذ وصفه بعدم استطاعة الصبر معه جاوبه عليه الصلاة والسلام بتواضع ولين والزم له أن يطيعه في كل ما يأمر به كما هو شأن العبد مع سيده فقال عليه الصلاة والسلام « ستجدني إن شاء الله صابرا ولا أعصى لك أمرا » فهذا التواضع وقع من هذا السيد في علم لم يضطر إليه في ظاهره ولا في باطنه وله الفضل العظيم والرتبة الفاتحة من اصطفاة مولانا جل وأعلامه على الناس برسائه ومناجاته له بلا واسطة بكلامه القديم الذي لا مثل له وبالمعجزات الباهرة والآيات العظيمة القاهرة وقد ثبت أن له مع الله تبارك وتعالى ألف مجلس في المناجاة وكل مجلس يمنح له فيه من العلوم ما يخرج عن حد الحصر وقد ثبت أنه عند المناجاة يرفعه ويقربه حتى يسمع صريف الأقلام يكتب بها في اللوح المحفوظ وإلى هذا أشار القرآن بقوله تعالى « وقرننا نجيا » وقد نص بعض الأئمة على أن رتبته في الفضل تلي رتبة أشرف الخلق وأكرمهم سيدنا ومولانا محمد

لم يبق على حقيقته وإنما المراد به المخاطب به من إطلاق المصدر على اسم المفعول به فان قلت لم أوله باسم المفعول . فالجواب كما قاله الإمام الزناتى في حواشيه على أم البراهين بعد نقله لكلام المصنف من شرح القدمات لأن الحكم الشرعي ليس المعنى ما خوطبنا به ، بيانه أن حقيقة الخطاب هو توجيه الكلام للحاضر وليس الحكم هو التوجيه وإنما هو الوجه وكلامه تعالى لا يقال لا يصلح أن يوجه إلا ما هو حادث إذ الوجه مسبوق بالتوجيه وذلك يستدعى حدوثه . لأننا نقول التوجيه ينصرف نحو الوجه إليه وهو المخاطب بمعنى أنه يزال عنه المانع الذي كان يمنعه من سماع الكلام أو الإقبال عليه أو ما أشبه ذلك مما يليق به ويقال يمكن أن يتعلق بغير ذلك كتعلقه بالمتعلق من حيث تعلق المكلف به أي الخطاب تعلق بأفعال المكلفين بسبب الطلب أو الإباحة وفيه تأمل ويمكن أن يكون في موضع الخبر مبتدأ محذوف أي وذلك متلبس بأفعال المكلفين

وحيث لا يلزم إعمال الصدر الموصوف فاعرفه . فان قلت لم حذف متعلق قوله بالطلب . فالجواب إنما حذف متعلقه لدلالة ما قبله عليه أي لما أي تلك الأفعال (أو الإباحة) عطف على قوله بالطلب (أو الوضع لها) يعني للطلب والإباحة (تنبيه) الخطاب كالجنس يشمل خطاب الله وغيره ويضافته إلى الله تبارك وتعالى خرج عنه خطاب غيره ولا يتوهم أن طاعة أولى الأمر والسيد واجبة فيكون خطابهما حكما وقد خرج من التعريف لأنها إنما توجب بإيجاب الله تعالى وخرج بقوله بأفعال المكلفين كما قال المحلى خطاب الله تعالى المتعلق بذاته وصفاته وذوات المكلفين والجمادات كدلول «الله لا إله إلا هو خالق كل شيء» ولقد خالفناكم، ويوم نسير الجبال» اهـ . وصفات المكلفين أيضا إذ ليست بأفعال وبقي في الحد (٩) قصص أفعال المكلفين والأخبار المتعلقة بأعمالهم كقوله تعالى « والله خلقكم وما تعملون » فأخرجهما بالطلب . فان قلت بقي ما يخرج بقوله المتعلق وما يخرج بقوله المكلفين . فالجواب أما الأول فقد قال فيه بعض المحققين إنه ليس لاحتراز بل هو صفة لازمة للخطاب أي خطاب الله تعالى لا يخلو عن تعلق شيء وأما الثاني فأمره في عبارة الصنف رحمه الله تعالى مشكل حيث قال في التعريف أو الوضع لها فان الصبي والمجنون يتعلق بهما خطاب الوضع على ما صرح به شيخ الإسلام في حاشيته على جمع الجوامع تبعا في ذلك لغيره وقد يقال حيث عرفوا المكلف بالبالغ العاقل يلزم خروجهما من

صلى الله عليه وسلم وهذا هو الذي يدل عليه حديث مسلم في الشفاعة في اعتذار إبراهيم عليه الصلاة والسلام عندما تطلب منه الشفاعة في الآخرة لأهل الموقف بقوله «وكنت خليلا من وراء وراء» قيل معناه وكنت خليلا من وراء موسى كليم الله الذي هو وراء سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم حبيب الله . انظر يا أخي بعين الاعتبار إلى أخلاق هؤلاء السكرام وعظيم تواضعهم لله تعالى ومحاسن آدابهم مع من يضطرون إليه من ذوى الفضل ولامنة له عليهم وعدم زهوهم وإعجابهم بما خصوا به من الفضل العظيم ثم انظر بعد ذلك إلى أخلاقنا الشيطانية وصفاتنا الجاهلية في معاملتنا لمن اضطررنا إليه وأتقنا الله على يديه من مهالك الدنيا والآخرة من علمائنا وعبادنا وانظر إلى زهونا وإعجابنا مع دنائتنا وقلة فضلنا وسوء حالنا وجهالة عاقبتنا اللهم إنا نتوسل إليك بخواص عبيدك من أنبيائك ورسلك وملائكتك وجميع أوليائك وبأكرم الخلق لديك الشفيع المشفع عندك سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم أن تغفر لنا ما مضى من الذنوب وأن تصلحنا وتهب لنا سلامة الصدر فيما بقي وتوفقنا ظاهرا وباطنا لما فيه رضاك عنا بلا محنة يا أرحم الراحمين يا علام الغيوب وأن ترضى عنا يا مولانا علمانا وآباءنا وأمهاتنا وكل من له حق علينا بمحض فضلك يوم يتعلق المظلوم بظلمه وتبلى السرائر وتكشف الغيوب (اعلم أنه يجب على كل مكلف أن يعرف ما يجب في حق مولانا جل وعز وما يستحيل وما يجوز وكذا يجب عليه أن يعرف مثل ذلك في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام) حقيقة المعرفة الحادثة هي الجزم المطابق عن ضرورة أو برهان فقولنا الجزم احتراز من الظن وهو الاحتمال الراجح ومن الشك وهو الاحتمال المساوي ومن الوهم وهو الاحتمال المرجوح وقولنا المطابق احتراز من الجهل المركب فانه جزم غير مطابق لما في نفس الأمر كجزم الفلاسفة بقدم الأفلاك وجزم اليهود والنصارى بسلامتهم من الخلود في النار يوم القيامة وقولنا عن ضرورة أو برهان احتراز من جزم القلة المطابق فانه ليس بمعرفة وإن كان جزما مطابقا لما في نفس الأمر ويسمى في الاصطلاح اعتقادا ومعنى الضرورة إلجاء المولى سبحانه النفس لأن تجزم بأمر جزما مطابقا بلا تأمل بحيث لو حاولت أن تدفع عن نفسك ذلك الجزم بتشكيك أو نحوه لم تقدر ومثاله جزمنا بوجود أنفسنا وبأن الواحد مثلا نصف الاثنين ونحو ذلك مما هو كثير ، ومعنى البرهان الدليل المركب من مقدمات قطعية ضرورية في نفسها أو منتهية في الاستدلال عليها إلى علوم ضرورية ومثاله ذلك إذا قيل لنا فلان اشترى هذه السلعة بربع عشر الأربعين درهما

(٢ - سنوسي) التعريف فأى طريق يتناولها . فان قلت ما المراد بقوله بأفعال المكلفين . فالجواب كما قال الصنف رحمه الله تعالى في الشرح ما يصدر منه ليشمل القول والنية اهـ ومراده بالصدور أن يكون مكتسبا له بذاته كركعة مثلا أو باعتبار أسبابه كالإيمان بالله ورسوله لأن اكتسابه باعتبار أسبابه كالنظر مثلا أما ذاته فمن مقولات الكيف ، وبالجملة الإجماع قائم على أن الصبي لا يخاطب بأمر الإيجاب ولا ينهى التحريم فالبلوغ شرط التكليف بهما إجماعا وأما أمر الندب فالصحيح أنه لا تكليف فيه في البالغ لما بالك بالصبي . وأما نهى الكراهة فقال العبد إنه كالأمر في الخلاف وإن الخلف لفظي . وأما الإباحة فأولى بعدم التكليف وهل قطعا أو يجري الخلاف كما جرى في المندوب ، وأما خطاب الوضع فيتعلق بالصبي والمجنون كما تقدم خلافا للصنف وما ذكرناه من تعلق الخطاب بالصبي وعدم تعلقه إنما هو في التعلق التجريزي . وأما التعلق المعنوي فهو متعلق بالصبي والمجنون

وكذا بالعدم بالكلية الذي لم يوجد أصلا فاعرفه فانه نفيس . فان قلت يتعلق الذي للكلام مالهو . فالجواب تعاق دلالة إذ التعاق على ثلاثة أقسام تتعلق دلالة وهو تعاق السكلام وتعاق انكشاف وهو تعلق العلم والسمع والبصر والإدراك على القول به وتعلق تأثير وهو تعاق القدرة والإرادة . ولما فرغ من تعريف الحكم الشرعي شرع الآن في ذكر أقسامه الداخلة في الطلب فقال (ويدخل) يعني يندرج (في الطلب) المتقدم ذكره في الحكم الشرعي (أربعة أشياء) يعني أحكام (الأول الإيجاب) ولا شك أنه نوع من الخطاب وكذا البواقي (و) الثاني (النذب) أي الندوب (و) الثالث (التحريم) أي المحرم (و) الرابع (الكراهة) يعني المكروه وإنما دخلت الأحكام الأربعة (١٠) في الطلب لأن الطلب على قسمين إما طلب فعل أو طلب ترك وكل واحد

منهما إما جازم أو غير جازم فالمجموع أربعة من ضرب اثنين في اثنين بأربعة ثم أخذ في تعريف هذه الأحكام أولا فأولا وبدأ بالواجب فقيل (فالإيجاب) أي الواجب هو (طلب) كالجنس شامل للأحكام الأربعة والمراد بالطلب الطلب النفسي المعبر عنه باللفظي (الفعل) فصل خرج به التحريم والكراهة لأنهما طلب كلف عن فعل لا طلب فعل والمراد بالفعل هنا هو الحاصل بالمصدر لا الإيجاد والإيقاع لأن التكليف إنما يتعلق لأول دون الثاني لكونه أمرا اعتباريا لا تحقق له كذا قاله السعد وأقره عليه غير واحد كالكمال ابن أبي شريف في حواشي العقائد (طلبا جازما)

فجزمنا بأنه اشتراها بدرهم واحد ليس بضروري لنا ندركه بلا تأمل بل لا يحصل لنا الجزم العرفاني بذلك من غير تقليد لأحد حتى نختبر أنفسنا فنقول أقل عدد له ربع أربعة وربعا واحد وهذه مقدمة واحدة ضرورية لا تقتصر إلى تأمل أعنى كون الواحد ربع الأربعة لكن لا تكفيها هذه المقدمة في معرفة ما اشترى الإنسان به تلك السلعة حتى نعرف معرفة قطعية أن الأربعة عشر الأربعين وهذه المعرفة بهذه المقدمة ليست ضرورية إلا أنها تقتضى بضرورية فإنك إذا قسمت أربعين إلى عشرة أنصاء متساوية خرج لك في كل نصيب أربعة وكذلك لو عدت في أصابعك أربعة ثم أربعة وتجمع إلى أن تفرغ من أصابعك العشرة أو تضع في لوح أربعة وفوقها أربع عشر مرات وتجمع لكان مجموع ذلك أربعين وقد حصل لك علم ضروري لا تقدر أن تدفعه بأن الأربعة عشر الأربعين لكن لم يحصل لك هذا العلم الضروري أولا بل بعد رؤيتك حسيا انقسام الأربعين إلى عشرة أجزاء متساوية كل جزء منها أربعة فاذا ضمنت هذه المقدمة الضرورية انتهاء وهي أن ربع الأربعة ربع عشر الأربعين إلى المقدمة الضرورية ابتداء وهي أن الواحد ربع الأربعة حصل لك منهما أن الذي اشتريت به تلك السلعة درهم واحد فنقول في نظم البرهان يجب أن يكون المشتري به درهما واحدا لأن الدرهم الواحد ربع الأربعة وربع الأربعة ربع عشر الأربعين المشتري به فينتج الدرهم الواحد ربع عشر الأربعين المشتري به فالجزم بهذه النتيجة يسمى معرفة وعلم لأنه جزم مطابق لما في نفس الأمر حاصل عن برهان وهو دليل قطعي لتركيه من مقدمتين الأولى منهما ضرورية ابتداء والأخرى ضرورية انتهاء ولو جزمت بهذه النتيجة تقليدا لمن ثقب به ممن يعرف الحساب ولم تستعمل أنت فكرك في ذلك لسمى جزمك اعتقادا صحيحا ولا يسمى معرفة وعلم ولو لم ثقب بمن أخبرك بهذه النتيجة بل ترجح عندك صدقه واحتمل احتمالا مرجوحا عندك أن يكون مخطئا لكان إدراكك الراجح ظنا وإدراكك المرجوحوها ولو تساوى عندك احتمال صدقه وكذبه لكان إدراكك لكل واحد من الاحتمالين المتساويين شكا ولو جزمت على سبيل الغلط إما لوقوعك في شبهة أو لتقليدك من وقع فيها ممن ثقب به في زعمك بأن ربع عشر الأربعين اثنان لا واحد لكان جزمك هذا جهلا مركبا لأنك جهلت مافي نفس الأمر وجهلت أنك جاهل به ويسمى أيضا هذا الجزم في الاصطلاح اعتقادا فاسدا فاعتبر من هذا الذي ذكرناه مثال المعرفة وأمثلة أضدادها فاذا عرفت هذه المقدمة عرفت حينئذ معنى قولنا يجب على كل مكلف أن يعرف إلى آخره أي يجب شرعا على كل مكلف أن يجزم بهذه الثلاثة في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام جزما

مطابقا

فصل ثان خرج به النذب لأنه طلب للفعل من غير جزم في الطلب بأن لا يؤذن في الترك بل هذا قد يسمح له في الترك (كالإيمان بالله) أي كطلب الإيمان بالله (وبرسله) عليهم الصلاة والسلام والإيمان لغة التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم عن الله جملة وتفصيلا تنبيه قد تقرر عندهم أن الكيفيات النفسية لا يكلف بها لكونها ليست من الأفعال الاختيارية وقد اشتهر عن السعد وغيره أن المكلف به إنما هو أسباب فلا تطيل به . فان قلت لم عبر المصنف رحمه الله تعالى بالرسل وكان الأولى التعبير بالأنبياء للعموم . فالجواب عبر بالرسل دون الأنبياء على وجه تغليب الأفضل على غيره وإلا فالإجماع والنصوص الصريحة أن الأنبياء كالرسل فيما ذكر والله أعلم . فان قلت أي فائدة في ذكر غير النبي صلى الله عليه وسلم من الرسل مع أن الإيمان به وبما جاء به يتضمن الإيمان بهم . فالجواب فائدته زيادة البيان التي تحصل بالتفصيل الذي

هو المطلوب في عقائد الإيمان (وكتقواعد الإسلام) أي وكتب قواعد الإسلام (الجمعة) وهو التوحيد والصلاة والزكاة والصيام والحج . والإسلام لغة : الاستسلام ، واصطلاحا : الانقياد والانخضاع لله تعالى بامثال أوامره واجتناب نواهيه ، فعطف الإسلام على الإيمان من عطف التباين فهما مختلفان ذاتا ومفهوما إن تلازما شرعا بحيث لا يوجد مسلم ليس بمؤمن ولا مؤمن ليس بمسلم (والندب) عطف على قوله بالإيجاب أي ودخل في قولنا بالطلب الندب وهو أيضا نوع من الخطأ النفسي (طلب) كالجنس شامل للأحكام الأربعة والمراد بالطلب في التعريف الطلب النفسي (الفعل) فصل أول خرج به التحريم والكراهة لأنهما كف عن فعل لا طاب فعل (طلبا غير جازم) فصل ثان خرج (١١) به الواجب لأنه طلب الفعل طلبا جازما

(كصلاة الفجر) أي ما شاهد من الحركات والسكنات فيها لا يقع ذلك وإيجاده (ونحوها) أي نحو صلاة الفجر كالضحى مثلا (والتحريم) يعني المحرم عطف على قوله بالإيجاب (طلب) كالجنس شامل الأحكام الأربعة والمراد به النفسي على ما مر (الكف عن الفعل) فصل أول خرج به الإيجاب والندب لأنهما طلب فعل لا طاب كف (طلبا جازما) فصل ثان خرج به المكروه لأنه طلب غير جازم (كشرب الخمر والزنا) أي كترك شرب الخمر وترك الزنا (والكراهة) عطف على الأول (طاب) كالجنس شامل الأحكام الأربعة والمراد بالطلب في التعريف النفسي كما

مضابقا لما في نفس الأمر حاصل ذلك عن ضرورة أو برهان إلا أن الضرورة لم يجر الله بها العادة فتعين طابها بالبرهان فلو لم يحصل للمكلف الجزم بهذه الثلاثة في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام بل إنما حصل الظن أو الشك أو الوهم لم يكفه ذلك بإجماع ولو حصل له الجزم إلا أنه غير مطابق لما في نفس الأمر بجزم اليهود والنصارى ومن في معانهم وسائر الكفرة بالكفرات التي جزموا بها لم يكف ولم يعتد به إجماعا ولو حصل منه جزم مطابق لما في نفس الأمر إلا أنه لم يكن ضرورة ولا عن برهان وإنما كان عن تقليد ففي ذلك طرق وأقوال أصحها أنه يجب عليه البحث عن البرهان حتى تحصل له المعرفة عنه مهما كانت فيه قابلية لفهم ذلك ثم يجب عليه إذا حصلت له تلك المعرفة بواسطة البرهان أن يقطع أن تلك المعرفة إنما حصلت بحض خلق الله تعالى فضلا منه سبحانه ولا أثر للبرهان ولا لفكرة المكلف وبحثه في تحصيلها لا بطريق التعليل كما تقول الفلاسفة ولا بطريق التولد كما تقول المعتزلة وإنما المولى تبارك وتعالى هو الذي من فضله تخلق فهم الدليل وخلق فهم المدلول عليه أثره لا شريك له في ذلك ألبتة واختلاف أئمتنا هل خلق الله تعالى معرفة المدلول عقب خلقه معرفة الدليل من غير عروض آفات خاصة ولا عامة لازم عادة كالشبع مع الأكل أو لازم عقلا كالعرض مع الجوهر مثلا فقال الشيخ الأشعري رضي الله تعالى عنه هو لازم عادة فيصح التخلف وقال إمام الحرمين هو لازم عقلا فلا يصح التخلف والأظهر ما قاله الأشعري والله تعالى أعلم . ثم إن المعرفة بهذه الثلاثة في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام هل هي نفس الإيمان الذي كلفنا به وهو مذهب الأشعري أو ملزومة للإيمان فيكون الإيمان هو حديث النفس التابع للمعرفة وهو مذهب القاضي وصرحه بعض الأئمة لأنه أنسب بمعنى الإيمان والله تعالى التوفيق (وحقيقة الواجب ما لا يتصور في العقل عنده إما بلا تأمل ويسمى الضروري ككون الواحد نصف الاثنين مثلا وإما بعد التأمل ويسمى النظري ككون الواحد نصف سدين الاثنين عشر مثلا) لما قدم الحكم بوجوب معرفة المكلف شرعا لما يجب عقلا وما يستحيل عقلا وما يجوز عقلا في حق الله تعالى وفي حق الرسل عليهم الصلاة والسلام وكان الحكم على شيء أو بئس موقوفا على تصور معناها تعين على كل مكلف أن يعرف معنى الحكم العقلي وأقسامه ومعانيها ليعرف بذلك معنى وجوب ما يجب من الكلمات لمولانا تبارك وتعالى ومعنى استحالة ما يتره عنه ومعنى جواز ما يجوز في حقه تعالى ويعرف بذلك ما يتعلق به الصفات من أقسام الحكم

مر (الكف عن الفعل) فصل خرج به الإيجاب والندب لأنهما طلب فعل لا كف (طلبا غير جازم) فصل ثان خرج به التحريم لأنه طلب جازم (كالقراءة) يعني القرآن (في) حال (الركوع و) في حال (السجود مثلا) أي كتركه ذلك وإنما كره ذلك فهما لأنهما محل تذلل وكلام الله تعالى يحل قراءته في تلك الحالة والله أعلم (وأما الإباحة) فصلها عما قبلها لأنه لا طلب فيها ولا فيما بعدها وهو الوضع وكأن هذا والله أعلم هو السر في جعل المصنف رحمه الله تعالى قوله في الشرح أو الوضع عطف على الإباحة ولم يعطف على الطلب لأن كلا من الإباحة والوضع لا طلب فيه فكأنهما شيء واحد عطفًا على الطلب القابل لهما فليدر مع اللطف والأمر سهل (فهو إذن الشرع) إذن جنس لطلب الشرع ولطلب غيره مطلقا فأخرج غيره بقوله الشرع وبقي ما هو أغنى فأخرج المحرم والمكروه بقوله (في الفعل) وأخرج الواجب والندوب بقوله (و) في (الترك) وقوله

(معا) تأكيد لثلاثتهم أن الواو بمعنى أو فيكون أحدهما على البدل هو الإباحة وليس كذلك (من غير ترجيح لأحدهما على الآخر) يحتمل أن يكون زيادة بيان ويحتمل أن يكون من تمام الحد والله أعلم (كالنكاح والبيع) يعني إذا لم يعرض لكل واحد منهما ما يوجبه أو يحرمه وأما إن عرض له ذلك فليخرج عن كونه مباحا فالتشيل به إنما هو باعتبار سلامته من العوارض . واعلم أن الذي عليه الجمهور أن الأحكام خمسة وهي المذكورة في كلام المصنف رحمه الله تعالى وزاد بعض العلماء على الخمسة المذكورة ثلاثة الصحيح والباطل وخلاف الأولى فالصحيح ما يتعلق به النفوذ ويعتد به والباطل ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به وخلاف الأولى كطلب قيام الليل فانه (١٣) يدل بالالتزام على النهي عن ضده كنوم الليل كله فيطاق على النوم أنه

خلاف الأولى ولا يطلق عليه أنه مكروه وزاد بعضهم الرخصة والعزيمة فهي إذا عشرة (خاتمة) نسأل الله حسنهما، سميت هذه الأحكام الخمسة خطابا بتكليف توسعا في العبارة فان التكليف من الكلفة والمشقة وذلك إنما يتحقق في الواجب للكلفة في تركه والمحرم للكلفة في فعله وما عداها لا كلفة في فعله ولا في تركه لأن الكلفة توقع العقوبة الربانية وهي لا توجد في غيرها ولذلك نقول الصبي غير مكلف وإن كان مندوبا للحج والصلاة على الأصح فقلب لفظ التكليف على الثلاثة الآخر تجوزا وتوسعا . ولما فرغ من الكلام على خطاب الطلب والإباحة شرع في الكلام على خطاب

العقلي وما لا يتعلق به منها وبفهم ذلك يتأتى له فهم البراهين وفهم لزوم المعارف لها ورد الشبه والجهالات التي صاحبها وبذلك يعرف أيضا ما يجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام وما يستحيل وما يجوز. أما معنى الحكم العقلي فهو إثبات أمر أو نفيه من غير توقف على تكرار ولا وضع واضح فقولنا من غير توقف على تكرار احتراز من الحكم العادي أي الذي عرف من العادة فان الإثبات فيه والنفي إنما عرف وحكم بهما بواسطة التكرار والتجربة كقولنا أكل هذا الطعام يسخن البدن وأكل هذا لا يسخنه وقولنا ولا وضع احتراز من الحكم الشرعي الذي عرف من الشرع فان الإثبات فيه أيضا أو النفي إنما عرف وحكم بهما بواسطة وضع الشرع لها كقولنا البر بالتمر يجوز فيه التفاضل والبر بالبر لا يجوز فيه التفاضل ومثال الإثبات في الحكم العقلي قولنا مثلا كل موجود فهو إما قديم وإما حادث فالحكم بإثبات أحد الأمرين لكل موجود يعرفه العقل بلا واسطة تكرار ولا تجربة ولا واسطة تعليم شرع ووضعه وإنما حصل ذلك بمحض خلق الله تعالى له في القلب عاريا عن القيدين ومثال النفي قولنا مثلا كل موجود لا يخلو عن القدم والحديث معاً ثم هذا الحكم العقلي وإن عرى عن القيدين فقد أجرى الله تبارك وتعالى العادة بأن يخلق بعض أنواعه في القلب ضروريا بلا تأمل ويخلق بعض أنواعه عند النظر والتأمل والعلوم الحادثة كلها ولهن كانت حاصلة بمحض خلق الله فيصح أن يخلقها في القلوب ابتداء بلا واسطة تجربة ولا بعث رسول ولا نظر ولا فكر فقد أجرى سبحانه بمحض اختياره العادة في خلقها على هذا التقسيم . وأما أقسام الحكم العقلي فهي ثلاثة : الوجوب والاستحالة والجواز ووجه الحصر فيها أن كل ما يحكم به العقل إن كان يقبل الثبوت والاتقاء معا فهو الجواز وإن كان لا يقبل الأمرين معا فان كان يقبل الثبوت فقط دون الاتقاء فهو الوجوب وإن كان يقبل الاتقاء فقط دون الثبوت فهو الاستحالة . ولما كان الحكم العقلي ينقسم إلى قسمين ضروري وهو ما يدرك بلا تأمل ونظري وهو ما لا يدرك إلا بعد التأمل لزم أن كل واحد من أقسامه ينقسم كذلك إلى ضروري ونظري وإنما تعرضنا في أصل العقيدة لشرح الواجب والمستحيل والجائز دون الوجوب والاستحالة والجواز لاستلزام تصورهما تصور مصادرها لأن المشتق أخص من مصدره الذي اشتق منه ومعرفة الأخص تستلزم معرفة الأعم بخلاف العكس ، وأيضا لما ذكرنا أنه يجب على كل مكلف أن يعرف الواجب والمستحيل والجائز في حقه تعالى وكذا في حق رسله عليهم الصلاة والسلام ولم نقل يجب عليه أن يعرف في حق الله تعالى وفي

الوضع فقال (وأما الوضع) يعني لها أي للطلب والإباحة (فهو عبارة) أي تعبير (عن نصب) يعني وضع وجعل (الشارع) الله تبارك وتعالى ورسوله الصادق الأمين صلى الله عليه وسلم «وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى» شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا» (أمانة) بفتح الهمزة أي علامة وأشار بلفظ أمانة إلى أن أحكام الله تعالى ليست تابعة للأسباب والشروط والموانع بل هذه الأمور أمانة على الأحكام لنعرفها نحن منها لحقائها علينا وليس شيء منها باعثا لمولانا جل وعلا على حكم من الأحكام كما زعم من أضله الله وختم على قلبه وجعل على عينيه غشاوة وعلى سمعه وقرا (على حكم من تلك الأحكام الخمسة) التتقدم ذكرها وهي الواجب والندوب والمحرم والمكروه والمباح . وضع سببا وشرطا وما ناعا للواجب كالظهر فالسبب لها الزوال والشرط العقل والمانع الحيض والإغماء وضع سببا وشرطا وما ناعا للمندوب كالنافلة

فالسبب لها دخول وقتها وشرطها العتق ومانعها وقت المنع . والإغماء وضع سببا وشرطا ومانعا للمحرّم كما كل الميتة فالسبب لها موتها خفف أنفها والشرط عدم الضرورة والمانع وجود الضرورة وضع سببا وشرطا ومانعا للمحرّم كصيد اللهو فالسبب له اللهو والشرط عدم الضرورة والمانع وجود الضرورة ومنع سببا وشرطا ومانعا للمباح كالنكاح فالسبب له العقد والشرط خلوه العقد عن المانع والمانع وقوع النكاح في العدة مثلا (وهى) أى الأمانة (السبب والشرط والمانع) ووجه الحصر في الثلاثة أن ما يجعله الشارع أمانة على حكم من تلك الأحكام الخمسة أن يجعل كل واحد من وجوده وعدمه أمانة ودليلا ، ويجعل عدمه فقط أو وجوده فقط . فالأول السبب والثاني الشرط والثالث المانع . (١٣) فان قلت لم قدم السبب على الشرط

والمانع . فالجواب إنما قدم السبب لقوته لأنه يؤثر بطريقه أعنى وجوده وعدمه وكانا بخلافه ، ألا ترى أن الصلاة إذا أحرم بها قبل الوقت ولو بلحظة لم تجز بتخالف السبب فهو يؤثر بطريقه بخلاف الشرط فان الزكاة إذا تقدمت على الحول بيسير تجزى لأنه أخف إذ لا يؤثر إلا بطرف واحد . والحاصل أن اعتبار السبب وملاحظته أشد . **تنبيه** إطلاق خطاب الوضع على السبب والشرط والمانع بطريق التجوّز والمساحة وإنما هى متعلقات خطاب الوضع الذى هو الخطاب النفسى كما يعلم من كلام المحقق المحلى وغيره فلا تغفل . فان قلت ما الفرق بين خطاب التكليف

حق رساله الوجوب والاستحالة والجواز كان الأنسب في مطابقة ما سبق أن تعرض لشرح المشتقات وهى أسماء الفاعلين لا المشتق منه وهى المصادر وإنما بدأنا بشرح الواجب لوجبهين : أحدهما أنه أشرف إذ به يتصف مولانا جل وعز ، الثانى أنه إذا عرف عرف منه المستحيل والجائز في حقه تعالى وقدمنا المستحيل على الجائز لأنه أقرب إلى الواجب إذ هو مقابله وأيضا فالجائز شبه مركب لما ثبت للواجب من الثبوت ولما ثبت للمستحيل من النفي والواجب والمستحيل شبه بسيطين إذ لم يثبت لكل واحد منهما إلا أحد أمرين ولا شك أن مرتبة البسيط أحق أن تكون قبل المركب (قوله) مالا يتصور في العقل عدمه (يعنى لا يدرك في العقل نفيه سواء كانت حقيقة ذلك الواجب وجودية كذات مولانا تبارك وتعالى أو سلبية كقدمه جل وعلا . وقوله إما بلا تأمل إلى آخره يعنى أن الواجب ينقسم إلى ضرورى ونظرى بحسب مجرى عادة الله وإلا فيجوز بإجماع أن يصير سبحانه جميع العلوم ضرورية فيلجى العقل إلى تيقنها وتخلق فيه بلا تأمل أصلا كما يصح في العقل أن يجعل سبحانه جميع حركاتنا اضطرارية لانجد عادة تيسر تركها وإنما وقع الخلاف في العلوم في عكس ما سبق وهو هل يصح أن تسكون العلوم كلها نظرية للعقل ولا يعرف منها شيئا بالضرورة أو لا يصح ذلك لمنافاته وجود العقل بناء على أنه نفس العلوم الضرورية أو ملزوم لها فالجمع بين وجود العقل وبين نفي كل علم ضرورى جمع بين متنافيين والظاهر القول الأول بناء على أن العقل قبول القلب عادة للعلم وأضداده الخاصة كالظن والشك والوهم والجهل المركب وليس نفس العلم ولا ملزوما له ويدل على ذلك وجود السمعنة المنكرين لما عدا المحسوسات من العلوم ضرورية كانت أو نظرية ووجود السفستائية المنكرين لجميع العلوم ضروريها ونظريها محسوسها وغير محسوسها ، وهم من العقلاء بدليل تعرض الأئمة لبدعتهم والتحليل في مناظرتهم لدفعها وتبيننا للواجب النظرى بكون الواحد نصف سدس الاثنى عشر جلى فان هذا الحكم إنما يحصل للعقل بعد استحضار مقدمتين إحداهما وهى الصغرى ضرورية وهى قولنا الواحد نصف الاثنى عشر نظرية وهى قولنا ونصف الاثنى عشر لحدس الاثنى عشر لأنها موقوفة على معرفة كون الاثنى عشر سدس الاثنى عشر بقسمتها إلى ستة أقسام متساوية وأن الاثنى عشر أحد أقسامها الستة المتساوية فاذا استحضر العقل بالفكرة الدليل المركب من هاتين المقدمتين وهو أن الواحد نصف الاثنى عشر ونصف الاثنى عشر سدس الاثنى عشر لأن الاثنى عشر سدس أقسامها الستة المتساوية علم حينئذ نتيجة هذا الدليل

وخطاب الوضع . فالجواب كما قاله الإمام السيوطى والفرق بينهما من حيث الحقيقة أن الحكم بالوضع هو قضاء الشرع على الوصف بكونه سببا أو شرطا أو مانعا وخطاب التكليف لطلب أداء ما تقرر بالأسباب والشروط والموانع اهـ . ثم أخذ في تعريف هذه الثلاثة كل واحد بانفراده وبدأ بالسبب فقال (فالسبب) لغة : الحبل قال الله تعالى « من كان يظن أن لن ينصره الله في الدنيا والآخرة فليمدد بسبب إلى السماء » واصطلاحا (ما) كالجنس شامل للثلاثة والدليل (يلزم من وجوده) أى السبب (الوجود) أى وجود المسبب فصل أول يخرج به الشرط والمانع (و) يلزم (من عدمه) أى السبب (العدم) أى عدم المسبب فصل ثان يخرج به الدليل على الحكم من الكتاب والسنة والإجماع والقياس فان الدليل يلزم طرده أى يلزم من وجوده الوجود ولا يلزم عكسه أى لا يلزم من عدمه العدم وأما السبب فانه يلزم طرده وعكسه (لذاته) يعنى لذات السبب فالتقييد فيه بالذات راجع

إلى المجتئين معا (كزوال الشمس) يعنى ميلها عن كبد السماء بالنسبة (لوجوب) صلاة (الظهر) ولو قارن هذا السبب فقدان الشرط كعدم العقل لم يلزم من وجوده وجود الحكم الذى هو وجوب الصلاة وكذلك المانع كالحيض ولو خالف السبب سبب آخر لم يلزم من عدمه عدم كعدم سبب القتل مثلا وهى الردة مع وجود السبب الآخر وهى جناية القتل عمدا فاحترز منها بقوله لداته يعنى أن هذا اللزوم إنما هو بالنظر إلى ذاته وأما بالنظر إلى الأمور الخارجية فقد لا يلزم (تنبيه) ينقسم السبب إلى ثلاثة أقسام: سبب عقلى وسبب شرعى وسبب عادى مثال السبب العقلى الأجرام للأعراض والمعانى للمعنوية إلا أن هذا تلازم ومثال السبب الشرعى رؤية هلال رمضان لوجوب (١٤) الصوم ومثال السبب العادى: الطعام للشبع . ولما فرغ من تعريف السبب شرع

فى تعريف الشرط فقال (والشرط) فى اللغة هو العلامة ومنه أشراط الساعة أى علاماتها قال الله العظيم « هل ينظرون إلا الساعة أن تأتيهم بغتة فتدجاء أشراطها » أى علاماتها ، وفى الاصطلاح (ما) كالجنس شامل الثلاثة (يلزم من عدمه) أى من عدم الشرط (العدم) أى عدم المشروط فصل أول يخرج به المانع (ولا يلزم من وجوده) أى وجود الشرط (ولا) يلزم (عدم) كذلك فصل ثان يخرج به السبب فانه يلزم من وجوده الوجود (لداته) يعنى لذات الشرط فالتقييد فيه بالذات راجع إلى الجملة الأخيرة . وأما الجملة الأولى فمعناها لازم

وهى أن الواحد نصف سدس الاثنى عشر وقس على هذا وبالله تعالى التوفيق (والمستحيل ما لا يتصور فى العقل ثبوته إما بلا تأمل أيضا ككون الواحد نصف الأربعة وإما بعد التأمل ككون الواحد سدس الاثنى عشر مثلا) أما تمثيلنا للمستحيل الضرورى بكون الواحد نصف الأربعة فظاهر للعام والخاص لأنه لما علم بالضرورة للجميع أن نصفها اثنان لزم أن يعرف بالضرورة انتفاء النصفية عن كل ما سواهما من واحد وغيره . وأما تمثيلنا للمستحيل النظرى بكون الواحد سدس الاثنى عشر فهو باعتبار العوام لأنهم قد يجهلون قبل التأمل أن سدسها اثنان أو غيرها فلا يعرفون ابتداء استحالة كون الواحد سدسا منها حتى يعرفوا أن سدس الاثنى عشر هو القسم الواحد من أقسامها الستة المتساوية والواحد ليس كذلك وإنما هو قسم من أقسامها الاثنى عشر المتساوية وأما بالنسبة إلى أهل الحساب فعرفة استحالة كون الواحد سدس الاثنى عشر ضرورة والخطب فى ذلك سهل ومقصودنا التقريب بالمثال والاعتراض على المثل ليس من أدب المحققين وبالله تعالى التوفيق . (والجائز ما يصح فى العقل ثبوته ونفيه إما بلا تأمل ككون الجسم أبيض مثلا وإما بعد التأمل كتمنى الإنسان الموت مثلا) لا شك أن وجود البياض وعدمه للأقسام قد عرفه العقل ضرورة بالمشاهدة وصحة وجود الشيء وعدمه أعم من وجوده وعدمه فإذا كان الأخص ضروريا للعقل فأحرى أن يكون الأعم ضروريا . وأما الحكم على تمنى الإنسان الموت بالجواز النظرى فظاهر لكن فى حق أهل العافية الذين لم يدوقوا المصائب التى هى أشد من الموت ويستسهل الموت ويتمنى عندها ولا خالطوا من وقع فى ذلك ولا عرفوا الحزن بالفكرة والتوهم فهؤلاء يتوهمون ابتداء أنه محال أن يتمنى العاقل الموت لنفسه فإذا فكروا فى الحزن عرفوا أن هنالك ما هو أشد من الموت فيحنئذ يحكمون بأن تمنى العاقل الموت لنفسه ليس بواجب ولا مستحيل بل يصح وجوده إن خاف من المصائب ما هو أشد منه أو اشتاق أو رجا شيئا عظيما لا يحصل له إلا به . وأما معرفة جواز تمنيه فى حق من اتصف بأسباب ذلك خوفا أو رجاء أو اشتياقا فهى ضرورة لا تحتاج إلى تأمل لكن المثال المقصود منه التقريب فيصح التمثيل بما وجد على الجملة أو قدر وجوده وبالله تعالى التوفيق (فإذا عرفت هذا فاعلم أنه يجب لمولانا جل وعز الوجود لتوقف وجود الحوادث على وجوده تعالى ودليل حدوثها لزومها لما يفتقر إلى المخصص) يعنى أنك إذا تصورت معنى الواجب والمستحيل والجائز سهل عليك حينئذ معرفة ما يجب لمولانا تبارك وتعالى

على كل حال (كتمام الحول) أى كماله بالنسبة (لوجوب) إعطاء (الزكاة) من ولو قارن وجود الشرط لوجود السبب كما إذا قارن تمام الحول وجود النصاب فيلزم الوجود وهو وجود الزكاة لكن لا بالنظر إلى تمام الحول بل بالنظر إلى وجود السبب وهو النصاب ولو قارن وجود الشرط لوجود المانع كالآبق فيلزم عدم . (تنبيه) ينقسم الشرط إلى ثلاثة أقسام : شرط عقلى وشرط شرعى وشرط عادى مثال الشرط العقلى الحياة للدراك ومثال الشرط الشرعى الطهارة لصحة الثلاثة وتمام الحول لوجوب الزكاة ومثال الشرط العادى النظفة فى الرحم . ولما فرغ من تعريف الشرط شرع فى تعريف المانع فقال (والمانع) لغة : هو الحد ، واصطلاحا (ما) كالجنس شامل للثلاثة (يلزم من وجوده) أى وجود المانع (العدم) يعنى عدم الحكم الذى هو الصلاة فصل يخرج به السبب والشرط (ولا يلزم من عدمه) أى عدم المانع

(وجود) أى وجود الحكم وهو الصلاة لتوقفه على سبب وهو دخول الوقت فقد لا يحصل (ولا) يلزم (عدم) أى للحكم كذلك (لذاته) يعنى لذات المانع فالتقييد فيه بالذات راجع إلى الجملة الأخيرة وأما الجملة الأولى فمعناها لازم على كل حال (كالحيض) يعنى وجوده بالنسبة (لوجوب) إسقاط (الصلاة) ولو قارن عدم المانع عدم السبب فيلزم عدمه لكن بالنظر إلى عدم السبب وهو عدم زوال الشمس ﴿ تنبيه ﴾ ينقسم المانع إلى ثلاثة أقسام : مانع عقلى ومانع شرعى ومانع عادى ، مثال المانع العقلى الموت بالنسبة للمعاني فقط فتأمل وإما مع الموت ٧ إذ يكون المخالف ميتا أو الواحد ونحو ذلك . ومثال المانع الشرعى الحيض بالنسبة إلى وجوب الصلاة . ومثال المانع العادى الشهوة الكلية بالنسبة للشبع . (١٥) فان قات لم قدم الشرط على المانع وكان

حقه أن يقدم المانع لأنه يؤثر في الوجود والشرط يؤثر في العدم والذي يؤثر في الوجود أولى بالتقديم . فالجواب لما كان الشرط شرطا في صحة العبادة والمانع مانع منها قدم الشرط على المانع لذلك فان قلت أى نسبة بين خطاب التكليف وخطاب الوضع . فالجواب نسبة العموم والخصوص من وجه يجتمعان في التامك من حيث سبب الإباحة هو خطاب وضع ومن حيث هو مندوب هو خطاب تكليف وكذلك الطهارة من حيث كونها شرطا وضعية ومن حيث هى واجبة تكليفية وينفرد الوضع بزوال الشمس وأوقات الصلوات فهى وضعية ولا تكليف فيها وينفرد التكليف بدون

من الكمالات إذ الحكم بوجودها لمولانا جل وعلا فرع تصور معنى الواجب وقد عرفته مما سبق ، فما يجب عقلا لمولانا جل وعز الوجود وهذا الواجب من القسم الثانى من قسمى الواجب العقلى وهو الواجب النظرمى فتوقف معرفته بحسب ما أجرى الله تعالى به العادة على النظر العقلى وذلك أن تنظر في كل ما سواه تبارك وتعالى فتجده أجراما أى مقادير تشغل فراغا يأخذ من الفراغ كل واحد منها قدر ذاته طولاً وعرضاً وصفات تقوم بها من ألوان وأكوان وغيرها وما من لون أو كون أو غيرها إلا وهو جائز يصح وجوده وعدمه بدليل مشاهدة الأمرين فيه في كثير من الأجرام وما لم نشاهده فحكمه حكم ما شاهدناه لاستواء الجميع في حقيقة الجريمة وكذلك ما من مقدار مخصوص للجرم في الطول أو العرض إلا وهو جائز يقبل الوجود والعدم بأن يوجد ما هو أكبر منه أو أصغر إلا أن يكون تناهى في الصغر إلى مقدار الجوهر الفرد وهو المقدار الذى لا يقبل التجزئة لا حساً ولا عقلاً فيقبل حينئذ مقداره العدم بأن يوجد ما هو أكبر منه لا بأن يوجد ما هو أصغر منه إذ لا أصغر منه وقبول كل مقدار مخصوص وكل صفة من صفاته للوجود والعدم هو لازم ذاتى لا يمكن انفكاكه عنه ضرورة وهذان الأمران المقبولان وهما الوجود والعدم متساويان في القبول والجواز لا ترجيح لأحدهما على الآخر من حيث ذاته فاذا استحيل عقلاً أن يكون جرم من الأجرام أو صفة من صفاته قديماً لم يسبق وجوده عدم لما يلزم عليه من ترجيح وجود المقدار المخصوص الجائز على عدمه المساوى له في القبول والجواز وترجيح وجود صفته المخصوصة الجائزة على مقابلها بلا مرجح وذلك جمع بين متنافيين وهما الاستواء والرجحان وذلك لا يعقل ، فاذا قد تدل كل ما سوى مولانا تبارك وتعالى من جهة مقداره المخصوص وصفته المخصوصة على أمرين أحدهما وجوب وجود المولى تبارك وتعالى ليرجح بإرادته مقدار كل جرم وصفته المخصوصين على مقابلهما ويوجد ما شاء من ذلك على وفق إرادته . الثانى الحدوث لكل جرم وصفاته لما ثبت من طريق الجواز من وجوب افتقارها للفاعل لأن القديم لا يكون إلا واجبا غنيا عن الفاعل . فان قلت ما المانع أن يكون ما سوى الله قديماً ويكون الترجيح لوجود مقاديره وصفاته بطريق التعليل أو الطبع لا بطريق الاختيار . فالجواب أنه لو كان كذلك لما اختلفت مقاديره وصفاته ولما تأخر منها شئ عن الأزل لأن العلة الواحدة والطبيعة الواحدة يستحيل اختلاف آثارها أو تأخر شئ منها عن جودها في الأزل والمشاهدة الضرورية تقضى بخلاف ذلك لأن اختلافها في مقاديرها

الوضع في الإيمان والكفر فان الإيمان سبب في عصمة الدم والكفر سبب في إباحتها . ولما فرغ من الكلام على الحكم الشرعى التكليفى والوضعى شرع الآن في الكلام على الحكم العادى فقال (وأما الحكم العادى) في اللغة ربط سبب بآخر ، وفي الاصطلاح (فهو إثبات الربط) أى القران (بين أمر) يعنى سواء كان الأمر وجودياً كالأكل (وأمر) يريد عدمياً كعدم الأكل فينشأ عن الأكل الشبع ونفى الجوع وينشأ عن عدمه الجوع ونفى الشبع فالسبب على هذا اثنان وهو الأكل وعدمه وينشأ عن كل واحد منهما اثنان فتأمل (وجود) أى في الربوط والربوط به أو فى أحدهما (وعدم) أى كذلك لتدخل الأقسام الأربعة وهى ربط وجود بوجود وربط عدم بعدم وربط عدم بوجود فإثبات الربط بين أمر وأمر الخ كالجنس شامل للحكم الشرعى كربط وجوب الظهر بوجود الزوال وعدم وجوبها بعدم وجود الزوال وشامل للحكم العقلى كربط وجود المعنوية

بوجود المعاني وعدم وجودها بعدم وجود المعاني (بواسطة التكرار) فصل يخرج به العقلي والشرعي فأنهما لا بواسطة التكرار وبقي الحد لمحدوده الجار والمجورور يتعلق بالمصدر الذي هو إثبات . فان قلت هل يكفي في التكرار مرتان . فالجواب نعم يكفي كما هو ظاهر . قولهم التكرار : ذكر الشيء مرة بعد أخرى (مع صحة التخلف) فيوجد الإحراق ولا توجد النار وتوجد النار ولا يوجد الإحراق ، وتوجد السكين ولا يوجد القطع ، ويوجد الشبع ولا يوجد الأكل ويوجد الأكل ولا يوجد الشبع (وعدم تأثير أحدهما) يعنى السبب (في الآخر) أى في السبب (ألبته) بفتح الهمزة أى القطع أى فليس الحار هو الذى أثر في البارد ولا البارد هو الذى أثر (١٦) في الحار عند اجتماعهما وإنما يخلق الله تعالى حالة وسطا وهى انكسار صولة

الحار بالبارد وصولة البارد بالحار . فان قلت قوله مع صحة التخلف الخ هل هو من تمام الحد أو زيادة بيان . فالجواب قيل هو من تمام الحد بناء على أن الجهل ببعض الصفة يستلزم الجهل بالموصوف وقيل زيادة بيان بناء على أن الجهل ببعض الصفات لا يستلزم الجهل بالموصوف . ولما فرغ من تعريف الحكم العادى أخذ الآن في ذكر أقسامه فقال (وأقسامه) الضمير يحتمل عوده على الحكم ويحتمل عوده على الربط والذى يؤخذ من شرح المصنف رحمه الله تعالى عوده على الربط فتأمله (ربط وجود) السبب (بوجود) السبب (كربط وجود الشبع) بكمال الشين وفتح الموحدة

وصفاتها كثيرة لاحصر له وتأخير جميعها عن الأزل معلوم على القطع لمشاهدة التأخير في كثير من الأجرام وصفاتها اللازمة لها فوجب أن يكون جميعها كذلك لوجوب استوائها في صفة الافتقار إلى الفاعل . فان قلت لا شك أن تأخير الأجرام وصفاتها عن الأزل يدل قطعاً على أن إيجادها ليس على طريق التعليل إذ العلة العقلية يستحيل مفارقتها لمعلولها . وأما دلالة التأخير على أن الإيجاد ليس بطريق الطبع فقد لا يسلم لما تقرر أن تأثير الطبيعة عند من يقول بها من المبتدعة ليس على طريق الزوم بكل حال بل إنما يلزمها مطبوعها إذا توفرت الشرائط وانتفت الموانع فعلى هذا تأخير العوالم عن الأزل لوجود مانع منع منها في الأزل وانتفاء شرط هناك . فالجواب أنه لو وجد مانع يمنع من وجود العوالم في الأزل لما انتفى أبداً لأن ما ثبت قدمه استحالة عدمه فيلزم أن لا يوجد شيء من العوالم أبداً ولو انتفى شرط وجود العوالم في الأزل لما وجد ذلك الشرط أبداً فلا يوجد أيضاً شيء من العوالم أبداً لأن وجود ذلك الشرط فيما لا يزال متوقف على انتفاء مانع أزلى أو تسلسل شرائط إلى غير أول وكلاهما محال فقولنا في أصل العقيدة لتوقف وجود الحوادث على وجوده تعالى يتعلق بالمجرور باللام وهو لتوقف باعلم لا بقولنا يجب لمولانا جل وعز الوجود لما يلزم عليه أن يكون وجوب الوجود له تبارك وتعالى وإنما ثبت له بعد وجود الحوادث كيف ووجوب الوجود لمولانا تبارك وتعالى قديم قيل وجود الحوادث غير معلل بوجودها نعم وجود الحوادث سبب عادة في علمنا بوجوب وجوده تعالى فلذلك وجب تعليق هذا المجرور باللام بقولنا اعلم لا بالمضارع في قولنا يجب أى اعلم وجوب الوجود لمولانا تبارك وتعالى من أجل معرفتك بتوقف وجود الحوادث على وجوده تعالى لاستحالة ترجيح وجودها الجائز على عدمها المساوى له في القبول والجواز بلا مرجح وكذلك يستحيل ترجيح وجود زمانها المخصوص ومكانها المخصوص وجهتها المخصوصة على ما يقابلها بالمرجح وكذلك يستحيل ترجيح مقاديرها المخصوصة وصفاتها المخصوصة إن كانت أجراماً على ما يقابلها من غير مرجح موجود وإنما توقف وجود الحوادث على كون وجود فاعلها واجبا لا على مطلق وجوده وإن كان جائزاً لأن تقدير جواز الوجود له يستلزم استحالة الوجود له على ما يأتى في برهان القدم فتعين أن يكون وجودها موقوفاً على كون وجود فاعلها واجبا لجائزاً قوله ودليل حدوثها لزومها لما يفتر إلى المخصص يعنى أن الحوادث تنقسم إلى أجرام وأعراض وهى الصفات التى تتصف بها الأجرام ولا شك أن الأعراض لا يفارقها التغيير حصولاً أو قبولا

إن

نقيض الجوع وبسكونها اسم لما يشبع قاله الإمام الشافعى رحمه الله تعالى

(بوجود الأكل و) الثانى (ربط عدم) السبب (بعدم) السبب (كربط عدم الشبع) وهو السبب (بعدم الأكل) وهو السبب (و) الثالث (ربط وجود) نقيض السبب (بعدم) السبب (كربط وجود الجوع بعدم الأكل) الذى هو السبب (و) الرابع (ربط عدم) نقيض السبب وهو الجوع (بوجود) السبب وهو الأكل (كربط عدم الجوع بوجود الأكل) والضابط في هذا أنك تثبت الشبع وتنفيه وتثبت الجوع وتنفيه وتنتظر ما يرتبط بكل قسم فيرتبط بثبوت الشبع بثبوت الأكل . واعلم أن للحكم العادى سببا وشرطا ومانعا مثال سببه الأكل ومثال شرطه عدم الشهوة الكمية ، ومثال مانعه وجود الشهوة الكمية . ولما فرغ من الكلام على تعريف الحكم العادى شرع الآن في الكلام على تعريف الحكم العقلى فقال (وأما الحكم العقلى)

أى المنسوب إلى العلة واشتقاقه من عقل البعير بجامع الردّ ، وهو لغة المتع لمع صاحبه من العدول عن سواء السبيل ، واصطلاحاً جوهر لطيف تدرك به الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة والراد بالغائبات الأمور الكلية ، والمراد بالمحسوسات لأمر الجزئية المشاهدة للأعيان . ومحل العقل القلب بشهادة « أم لهم قلوب يعقلون بها » ونوره في الدماغ كما ذهب إليه الإمامان مالك والشافعي رحمهما الله تعالى وجهور المتكلمين ، والدليل على جوهرية العقل ما ورد في الحديث الشريف عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « أول ما خلق الله العقل قال له أقبل فأقبل ثم قال له أدبر فأدبر ثم قال له اقعده فقعده ثم قال له قم فقام فقال وعزّي وجلالي ما خلقت خلقاً ولا شيئاً أعز عليّ منك ، بك آخذ وبك أعطي » (١٧) وفي بعض الروايات : « بك أعبد وبك أعصى » ولو كان عرضاً

ماتاً من هذه الحركات التي لا تكون إلا للجواهر قيل العقل ألف جزء في جميع الخلق جزء واحد والباقي للمصطفى صلى الله عليه وسلم . فان كانت هل العقل أفضل من العلم أم العلم أفضل . فالجواب كما قال الإمام السيوطي أن العلم أفضل ، لأنه أحد أوصافه تعالى دون العقل . فان قلت ما حكمة إضافة الحكم هنا إلى العقل دون غيره من سائر الأحكام . فالجواب أن مجرد العقل كاف في إدراك هذا الحكم إما مع فكرة ويسمى نظرياً أو دون فكرة ويسمى ضرورياً وأما الحكم العقلي (فهو إثبات أمر) كإثبات التدم الدائي له تعالى وكالواحد نصف الاثنين وكالتحيز

إن قدرنا بقاءها والتغير يستلزم الحدوث والافتقار إلى الفاعل وينافي القدم إذ القديم لا يكون إلا واجباً فلا يقبل التغير . وأما الأجرام فلازمة للصفات المتغيرة المفقرة إلى الفاعل وملازمة للمقادير والأمكنة المخصوصة المفقرة إلى المخصص فإذا جميع العوامل لا تنفك عما يحوجها إلى الفاعل فتكون كلها حادثة (ويجب له تعالى القدم والبقاء وإلا لكان محتاجاً إلى الفاعل فيكون حادثاً فيجب له من العجز ما وجب لسائر الحوادث بل يكون حينئذ وجوده مستحيلاً لما يلزم على تقدير حدوثه من الدور أو التسلسل المستحيلين) يعني أنه يجب له تبارك وتعالى أن يكون غير قابل للعدم في الأزل وهو معنى القدم ولا فيما لا يزال وهو معنى البقاء إذ لو كان قابلاً للعدم لما كان واجب الوجود بل يكون جائز الوجود وكل جائز فهو مفتقر إلى الفاعل كسائر الجزئات فيكون حادثاً مثلاً وذلك مستحيل لوجهين : أحدهما أنه يلزم أن يكون عاجزاً كسائر الحوادث لمساواته لها في الحدوث والجواز فلا يصح إسناد شيء من الحوادث إليه لعموم العجز عن الإيجاد لكل حادث وإنما يلزم عجزه عن الإيجاد من أجل التامع بينه وبين موجدته الذي افتقر إليه وأيضاً إسناد الممكنات إليه بالخصوص دون موجدته تخصيص بلا مخصص وأيضاً فليس إسناد سائر الممكنات إليه بالخصوص بأولى من العكس . الثاني أنه يلزم أن يكون وجوده حينئذ مستحيلاً لا يتصور في العقل ثبوته لأنه إذا قدر قبول ذاته العدم صار جائزاً مفتقراً إلى الفاعل ويلزم أن يكون فاعله جائزاً مفتقراً إلى الفاعل لأنه مثله في الأنوئية ثم تنقل الكلام إلى فاعل الفاعل ثم كذلك أبداً فان انتهى العدد وانحصر لزم الدور فيلزم أن يكون الأول الذي انتهى إليه العدد إنما أوجده بعض من بعده ممن تأخر وجوده عنه فيكون سابقاً عليه في الوجود متأخراً عنه وذلك لا يعقل وإن لم ينته العدد بل تسلسل إلى غير أول لزم وجود ما لا نهاية له عدداً والفراغ من ذلك فيما مضى وذلك لا يعقل إذ ما لا نهاية له من الأعداد كأنفاس أهل الجنة وأزمنتهم ونعيمهم مثلاً لا يسعه إلا المستقبل بأن يوجد فيه شيئاً فشيئاً أبداً الأبد . وأما أن يوجد كله في الحال والملاصقي فلا يعقل فقولنا بل يكون وجوده حينئذ مستحيلاً إضراب انتقال من لازم محال إلى لازم أشد منه في الاستحالة لا إضراب بإبطال ، والله تعالى التوفيق (ويجب له تعالى أن يكون مخالفاً في ذاته وصفاته لكل ما سواه من الحوادث وإلا كان حادثاً مثلها) يعني أنه لما تقرر بالبرهان القطعي فيما سبق وجوب القدم والبقاء له تعالى لزم أن تكون ذاته العلية وصفاته المرتفعة ليستا من جنس الحوادث فيستحيل على ذاته وصفاته الجرمية

(٣ - سنوسي) للجرم (أو نفيه) كنفى الحدوث عنه تعالى وكنفى الواحد أنه ليس بنصف الأربعة فإثبات أمر أو نفيه كالجنس في الحد (من غير توقف) أي استناد (على تكرار) فصل يخرج به الحكم العادي . فان قلت ها نحن ثبت إسبال السقمونيا للصفراء وإن لم يتكرر عندنا ولا جربناه . فالجواب إنما أثبتنا هذا الحكم بواسطة التجربة التي صدقنا فيها الأطباء وليس شرط التجربة في الحكم العادي أن تكون من كل واحد بل هو المسند لثبوت الحكم العادي وإن حصل من النفع المنوط بتجربته (ولا وضع واضع) يعني جعل جاعل فصل يخرج به الحكم الشرعي . فان قلت كيف يصح في الحكم الشرعي أنه حصل بالوضع وهو خطاب الله تعالى قديم والقديم ليس بموضوع . فالجواب المراد بالحكم الشرعي التعلق التجيزي بخطاب الله تعالى القديم وهو ليس قديم وإطلاق الحكم الشرعي على التعلق التجيزي مشهور عند الفقهاء والأصوليين . ولما فرغ

من تعريف الحكم العقلي شرع الآن في تقسيمه فقال (وأقسامه) أى أقسام الحكم العقلي بمعنى المحكوم به وكثيرا ما يطلقون الحكم بذلك المعنى قال بعضهم إنه يطلق بطريق الاشتراك عليه فيكون في كلام المصنف رحمه الله تعالى استخدام وحيد فلا يحتاج إلى تكلف في عبارة المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا به . وأقسام جمع قسم بكسر القاف نحو حمل وأحمال وقرب وأقرب وهذا بيانها (ثلاثة) الأول (الوجوب) وهو عبارة عن نفي قبول العدم (و) الثاني (الاستحالة) وهو عبارة عن نفي قبول الوجود (و) الثالث (الجواز) وهو عبارة عن قبولها . فان قلت تقسيم الحكم العقلي إلى هذه الثلاثة هل هو من باب تقسيم الكل إلى أجزائه أو إلى جزئياته . فالجواب (١٨) ليس من تقسيم الكل إلى أجزائه ولا إلى جزئياته لعدم صدق التقسيم

على كل واحد بانفراده .
فان قلت بناء على تقدير مضاف وهو إثبات الوجوب وإثبات الاستحالة وإثبات الجواز هل يصح أن يكون من باب تقسيم الكل إلى جزئياته .
فالجواب يصح أى يتعين لوجود ضابطه الذى هو التقسيم على كل من الأقسام ألا ترى أنه يصح أن يقال إثبات الوجود أو إثبات الاستحالة أو إثبات الجواز حكم عقلي ، ويصح أن يقال الوجوب أو الاستحالة أو الجواز متعلق الحكم العقلي ووجه الحصر في الثلاثة أن كل ما يحكم به العقل إما أن يقبل الثبوت فهو الواجب أو يقبل النفي فقط فهو المستحيل أو يقبلهما معا فهو الجائز .
ولما كان تعريف الواجب والمستحيل والجائز يستلزم

والعرضية وكل لازم من لوازمها مقتضية للحدوث كالمقادير والجهات والأزمنة والأمكنة والقرب والبعد بالمسافة والصغر والكبر والماسة والحركة والسكون إذ لو اتصفت ذاته العلية أو صفاته المرتفعة بمماثلة الحوادث لزم أن يكون حادثا . أما لزوم حدوثه في ممانلة ذاته للحوادث فظاهر ، وأما لزوم حدوثه في ممانلة صفاته للحوادث فانه لما لزم حينئذ أن تكون صفاته حادثة والذات يستحيل عروها عن الصفات لزم أن تكون الذات حادثة مثل صفاتها لأن ملازم الحادث حادث ضرورة وهذا معنى قولنا وإلا كان حادثا مثلها أى وإن لم يكن مخالفا في ذاته وفي صفاته للحوادث بل كان ممانلا للحوادث فيهما أو في أحدهما لزم حدوث ذاته على كل تقدير من ذلك وبالله تعالى التوفيق .
(ويجب له تعالى أن يكون قائما بنفسه أى ذاتا موصوفا بالصفات غنيا عن المحل والفاعل إذ لو كان في محل لكان صفة فيلزم أن لا يتصف بالصفات الوجودية ولا لوازمها إذ لو قبلت الصفة صفة وجودية لزم أن لا تعرى عنها صفة كالات وذلك يستلزم التسلسل ودخول ما لانهاية له في الوجود ولو كان محتاجا إلى الفاعل لكان حادثا وهو محال) اعلم أن هنا مقدمتين باطلتين يعتقدهما العقل الناقص تبعا للوهم الفاسد : إحداهما أن كل ما ليس مجرم قديما كان أو حادثا فهو صفة ومستند الوهم في اعتقاد هذه المقدمة استقراء الحوادث فان كل ما ليس مجرم فيها فهو لا يكون إلا صفة فعدم ذلك الوهم الفاسد في حقه تعالى وقاس من غير جامع فاعتقد أن الله تعالى صفة لا ذات لما ثبت بالبرهان القطعي أنه ليس مجرم وقد قال بمقتضى هذا الوهم الفاسد النصارى وبعض الباطنية ممن ينتسب في زعمه إلى طريق التصوف وهو كفر صراح . المقدمة الثانية الباطلة أن كل ذات موصوف بالصفات فهو جرم وهذه القضية لازمة للقضية الأولى إذ هي في معنى عكس نقيضها الموافق الذى هو كل ما ليس بصفة فهو جرم ومستند الوهم في اعتقاد هذه القضية هو مستنده في القضية الأولى وهو النظر إلى ما تقرر في الحوادث والقياس عليها من غير جامع فاعتقد بهذا النظر الفاسد أن الذات العلية جسم لما قام البرهان القطعي على أنه تعالى ذات موصوف بالصفات العلية لاصفة وقد قال أيضا بمقتضى هذا الوهم الفاسد في هذه القضية المجسمة كالحشوية واليهود ومن تبعهم على ذلك ومنهم من اعتقد هذه المقدمة الباطلة وقادته إلى التعطيل وهى نفي وجود الإله أصلا وأن العوالم وجدت وجودا اتفاقيا بغير فاعل لأنه لما استتقر في الحوادث أن الفاعل منها لا يكون إلا جسما قاس من غير جامع وقال لو كان للعوالم فاعل لوجب أن يكون جسما لكن الجسم يستحيل منه إيجاد

الأجرام

معرفة الوجوب والاستحالة والجواز لأنها أخص ومعرفة الأخص تستلزم

معرفة الأعم أشار إلى ذلك بقوله (فالواجب) الفاء فصيحة وأل للعهد (ما) أى معلوم أو مفهوم أو مذكور كالجنس (لا) نافية (يتصور) أى لا يحصل (في العقل) يتعلق بقوله لا يتصور صورة (عدمه) أى ذلك المعلوم أو المفهوم أو المذكور أو ما صدقته أى أفراد في العقل بل ليس الحاصل في العقل إلا وجود تلك الماصدقات لذلك المفهوم ، وقوله لا يتصور في العقل عدمه فصل يخرج به الجائز والمستحيل وبقي الحد لمحدوده وعدمه معناه لا يتصور إلا وجوده فظاهره أن كل واجب موجود وليس كذلك بل ثم شئ واجب لله تعالى وليس بموجود وهى الصفات المعنوية والسلبية وعلى هذا لا يقدر على ما ذكر لخروج هذه الصفات الواجبة لله تعالى وإنما يقدر ما لا يتصور في العقل إلا اثبوتها فيكون ذلك شاملا لجميع ما يجب في حقه تعالى جل ثناؤه

وأن الطالب حين إرادها يقول اشتراط كون الحدّ جامعا مانعا غير متفق عليه فقد جوّز بعضهم كونه غير جامع بأن يكون أحد خصوصاً في التعاريف اللفظية التي منها هذا التعريف . فان قلت هل يجوز أن تكون ما في قول المصنف رحمه الله تعالى مالا يتصور في العقل واقعة على موجود أو شيء . فالجواب نعم يجوز . وحينئذ فلا ترد عليه السلوب إذ هي ليست بموجودة ولا شيء ويكون التعريف قاصرا على واجب الوجود لذاته وهو الله سبحانه إذ لا واجب بالذات إلا هو وعلى صفاته الذاتية سواء قلنا إنها واجبة الوجود لذاتها كما وقع في عبارة بعضهم وإليه يعيل المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا به أو لموضوعها . ولما كان الواجب العقلي ينقسم إلى ستة أقسام ذاتي وعرضي وإثباتي ومنفي وضروري ونظري (١٩) أشار إلى الضروري والنظري مثلا لكل

الأجرام وكثير من الصفات فتعين أن أجسام العوالم وجدت بلا فاعل ؛ فإذا عرفت هذا عرفت أن وجوب قيامه تعالى بنفسه يدفع هاتين المقدمتين الباطنتين لأن معناه احتوى على جزئين : أحدهما كونه تعالى غنيا عن المحل أي عن ذات يقوم بها ويكون صفة لها فهو جل وعلا ذات موصوف بالصفات العلية لا صفة لغيره . الثاني كونه جل وعلا غنيا عن الفاعل واجب الوجود لا جائزه ، فالجزء الأول أبطل المقدمة الأولى وهي اعتقاد الوهم الفاسد أن كل ما ليس بحرم فهو صفة لغيره فان مولانا جل وعلا ليس بحرم وهو مع ذلك ذات موصوف بالصفات ويستحيل أن يكون صفة لغيره ، والجزء الثاني أبطل المقدمة الثانية وهي اعتقاد الوهم أن كل ذات موصوف بالصفات فهي جرم فان مولانا جل وعلا ذات موصوف بالصفات وهو مع ذلك يستحيل أن يكون جرما أو ممثلا لشيء من الحوادث فهو تعالى ذات حقيقة ولا مثل له من الذوات وبهذا الجزء الثاني باينت ذاته تعالى سائر الذوات الحادثة فإنها وإن كانت غنية عن المحل أي لا تكون صفة قاعة غيرها فهي مفتقرة إلى الفاعل افتقارا لازما لا يمكن انفكاكها عنه لوجوب حدوثها وانفكاكها إلى المولى الكريم ابتداء . والحاصل أن بالجزء الأول من معنى القيام بالنفس باين جل وعلا سائر الصفات فليس من جنسها وبالجزء الثاني باين تبارك وتعالى سائر الذوات فلا شبه له منها ولا يشاركها في أجناسها ولا في فصولها ولا في خواصها فقولنا في أصل العقيدة أي ذاتا موصوفا بالصفات غنيا عن المحل هو تفسير للجزء الأول من القيام بالنفس وهو الذي منع كونه تعالى صفة وزياتنا الوصف بغنيا عن المحل بعد قولنا ذاتا موصوفا بالصفات للتأكيد وإلا فكل ذات موصوفة بالصفات فهي غنية عن المحل أي عن ذات تقوم بها وقولنا والفاعل هو تفسير للجزء الثاني من جزأى القيام بالنفس وهو الذي منع توهم كون ذاته تعالى تشبه شيئا من الذوات . أما برهان الجزء الأول وهو أنه تعالى ذات لا صفة فما أشرنا إليه في أصل العقيدة وهو أنه تعالى لو كان صفة لزم أن لا يتصف بالصفات الوجودية وهي صفات العاني التي هي القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام ولا بلوازمها التي هي الصفات المعنوية وهي كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلمًا والدليل القطعي دل على وجوب اتصافه تعالى بها فليس بصفة لأن الصفة لو قبلت أن تتصف بالصفات الوجودية لاستحال عرو كل صفة عنها كما في الذوات لأن القبول نفس فلا يتخلف وذلك يستلزم التسلسل ودخول ما لا نهاية له في الوجود لأنه يجب لصفة الصفة ما وجب

واحد منهما بقوله (إما ضرورة) أي بديةة وهو ما يدركه العقل بلا تأمل (كالتهيز) أي ثبوته (للجرم) وهو أخذه قدر ذاته من الفراغ بحيث يسكن فيه أو يتحرك ويمتنع غيره أن يحل محله فان وجوب هذا المعنى له ضروري للعقل فلا يقتصر إلى تأمل . وأفاد بقوله (مثلا) أن التهيز لا يختص بالجرم فلا يخرج الجوهر الفرد (وإما نظرا) وهو ما يدركه العقل بعد التأمل (كوجوب العدم) الذاتي (لمولانا) أي لحالقنا وناصرنا ومتولى أمورنا (جل) اتصف بالرفعة التي لا تماثل وتزهر عما لا يليق به (وعلا) ارتفع عن أن يحاط بمنزلة الرفعة فان وجوب هذا

له إنما يدركه العقل بالتأمل فيما يترتب على نفسه من المستحالات كاللذات والتسلسل وتعدد الإله وتخصيص كل واحد منهم بنوع من الممكنات بلا تخصيص ومثال الواجب الذاتي كوجود مولانا جل وعلا ومثال الواجب العرضي كدخول الصحابة العشرة الجنة ومثال الواجب الإثباتي كإثبات الألوهية لله تعالى وسائر الكمالات ومثال الواجب المنفي كنفى النقائص عنه تعالى . ولما فرغ من ذكر الواجب شرع في ذكر المستحيل فقال (والمستحيل) اسم فاعل من استحال عقلا من الإحالة التي هي عدم قابلية الوجود والسين والتاء فيه للطلب أي طلب الشارع من المكافئ نفى الشريك عن البارى عز اسمه والواو فيه يصح أن تكون عاطفة ويصح أن تكون للاستئناف (ما) أي مفهوم أو مذكور بمنتهى مقابلة بالواجب وهي بمنزلة الجنس فيشمل الممتنع بالغير وما بعدها بمنزلة الفصل مخرج له (لا) نافية (تصور) أي لا يدرك ، والإدراك وصول الشيء إلى المعنى بتمامه (في العقل) على

ما هو الظاهر من بناء تصور المجهول أو ما لا يمكن (وجوده) أي ثبوته على أنه مبنى للمعلوم والضمير في وجوده يرجع لمصدق المفهوم الذهني كما يتبادر إلى فهم بعض الطلبة الثقلة ويدل ذلك على ما قلناه قول المولى سعد الدين في حاشية العنود ما نصه وحاصل معنى قولنا اجتماع النقيضين ممتنع أن المعنى الحاصل في الذهن من هذا اللفظ ممتنع أن يوجد في الخارج فرد يطابقه اه كلامه رحمه الله ولما كان المستحيل العقلي ينقسم إلى ستة أقسام ذات وعرضي وإثباتي ونفي وضروري ونظري أشار إلى الضروري والنظري ممثلا لكل واحد منهما بقوله (إما ضرورة) أي بديهية وهو ما يدركه العقل بلا تأمل (كترى) يعني تجرد (الجرم عن الحركات والسكون معا) بحيث (٢٠) لا يتصف بواحد منهما فإنه لا يخفى أن الحكم باستحالة هذا الوجود

ضروري للعقل إذ الجرم ما له حيز أي قدر من الفراغ فهو أن يثبت فيه فيكون ساكنا أو ينتقل عنه فيكون متحركا وكونه لا يثبت في حيزه ولا ينتقل عنه مستحيل ضرورة وهذا معنى قولهم الحركة كونان في آئين في مكانين والسكون كونان في آئين في مكان واحد وعلى كل من التفسيرين لا يكون الجرم في أول حدوثه متحركا ولا ساكنا وإنما يوصف بهما بعد تفرعه في الخارج فاعرفه فإنه نفيس (وإما نظرا) هر ما يدركه العقل بعد التأمل (كالشريك) أي المشارك (لمولانا) أي لخالقنا وناصرنا ومتولى أمورنا (جل) اتصف بالرفيعة التي لا تماثل وتنزه عما

للصفة الأولى من الاتصاف بالصفات الوجودية ثم هكذا إلى ما لا نهاية له وذلك لا يعقل ومن هنا تعرف استحالة قيام الصفة بالصفة وأن قبول الاتصاف بالصفات الوجودية ولوازمها من خصائص الدوات لا مشاركة بينها وبين الصفات وإنما خصصنا البرهان بالصفات الوجودية ولوازمها لأنها هي التي تقوم بموصوفها ويلزم فيها دخول ما لا نهاية له في الوجود أما الصفات النفسية فهي راجعة إلى حقيقة موصوفها ولا تسلسل لها وأما الصفة السلبية فلا وجود لمعانها في الخارج فلا يلزم من تقدير تسلسلها دخول ما لا نهاية له في الوجود ولهذا كان الاتصاف بهذين النوعين مشتركا بين الدوات والصفات ولهذا توصف الذات العلية وصفات المعاني القائمة بها بالوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والوحدانية . وأما برهان الجزء الثاني فواضح لا يحتاج إلى بيان وبالله تعالى التوفيق . (ويجب له تعالى الوحدة أي لا مثل له في ذاته ولا في صفة من صفاته ولا مؤثر له في فعل من الأفعال إذ لو كان معه مثل أو مؤثر لما كان واجب الوجود لا يحتاجه حينئذ إلى من يخصه بما يمتاز به عما يماثله عموما أو خصوصا وذلك يستلزم الحدوث والعجز عن كل ممكن) لا شك أن وجود المثل له تعالى يستلزم أن يكون كل واحد من المثلين حادثا جائزا ويمتنع أن يكون كل واحد منهما قديما واجبا وبرهان ذلك أن المثلين لما استحال أن يكون أحدهما عين الآخر لزم أن يمتاز أحدهما عن الآخر وتمييزه لا يمكن أن يكون بالذاتيات الواجبات لوجوب اشتراك المثلين في جميعها فتعين أن يكون عرضي جائز اختص به أحدهما عن الآخر مع جواز أن يكون لصاحبه إذ كل ما اتصف به أحد المثلين من الجائزات فإنه يجوز أن يتصف به مماثله وكل جائز فوجوده لا يكون إلا حادثا فتعين أن يكون العرضي الذي امتاز به كل من المثلين عن الآخر حادثا وكل من المثلين ملازم لهذا العرضي الذي يميزه عن صاحبه فتعين أن يكون هو أيضا حادثا لأن ملازم الحادث حادث والحدوث ينافي الألوهية لما عرفت في برهان قدم الإله وبقائه وأيضا ذلك العرضي إما أن يكون كالا قدفات الآخر وفوت الكمال نقص فيلزم أن يكون كل واحد منهما ناقصا وهو محال وإن كان ذلك العرضي نقصا لزم أيضا اتصاف الإله بالنقص من أول مرة وهو ظاهر الاستحالة وأيضا تعدد الإله إما أن يكون بعدد خاص متناه فيلزم افتقاره إلى المخصص فيكون حادثا وإما أن يكون بعدد لا نهاية له فيلزم دخول ما لا نهاية له في الوجود وهو ظاهر الاستحالة وأيضا يلزم أن يكون كل واحد منهما عاجزا عن كل ممكن لمساواتهما في الإمكان والحدوث لسائر الحوادث التي قد عرفنا

بالضرورة

لا يليق به (وعز) انفراد بصفة الجلال أو غلب لأنه قاهر لجميع الأشياء

فإن استحالة الشريك على الله تعالى لا تترك إلا بعد النظر والتأمل ومثال التحليل الذاتي كون ادات العلية جرما تعالت ومثال المستحيل العرضي كدخول الصحابة العشرة النار ومثال المستحيل الإثباتي كإثبات الزوجية لثلاثة ومثال المستحيل النفي كنفى الزوجية عن الأربعة . ولما فرغ من ذكر المستحيل شرع في ذكر الجائز فقال (والجائز) اسم فاعل من جار وجوده إذا أمكن وهو بهمزة مخففة مبدلة من واو إذ أصل ماضيه جوز لأنه من الجواز وتقرر في التصريف إيدل الهمزة من الواو ومن الياء في اسم الفاعل مما أعل عينا (ما) بمنزلة الجنس واقعة على معلوم أو مفهوم ولا ينبغي أن تكون على لأن الشيء في اصطلاح المتكلمين هو الوجود فيقتضي أن العدم لا ينفك بالإمكان والجائز قد يكون معدوما ويتصف بالإمكان الذي هو الجواز نعم

الشيء لغة يطلق على الوجود ٧ قال الله تعالى «إنما أمرنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون» (صحيح) بكسر الصاد كشح يشح وعبر بالصحة في الجائز دون التصور لأن التصور يطلق على الأقسام الثلاثة والصحة خاصة بالجائز والواجب فتقول في ذلك كل ما صح يتصور كالواجب والجائز وليس كل ما يتصور يصح كالمستحيل فانه يتصور في الذهن ولا يصح في الخارج (في العقل) المتبادر منه تعلقه يصح وقيد الصحة بالعقل ليدخل نحو تعذيب المطيع ولو كان ملكا وما هو أفضل منه قال الله تعالى «يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء» لأن العقل هو الذي يحكم بصحته ضرورة أنه لا يلزم من فرض وجوده محال والشرع العزيز لا يصح ذلك لأنه إنما أخبر بتعيينه على سبيل التفضيل (وجوده) أي وجود أفراد (٢١) كالشريك والولد والنقائص (وعدمه)

أي عدم أفراد كذواتنا وصفاتنا خرج به أيضا الواجب فانه لا يصح عدم أفراد كذات الله تعالى وصفاته بل هي واجبة الوجود لنفسها ولموضوعها ولما كان الجائز العقلي ينقسم إلى ستة أقسام ذاتي وعرضي وإثباتي ونفي وضروري ونظري أشار المصنف رحمه الله تعالى إلى الضروري والنظري مثلا لكل واحد منهما بقوله (إما ضرورة) أي بدية وهو ما يدركه العقل بالتأمل (كالحركة لنا) والسكون بالخصوص فانا بالمشاهدة نعلم صحة وجودها وعدمها للجرم (وإما نظرا) وهو ما يدركه العقل بعد التأمل (كتعذيب المطيع) الذي لم يعص الله طرفة عين قط (وإثابة العاصي)

بالضرورة عجزها عن إيجاد الأجرام وإعدامها ويلزم أيضا عجز المثليين في الألوهية من جهة التمانع بين إرادتهما وقدرتهما سواء اتفقا على ممكن واحد أو اختلفا أما إن اختلفا فظاهر وأما إن اتفقا فلا ن لكل ممكن وجودا واحدا فيستحيل أن تنفذ فيه إرادتان وقدرتان وإلا لزم انقسام ما لا ينقسم أو تحصيل الحاصل فلا بد إذا من عجز إحدى القدرتين وإحدى الإرادتين ويلزم منه عجز الأخرى لما انعقد بينهما من المائلة هذا كله في المثل الحقيقي العام. وأما إذا فرض المثل خاصا في بعض الصفات كالقدرة والإرادة مثلا فانه يلزم الحدوث أيضا لكل من المثليين لأن كل واحدة من الصفتين التامليتين تحتاج إلى محض يخصها بالحل الذي وجدت فيه لقبول كل واحدة منهما حينئذ المحلين فيلزم أن تكون كل واحدة منهما جائزة الوجود حادثة عارضة لكل من الموصوفين وكل واحد منهما لا يمكن أن يعزى عن هذه الصفة الحادثة أو ضدها ولا يكون ذلك الضد لإحداها فيلزم أن يكون كل واحد من الموصوفين حادثا وذلك ينافي ما ثبت للاله من وجوب الوجود، ويلزم حينئذ العجز لأجل الحدوث والتمانع إن فرض المثل في القدرة والإرادة فقولنا ولا مؤثر معه في فعل من الأفعال هو من باب عطف الخاص على العام لأن وجود المؤثر معه تعالى يرجع إلى وجود المثل له تعالى في بعض صفاته وهي القدرة والإرادة فلو وجدت صفة في حادث يتأتى بها الإيجاد والإعدام لكانت مماثلة لقدرة الباري جل وعلا فتكون حادثة لاحتياجها إلى محض يخصها بالذات العلية ويخصصها بعموم اتعلق عن نظيرتها وحدوث الصفة يستلزم حدوث موصوفها وذلك يستلزم حدوث الذات العلية تعالى الله عن ذلك. فان قيل تأتي الإيجاد والإعدام على وفق إرادة القادر وعلمه هو حقيقة القدرة الأزلية ولا مثل لها في ذلك لأن الإيجاد والإعدام اللذين يدعيان لبعض القدرة الحادثة ليسا من حقيقة تلك القدرة الحادثة بل هو عرضي لها يجعل الله تعالى لها ذلك فهي تؤثر على وفق إرادة الله تعالى وعلمه لاعلى وفق إرادة موصوفها وعلمه. فالجواب أن تأتى التأثير إذا كان عرضيا لهذه القدرة الحادثة فانه يلزم أن لا يرد على هذه القدرة على حياله لأنه حال والأحوال لا يمكن أن تفعل على خيالها فلا بد من خلق صفة معنى وجودية في هذه القدرة الحادثة تكون علة لما عرض لها من تأتى الإيجاد بها والإعدام ويلزم عليه قيام العرض بالعرض والتسلسل لنقل الكلام إلى ذلك العرض الثاني هل إيجابه للتأثير ذاتي فلا يتوقف بعد وجوده على إرادة أو هو عرضي لها فيحتاج إلى عرض آخر يوجب له الإيجاب للتأثير وهلم جرا، وبالجمله فالذى يجب

الذى لم يطع الله طرفة عين قط فان العقل يحكم بصحة هذا المعنى لكن بعد التأمل والنظر وأما الشرع العزيز فلا يصحح ذلك لأنه إنما أخبر بتعيينه على سبيل التفضيل كما تقدم ومثال الجائز الذاتي كوجودنا ومثال الجائز العرضي كدخول الصحابة الجنة ومثال الجائز الإثباتي كإثبات دخول المؤمنين الجنة ومثال الجائز المنفي كمنى العذاب عن المطيع ﴿تنبيه﴾ وينقسم الجائز أيضا إلى خمسة أقسام زائدة على الأقسام السابقة وذكرها المصنف رحمه الله تعالى في الشرح الأول جائز مقطوع بوجوده كتعذيب أهل الجنة في الجنة والثاني جائز مقطوع بعدمه كدخول الكافر الجنة والثالث جائز محتمل الأمرين كقبول الطاعة منا والرابع جائز محتمل مشكوك فيه كقبول الطاعة وفوزنا بحسن الحاتمة والخامس جائز جوّزه الشرع كسائر المباحات. فان قلت لم تعرض المصنف رحمه الله تعالى لشرح الواجب والمستحيل والجائز دون الوجوب والاستحالة والجواز. فالجواب لاستلزام تصورها تصور مصادرها

لأن المشتق أحسن من مصدره الذي اشتق منه ومعرفة الأحص تستلزم معرفة الاسم بخلاف العكس . فان قلت ما الحكمة في تقديم الواجب ثم المستحيل وآخر الجائز . فالجواب قدم الواجب لشرفه وثبتي بالمستحيل لأنه ضده يفهم منه وأخر الجائز لأنه مركب منهما . واعلم أن تقسيم هذه الأقسام الثلاثة إلى ضروري ونظري هو بحسب إجراء الله تعالى العادة فان العلوم بعضها ضروري وبعضها نظري ويجوز بالإجماع أن تصير كلها ضرورية وإنما الخلاف في عكسه فمن جعل العقل هو العلوم الضرورية أو ملزوما لها منع أن تكون كلها نظرية ومن قال إن العقل ليس نفس العلوم الضرورية ولا ملزوما لها جوز . واعلم أن هذه الأقسام الثلاثة هي نفس العقل عند إمام الحرمين وجماعة فمن (٢٢) لم يعرفها فليس بعقل بديل أن الإنسان إذا أوصى بثلاث ماله للعقلاء فانه

يصرف لمن عرف هذه الثلاثة . واعلم أن الحركة والسكون يصح التمثيل بهما للأقسام الثلاثة فالواجب ثبوت أحدهما لا بعينه والمستحيل نفيهما واجتماعهما في محل واحد والجائز ثبوت أحدهما بالخصوص (خاتمة) نسأل الله حسنها . من المقرر عندهم أن الوجوب والإمكان والامتناع اعتبارات عقلية وليست من قبيل الجوهر ولا من قبيل العرض . فان قلت إذا كانت هذه الأمور اعتبارات عقلية معدومة في الخارج فما معنى الله واجب وقديم وزيد ممكن حادث في الخارج واجتماع التقيضين ممتنع في الخارج فالجواب كما قاله بعض المحققين معناه أن العقل إذا نسبته تعالى إلى الوجود

اعتقاده وقام البرهان القطعي عليه أن لا مثل له تبارك وتعالى لا في الذات ولا في الصفات ولا في الأفعال (ويجب له تعالى القدرة والإرادة التعلقتان بكل ممكن إذ العجز عن بعضها مستلزم للعجز عن جميعها وذلك يستلزم استحالة وجودها لتوقف كل حادث في وجوده وإعدامه على اقتدار فاعله وفي تخصيصه على إرادته وفي كونه مراداً على علمه) القدرة الأزلية صفة يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة والإرادة صفة يتأتى بها تخصيص كل ممكن بالجائز المخصوص بدلاً عن مقابله ولا شك أن كل حادث يدل على أربعة مطالب لهاتين الصفتين الأول وجودها الثاني وجوب الوجود لها الثالث عموم تعلقهما بجميع الممكنات الرابع وحدتهما . أما وجه دلالة كل حادث على وجودها فلأنه لو انتفت القدرة لوجد ضدها وهو العجز وذلك يستلزم عدم الممكن من الفعل ولو انتفت الإرادة للجائز المخصوص لزم ترجيحه على مقابله المساوي له بلا مرجح وذلك محال وأما وجه دلالة كل حادث على وجوب وجود هاتين الصفتين ويدخل في ذلك وجوب القدم والبقاء لها فلائهما لو كانتا جائزتين لزم حدوثهما واقتقارهما إلى فاعل ولا فاعل إلا الله لما تقدم في الوحدانية فيلزم أن يتصف قبل فعلهما بقدرة أخرى عليهما وإرادة لها لما عرفت في المطلب الأول من وجوب توقف كل حادث على وجودهما قبله ثم نقل الكلام إلى القدرة والإرادة الآخرين فيلزمهما من الحدوث ما لزم الأولين فيتوقفان أيضاً في إحداثهما على قدرة وإرادة آخرين ثم هلم جرا فان وقف العدد لزم الدور وإن لم يقف لزم التسلسل وكلاهما مستحيل ولزوم المستحيل مستحيل فيكون وجود القدرة والإرادة الحادثتين مستحيلاً كيف وكل حادث توقف وجوده وإعدامه عليهما فيلزم أن لا يتأتى بهما الإحداث والتخصيص حتى تكونا واجبت الوجود وأما وجه دلالة كل حادث على عموم التعلق لهما بجميع الممكنات فلائهما لو اختصتا ببعض الممكنات ووقع العجز عن بعضها لزم في ذلك أمور مستحيلة الأول تعميم العجز في جميع الممكنات لاستوائها في حقيقة الإمكان المحوج إلى الفاعل فاذا تعذر من الفاعل فعل بعضها لزم تعذر فعل جميعها ويلزم أيضاً حدوثهما لافتقار عددهما المخصوص إلى مخصص . الثاني لزوم حدوثهما لاحتياجهما حينئذ إلى الفاعل الذي خلقهما لبعض الممكنات وخلق ضدهما لبعضها لجواز أن تعلقا بجميع الممكنات أو ببعض الذي تعلق به العجز فاختصاصهما حينئذ بما اختصتا به يوجب افتقارهما إلى الفاعل المخصص . الثالث لزوم التماثل بينهما وبين القدرة والإرادة اللتين تعلقتا بهما وإلى بعض هذه الوازم وهو الأول منها أشرنا

الخارجي حصل معقول هو الوجوب والقدم وإذا نسب زيدا إلى الوجوب الخارجي بقولنا

حصل له معقول هو الإمكان والحدوث وإذا نسب اجتماع ٧ إلى الوجود الخارجي حصل له معقول هو الامتناع (فائدة) مجموع الأقسام التي تفرعت من الحكم اللغوي الذي هو إثبات أمر أو نفيه خمسة وثمانون قسماً فتأملها وعدّها تجدّها كما قلنا والحمد لله على ذلك وإنما أطلت بهذا الكلام رغبة مني في إطلاع الطالب على بعض أبحاث تلك الحدود إذ هذه الحقائق لا غنى للطالب عنها والأعمال بالنيات « وأما بنعمة ربك فحدث » اللهم يا من لا يتنفع بطاعة الطائمين ولا يتضرر بمعاصي العاصين وهو غني عنهم أجمعين وهم مفتقرون لله في كل حين اغفر لنا وارحمنا وأولادنا ووالدينا وإخواننا ولمشايخنا وجميع المؤمنين . ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من مقدمة الأحكام وما يتعلق بها شرع في مقدمة المذاهب وعظفها عليها لاشتراكهما في العدد وهي ثلاثة كما أن الأحكام

ثلاثة وقد تقدم وجه المناسبة في عطف أحد هذه المقدمات بعضها على بعض في أول الكتاب من أولها إلى آخرها فانظرها أنت إن شئت ، قال رحمه الله تعالى (والمذاهب في الأفعال ثلاثة) المذهب في اللغة : الطريق ، وفي الاصطلاح : هو عبارة عن الشيء الموصول إلى المعنى ويعنى بالأفعال أفعال الحيوانات عاقلة أو غير عاقلة ويدخل فيها مشى الشجر وتسبيح الحصى وحنين الجزع وإظلال الغمام وكلام ذراع الشاة له صلى الله عليه وسلم ، ووجه الحصر فيها على المشهور أن الأفعال الاختيارية إما أن يقول بنفي القدرة الحادثة فيها أو لا فالأول مذهب الجبرية . والثاني إما أن يقول بتأثير القدرة الحادثة فيها أو لا فالأول مذهب القدرية والثاني مذهب أهل السنة رضى الله عنهم الأول من الثلاثة (مذهب الجبرية) (٢٣) بسكون الباء طائفة من أهل

الضلال وسما بذلك لقولهم بالجبر المحض ولا يكفرون ٧ (و) الثاني (مذهب القدرية) بتحريك الدال طائفة من أهل الزيغ والضلال تنكر أن الله تعالى قدر الأشياء في القدم ولذلك سماوا بالقدرية لفهم القدر وقد قيل بكفرهم والأصح عدم كفرهم وهو قول الأكثر بشهادة قوله صلى الله عليه وسلم « فاذا قالوها » يعنى الشهادة « عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله تعالى » فالعصمة مقطوع بها مع الشهادة (و) الثالث (مذهب أهل السنة) رضى الله عنهم وأرضاهم وهى الفرقة الناجية السالمة من جميع البدع المشغولون بالرد على جميع الفرق والزياغة من أهل الكفر

بقولنا إذ العجز عن بعضها مستلزم للعجز عن جميعها فالضمير المؤنث في بعضها وجميعها يعود على الممكنات المفهومة من قوله لكل ممكن وأما وجه دلالة كل حادث على وحدتهما فلائنه لو وقع التعدد فيما لزم العجز للزوم التمانع بين القدرتين والإرادتين كما لزم في تعدد الإله . فان قيل نفرض تعدد كل واحدة منهما بعدد الممكنات بحيث يكون لكل ممكن قدرة وإرادة خاصتان به فلا تمنع حينئذ . فالجواب أنه يلزم عليه دخول ما لا نهاية له في الوجود إذ عدد الممكنات لا نهاية له وأيضاً يلزم عليه الافتقار إلى المخصص لأن كل قدرة وإرادة حينئذ يجوز أن تتعلقا بغير ما تعلقتا به فاختصاصهما بما اختصتا به يوجب الافتقار إلى المخصص وأيضاً يلزم من عجزها عن التأثير في غير ما تعلقتا به العجز عن الجميع ولهذا يصح أن تأخذ مطلبين وهما الوحدة وعموم التعلق من قولنا في أصل العقيدة إذ العجز عن بعضها مستلزم للعجز عن جميعها وتأخذ المطلبين الآخرين وهما الوجود والوجوب من قولنا لتوقف كل حادث في وجوده إلى آخره والله تعالى التوفيق . (ويجب له تعالى العلم بالتعلق بكل واجب وجائز ومستحيل لأن الاختصاص ببعض يستلزم الحدوث لافتقار الصفة حينئذ إلى الفاعل وحدوثها يستلزم حدوث موصوفها لاستحالة تعريه عنها وعن أضدادها) لاشك أن كل حادث يدل أيضاً على أربعة مطالب لهذه الصفة كما سبق في القدرة والإرادة وإنما لم يقم في أصل العقيدة البرهان على وجود هذه الصفة لأنه قد سبق له في قوله وفي كونه مراداً على علمه أى فكما توقف وجود كل حادث على الإرادة لزم أن يتوقف على العلم إذ القصد إلى جائز معين مع عدم العلم به مستحيل ويؤخذ برهان مطلب الوجوب لهذه الصفة مما ذكرنا في برهان عموم تعلقها وإذا كان اختصاص تعلقها بوجوب لها الحدوث لكونه يستلزم جوازها فكيف إذا كانت من أول مرة جائزة الوجود وكذا أيضاً يؤخذ نفي التعدد من هذا البرهان لأن العدد يوجب الحدوث لافتقار العدد الخاص إلى محدث وقولنا وحدوثها يستلزم حدوث موصوفها يعنى ويلزم الدور أو التسلسل وأيضاً خفاء البعض يستلزم خفاء الجميع إذ لا فرق وقد سبق ذلك كله في القدرة والإرادة وقولنا وعن أضدادها يعنى ولا تكون تلك الأضداد إلا حادثة لأنها ضد العلم الحادث فان جاء العلم بعدها فدليل حدوثها طرؤاً عدمها وما ثبت قدمه استحالة عدمه وإن جاءت بعد العلم فحدثها ظاهر إذ لا معنى للحادث إلا لوجوده بعد عدمه والله تعالى التوفيق . (ويجب له تعالى السمع والبصر والتعلقان بجميع الموجودات والكلام المنزه عن الحرف والصوت والتقديم والتأخير والكل والبعض والتجديد

والضلال والطغيان بالحجج الساطعة والبراهين القاطعة التى هى أمضى من السيوف الحسان والمثبتون لما وردت به السنة المحمدية وهى طريقته صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً ونقيراً ومضى عليه جماعة الصحابة والتابعين رضى الله عنهم في باب العقائد لا سيما إمام أهل السنة والجماعة الشيخ أبو الحسن الأشعري وأتباعه ومن كان بمثابة الإمام أبو منصور الماتريدى وأتباعه فسموا أهل السنة والجماعة وكانوا أحق بها وأهلها شكر الله سعيهم . فان قلت لم قدم مذهب الجبرية والقدرية وهما فاسدان على مذهب أهل السنة وهو صحيح . فالجواب قدم مذهب الجبرية وهو بسيط وعلق عليه مذهب القدرية لاشتراكهما في الفساد وآخر ما كان برهاناً ثم شرع في بيانها بقوله (فمذهب الجبرية وجود الأفعال) يعنى الاختيارية والاضطرارية من غير فرق منهم بينها (بالقدرة القديمة الأزلية قطع من غير مقارنة) يعنى مصاحبة (لقدرة حادثة) زعموا منهم أنه العبد يمنع لظهور الأفعال تخطيط معلق في الهواء

عليه الریح یمننا وشمالا فالحيوانات عندهم فی أفعالها بمنزلة الجمادات لاتعلق بها قدرها لا إيجادا واختراعا ولا تنولوا واكتسابا فلاشك أنهم سخفاء العقول من حيث إنهم خفي عليهم الفرق بين الحركات الاختيارية والاضطرارية وهم مبتدعة أيضا من حيث إنهم نفوا محل التكليف والثواب والعقاب شرعا إذ التكليف وقع في الشرع بحسب اختياره تعالى بما هو متدور للمكلف وفي وسعه عادة قال الله تعالى « لا يكلف الله نفسا إلا وسعها » أى إلا ما تسعه طاقتها بحسب الظاهر والعادة وأما بحسب ما في نفس الأمر أى الواقع فليس في وسعها فعل من الأفعال (ومذهب القدرية) محسوس هذه الأمة وخصماء الله تعالى في القدر بشهادة حديث «ينادى يوم القيامة لقم خصماء الله تعالى (٢٤) فيقوم القدرية «لاعتقادهم أن العبد يقدر على ما يوجهه الله مع كراهته له

فلزمهم أن يقع في ملكه تعالى ما لا يريد (وجود) أى اختراع (الأفعال الاختيارية) وهى التى لا تحصل فى حال الاضطرار إلى الأفعال (بالقدرة الحادثة) وهى التى خلق الله تعالى للحيوان على سبيل الاستقلال وهو معنى قوله (قط) وليس للمولى تبارك وتعالى فيها اختراع عندهم وإنما الذى يوجد سبحانه وتعالى فيها ما لا يتيسر منها عليهم كالألوان والطعوم والروائح وحركات الارتعاش ونحو ذلك (مباشرة) وهو ما يوجد من الأفعال الاختيارية فى محل قوته كالرمى بالحجر والضرب بالسيف والسهم والرمح ونحو ذلك فهذه أفعال متولدة عندهم بواسطة

والسكوت المتعلق بما يتعلق به العلم ودليل هذه الثلاثة الشرع اعلم أن عقائد الإيمان تنقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول ما لا يصح أن يعلم إلا بالدليل العقلى وهو كل ما تتوقف عليه دلالة المعجزة كوجوده تعالى وقدرته وإرادته وعلمه وحياته فانه لو استدل على هذا القسم بالدليل الشرعى وهو متوقف على صدق الرسل المتوقف على دلالة المعجزة لزم الدور . القسم الثانى ما يصح أن يستدل عليه بالدليل الشرعى وهو كل ما لا تتوقف عليه دلالة المعجزة كالسمع والبصر والكلام والبعث وأحوال الآخرة جملة وتفصيلا . الثالث ما اختلف فيه للتردد فيه هل هو من القسم الأول أو من القسم الثانى كالوحدانية فانه اختلف فيها هل يكفي فيها الدليل السمعى بناء على عدم توقف دلالة المعجزة عليها فى علم الناظر وإن توقف وجود المعجزة عليها فى نفس الأمر لاستحالة وجود الفعل مع وجود الشريك أو لا بد فيها من الدليل العقلى نظرا إلى توقف دلالة المعجزة على صحة وجود المعجزة المتوقف على الوحدانية لأن المعجزة فعل والفعل يستحيل وجوده على تقدير الاثنينية فى الألوهية والمتوقف على المتوقف على شئ متوقف على ذلك الشئ وقولنا فى السمع والبصر المتعلقان بجميع الموجودات أى ينكشف لسمعه تعالى وبصره جميع الموجودات قديمة كانت أو حادثة وليس كسمع المخلوق الذى يختص عادة بعلقه بالأصوات ولا كبصر المخلوق الذى إنما يتعلق عادة بالأجسام والألوان والألوان وبرهان عموم التعلق لسمعه تعالى وبصره أن مصحح تعلقهما إنما هو الوجود فلو تعلقا ببعض الموجودات دون بعض لافتقرا إلى محصص فيكونان حادثين وقيام الحوادث بذاته تعالى مستحيل . والحاصل أن ثبوت هاتين الصفتين أخذ من الشرع وتعلقهما بجميع الموجودات أخذ من الدليل العقلى وكذا ثبوت الكلام له تعالى أخذ من الشرع وكونه منزها عن الحرف والصوت والتقديم والتأخير إلى آخر ما ذكر أخذ من الدليل العقلى فانه لو اتصف كلامه تعالى بشئ مما ذكر لزم أن يكون حادثا وحديثا بالصفة يوجب حدوث الموصوف . فان قلت إثباتهم الكلام بالدليل الشرعى يلزم منه الدور لأن الدليل الشرعى موقوف على دلالة المعجزة وهى متوقفة على الكلام بناء على الصحيح من أن دلالاتها وضعية أى تنزل منزلة تصديق الله تعالى لمن ظهرت على يديه بالقول . فالجواب أن تنزلها منزلة التصديق بالقول إنما معناه أنها تدل على ما يدل عليه القول من صدق الآتى بها لأمعنا أن فاعلها تسكلم بتصديق من ظهرت على يديه بالقول وذلك كما تقول الإشارة تدل وضعا على ما يدل عليه القول وهل المشير متكلم أو أبكم محتمل ليس فى الإشارة

ما يدل

اختياره ولا شك أن هؤلاء مبتدعة مناقضون لما دل عليه العقل من وجوب

انفراده تعالى باختراع جميع الكائنات ابتداء بلا واسطة على وفق ما شاء جل وعلا ومناقضون أيضا ما دل عليه الكتاب والسنة ووقع عليه إجماعا سلف الأمة من أن لاخلق إلا الله تعالى وأن ما شاء الله سبحانه كان وما لم يشأ لم يكن (ومذهب أهل السنة) رضى الله عنهم وهو الحق (وجود) يعنى اختراع وإيجاد وخلق وإنشاء (الأفعال) يعنى أفعال الحيوانات (كلها) اختياراتها واضطراريها (بالقدرة) القديمة (الأزلية) السرمدية (قط) ليس إلا دون القدرة الحادثة إذ ليس لها تأثير بوجه من الوجوه بل هو عرض مخلوق لمولانا جل وعلا ينعدم فى كل وقت وحين ويتجدد أمثاله مدة بقاء الجرم على التعاقب فلا مؤثر بالقدرة إلا الله تبارك وتعالى لا موجد للأفعال إلا الله تعالى فقط (مع مقارنة) يعنى مصاحبة (الأفعال الاختيارية)

دون الاضطرابية بالموافق والمخالف على أنها مخلوقة لله تعالى لا كسب للحيوان فيها (القدرة حادثة) يعنى مسبوقة بالعدم (لا تأثير) يعنى اختراع (لها) وهيئات هيئات أن لها ذلك وهى حليف العجز العام والافتقار الذى على سبيل الدوام (لا مباشرة) وهو يوجد فى محل قوته كركانه وسكناته وقيامه وتعوده ومشيه وجريه وغير ذلك (و) كما أن الحيوان لا اختراع له فى أفعاله مباشرة كذا (لا) اختراع له (تولدا) وهو ما يوجد خارجا عن محل قوته كالضرب بالسيف والرمح والحجر ونحو ذلك فهذه الأفعال حادثة غير مكتسبة للعبد لأنها خارجة عن محل قدرته إلا أنها لما كانت مخلوقة عند كسب عادة أجرى فيها التكليف والثواب والعقاب ، وبالجملة فمذهب أهل السنة أن الموجد لأفعال العباد هو الله تبارك وتعالى (٢٥) وحده غير أن الاختيارية منها

تقارنها قدرة حادثة من غير تأثير لها فيها أصلا وهذه الأفعال هى التى فى وسع المكلف على حسب ما دل عليه الشرع قال جل من قائل « لا يكلف الله نفسا إلا وسعها » أى إلا ما تسعه طاقتها بحسب الظاهر والعادة وأما بحسب ما فى نفس الأمر أى الواقع فليس فى وسعها فعل من الأفعال . لا يقال الجبر لازم لأهل السنة حيث لم يجعلوا للعبد تأثيرا فى أفعاله لأننا نقول الجبر المحذور هو الحسى كما ذهب إليه الجبرية أما العقلى وهو سلب الحاقية عن العبد فهو متوجه على جميع الفرق ولا يضر بل هو الايمان فأعرفه وبالجملة فمذهب أهل السنة بجانب للمذهبيين الفاسدين لأنهم جمعوا بين الحقيقة

ما يدل على شئ من ذلك وهى فى نفسها تدل بالوضع دلالة الكلام بلا فرق سواء كان المشير متكلم أو أبكم وهذا غاية التحقيق فى جواب السؤال وإن كان قد استهوله وعظمه كثير من الأئمة وهذا الجواب القصير المحقق لم يترك عليه غبارا والله تعالى أعلم وبه التوفيق (ويجب له تعالى الحياة لاستحالة وجود الصفات السابقة بدونها) مراده بالصفات السابقة القدرة وما ذكر بعدها الى الكلام فإن كل واحدة من هذه الصفات يستحيل وجودها لغير الحى ولهذا أخر ذكر الحياة إلى هذا الموضع وهو من باب تأخير المدلول عن الدليل وإلا فهى من جهة أنها شرط فى تلك الصفات مقدمة بالذات عليها لتوقف وجود الشروط على وجود شرطه إلا أن التوقف هنا توقف معية لا لتوقف تقدم إذ صفات المولى جل وعلا كلها أزلية يستحيل تقدم بعضها على بعض فى الوجود والله تعالى التوفيق (وأما المستحيل فى حقه تعالى فكل ما ينافى هذه الصفات الواجبات) لاشك أنه لما وجب له جل وعلا عقلا الوجود وما بعده من الصفات استحال عليه عقلا وتقال كل ما ينافىها فينافى الوجود العدم وينافى القدم الحدوث وينافى البقاء الفناء وينافى المخالفة للحوادث مماثلتها وينافى القيام بالنفس الافتقار إلى المحل والمخصص وينافى الوجدانية وجود التعدد فى الذات والصفات والأفعال وينافى القدرة العامة العجز العام والخاص وينافى الإرادة العامة وجود الأفعال أو بعضها مع الكراهة وينافى العلم العام الجهل وما فى معناه شئ من المعلومات وينافى السمع العام لجميع الموجودات الصمم وهو غيبة شئ ما من الموجودات عن سمعه تعالى وينافى البصر العام العمى وهو خفاء شئ من الموجودات عن بصره تعالى وينافى الكلام البكم وهو خروج شئ من المعلومات عن دلالة كلامه جل وعلا وكون كلامه تبارك وتعالى حروفا أو أصواتا أو متصفا بشئ من لوازمهما وينافى الحياة الموت وإنما سكننا فى أصل العقيدة عن إثبات إدراكات زائدة على الصفات السابقة وهى إدراك المطعومات وإدراك الذوقات وإدراك الشمومات وإدراك اللبوسات بإدراكات زائدة على السمع والبصر والعلم فتكون عند من أثبتتها عامة لكل موجود من غير اتصال ولا تأثير بما يلازمها عادة لأجل الخلاف فى إثبات هذه الإدراكات والذى اختاره بعض المحققين الوقف فيها وسكننا أيضا عن الصفات المعنوية وهى كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا ومميعا وبصيرا الخ إما لأنها لازمة لصفات المعانى عند من أثبت الأحوال وإما لأنها عبارة عن وجودها والله تعالى التوفيق (وأما الجائز فى حقه تعالى ففعل كل ممكن أو تركه صلاحا كان أوضده لما عرفت قبل من وجوب عموم قدرته

(٤ - سنوسى) والشرعية وسلموا بتوفيق الله من بدعة الفريقين لأنهم جانبوا الجبرية بتقسيمهم الأفعال إلى قسمين اختيارية واضطرابية وأن الأولى مقدورة للعباد بمعنى أن لهم قدرة حادثة تقارن تلك الأفعال الاختيارية ويتعلق بها من غير تأثير وجانبوا أيضا القدرية لأنهم لم يجعلوا لتلك القدرة الحادثة المخلوقة لله فى الحيوانات تأثيرا ألبتة فى أثرها بدليل برهان الوجدانية ووجوب عموم القدرة والارادة لجميع الممكنات ودل عليه الكتاب والسنة واجماع الأمة ولما عرفنا بالضرورة عدم استواء الأفعال بالنسبة إلينا احتيج من أجل هذا إلى بيان معنى الكسب الذى هو محل التكليف الشرعى وهو الذى جعل أمارة على الثواب والعقاب والمدح والذم الشرعيين فقال (وأما الكسب) عبر بالكسب دون التعلق تبركا بالقرآن العظيم فى قوله تعالى

«لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت». فان قات ما الفرق بين الكسب والاكتساب . فالجواب الكسب تحصيل على أى وجه كان والاكتساب المبالغة والاعتدال فيه ففي الآية تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه فأثبت لهم ثواب الفعل على أى وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل إلا على وجه مبالغة واعتدال (فهو عبارة) أى تعبير (عن تعلق القدرة الحادثة) احتريزه من تعلق القدرة القديمة فلا يقال فيه كسب بل هو اختراع واحترز (بالمقدور فى محلهما) أى فى محل القدرة من الفعل الذى خرج عن محل القدرة كالرمى بالحجارة والضرب بالسيف والرمح والقتل والجرح ونحو ذلك ولما كانت هذه الأفعال خارجة عن محل قدرته غير مكتسبة للعبد وكانت مخلوقة (٢٦) عند كسبه عادة جرى فيها التكليف والثواب والعقاب واحترز بقوله (من

غير تأثير) مما تعتقده القدرية مجوس هذه الأمة من أن تعلق القدرة الحادثة بالأفعال إنما هو تعلق اختراع وتأثير لا تعلق اقتراب ودلالة على الأفعال . فان قلت هل يقال المقدور الواحد دخل تحت قدرتين قدرة الله تعالى وقدرة العبد . فالجواب نعم يقال لكن بجهتين مختلفتين تحت قدرة الله تعالى بجهة الخلق وتحت قدرة العبد بجهة الكسب فاقتربا . ولما فرغ من الكلام على المقدمة وهى مقدمة المذاهب فى الأفعال شرع الآن فى مقدمة أنواع الشرك فقال (وأنواع) جمع نوع أى أصناف (الشرك ستة) الشرك لغة هو عبارة عن أدخل الغير مع الله تعالى ، واصطلاحاً هو عبارة عن

تعالى وإرادته لجميع الممكنات ويدخل فى ذلك جواز خلق الله تعالى الرؤية لداته العلية والسمع لكلامه القديم والثواب فى دار النعيم والبعث لرسله الأكرمين صلوات الله عليهم أجمعين) لاشك أن الجواز لا يتطرق لذات العلية ولأشئ من صفاتها المرفعة لوجوب الوجود لجميع ذلك وإنما مرجع الجواز التعلق التجيزى لقدرة تعالى وإرادته وهذا التعلق ليس بقديم ومرجعه الى صدور الكائنات عن قدرته تعالى وإرادته ولما عرفت فيما سبق من عموم تعلق قدرته تعالى وإرادته لجميع الممكنات وعرفت وجوب وحدانيته تعالى عرفت أن كل ممكن فهو جائز أن يكون بقدرة الله تعالى وإرادته وليس فيه ما هو واجب عقلا كالصلاح والأصالح كما قاله بعض من ضل لأنه يلزم عليه قلب حقيقة الصلاح والأصالح الجائزة بأن ترجع واجبة وذلك ينفع وقوع ضدها وهو الفساد كيف وهو موجود بالمشاهدة ومن الممكنات الجائزة عند أهل الحق رؤية المخلوق لمولانا جل وعلا على ما يليق به تبارك وتعالى من غير جهة ولا جرمية ولا تحيز لأنه تعالى موجود وكل موجود يصح أن يرى واستدعاء الرؤية المقابلة للمرئى والجهة له والتوسط بين القرب جدا والبعد جدا إنما هو عادى يقبل التخلف وكما صح أن يعلم مولانا جل وعلا على ما يليق بحلاله وعظمته من غير إحاطة فكذلك يصح أن يرى تبارك وتعالى بالبصر على ما يليق به جل وعلا وليست الرؤية بانبعث شعاع يتصل بالمرئى حتى تستحيل رؤيته جل وعلا لاستحالة اتصال الشعاع به تبارك وتعالى إذ لو كانت الرؤية باتصال شعاع بالمرئى لزم أن لا يرى المرئى إلا بمقدار حدقته كيف وهو ينكشف للمرئى فى نظرية واحدة أضعاف ذاته أضعافا لا حصر لها بحيث يقطع أنه لا يمكن أن يتصل عنه شعاع يتصل بأذى شئ منها وكذا من الجائزات إثابة الله تعالى الطيع إذ لاحق لأحد عليه إذ لا نفع له تعالى بطاعة أحد وأيضاً فالطاعة خلق له تبارك وتعالى وليس للعبد فيها إلا الاكتساب والاتصاف ولا أثر له فيها أصلاً وكذا من الجائزات بعث الله تعالى الرسل عليهم الصلاة والسلام لأن ما قدر الله سبحانه وتعالى معهم من المصالح الدينية والدنيوية فمخض فضله ولا أثر للرسل عليهم الصلاة والسلام فى شئ من تلك المصالح ولا حق لأحد على مولانا جل وعلا فى هداية ولا فى مصلحة دنيوية ولا أخروية وأوجب المعتزلة عقلا على الله تعالى بعث الرسل على أصلهم الفاسد فى وجوب مراعاة الصلاح والأصالح على الله تعالى ولا يخفى فساده وأما البراهمية فجعلوا بعث الرسل عليهم الصلاة والسلام مستحيلاً ورأوا أن العقل يصل وحده بتحسينه وتقبيحه الى أحكام الله تعالى ولا تخفى سخافة عقولهم

كل ما يوجب الكفر والكفر لغة الستر والتغطية ومنه قوله تعالى «كذلك غيث أعجب الكفار» أى الزراع فى غاية نباتة ويسمى البحر كافراً لستر ما فيه كما أن الزراع يسترون البذر بالأرض واصطلاحاً هو الجهل بالله تعالى والكفر أخص من الشرك بدليل أفراد الشرك عن الكفر فى شرك الأعراض وهو العمل لغير الله تعالى والتقابل بين الكفر والإيمان تقابل الضدين وقيل تقابل العدم والملكة وعطف هذه الأنواع على المذاهب لاشتراكهم مع مذهب القدرية فى الاشتراك وبدأ بالمجوس لأن القدرية مشبهون بهم فى قوله صلى الله عليه وسلم «القدرية مجوس هذه الأمة» فهو من باب إثبات المشبه به باثر المشبه ووجه تشبيههم بالمجوس أن المجوس جعلوا للخير فاعلاً وللشر فاعلاً والقدرية أيضاً منعوا نسبة الشر الى الله تعالى وأضافوه الى إبليس سبياً

وسعيًا وإلى العبادة مباشرة وجعلنا هذه المسئلة التي بين المعتزلة والمجوس تعين اسم المرادين بالقدرية في الحديث دون ما عليه أهل الحق رضي الله تعالى عنهم وعطف شرك التبعض لاشتراكهما في العدد وقدم شرك التقريب على شرك الأسباب لأنه بسيط وذلك مركب وعطف عليه فرعه لثلا يفصل بين الأصل وفرعه وآخر شرك الأعراض لضعفه والله أعلم : الأول من الستة (شرك الاستقلال) يعني الانفراد ، استقل برأيه إذا انفرد به حيث أفردوا للخير إلها وللشر إلها (وهو) أي شرك الاستقلال (إثبات إلهين) اثنين (مستقلين) يعني منفردين أحدهما لخلق الخير ويسمى عندهم هرمز والآخر لخلق الشر ويسمى عندهم يزدان واتفقوا على قدم هرمز واختلفوا في قدم يزدان فزعم بعضهم أنه قديم وزعم (٢٧) بعضهم أنه حادث من فكرة

رؤية حصلت من هرمز والوصفان متباينان له يمكن اجتماعهما في موصوف واحد فوجب أن يكون موصوفهما اثنين ويلزم على مقتضى هذا النظر الفاسد إثبات إله ثالث ليفعل من الممكنات ما ليس بخير ولا شر وإن نقوا هذا القسم وحصروها في الخير والشر فهم مباهوتون وجاحدون لما قطع بوجوده وأيضا يلزمهم في الشاهد أن الفاعل للخير لا يتأتى أن يصدر منه الشر والعكس والعيان يقطع بطلانه ويلزم أيضا على قولهم حدوث إلهين واقفارهما إلى إله ثالث يخص كل واحد بما اختص به من الخير والشر وكذا الثالث يفتقر إلى رابع وهلم

في غاية لما عرفت أن مرجع أحكام الله تعالى الشرعية إلى نصب أفعال خلقها الله تعالى وجعلها بمحض اختياره أمانة على ما شاء من ثواب أو عقاب أو غيرها ولا حسن في فعل ولا قبح يوجب له حكما من الأحكام ومن عرف انفراده تعالى بإيجاد جميع الكائنات ونفوذ إرادته فيها مع التنزه عن الأغراض لا يخفى عليه فساد تلك المقالة الشنيعة وبالله تعالى التوفيق (وأما الرسل عليهم الصلاة والسلام فيجب لهم الصدق أي مطابقة كل ما أخبروا به من أحكام وثواب وعقاب وغيرها لما في نفس الأمر لأن الله تعالى قد صدقهم بما تنزل من المعجزة التي خصهم الله بها منزلة قوله تعالى « صدق عبدى في كل ما يبلغ عنى ») هذا هو الجزء الثاني من جزأى الإيمان لأن الإيمان مركب من جزأين : أحدهما الإيمان بالله تعالى وهو حديث النفس التابع للمعرفة بما يجب له تعالى وما يستحيل وما يجوز . الثاني الإيمان بالرسل عليهم الصلاة والسلام وهو أيضا حديث النفس التابع للمعرفة بما يجب لهم وما يستحيل وما يجوز ولما كان الجزء الثاني موقوفا على الجزء الأول إنما يعرف ويحصل بعد معرفته قدم علماؤنا الكلام على الجزء الأول قبل الكلام على الجزء الثاني ، والرسل جمع رسول وهو إنسان بعثه الله سبحانه إلى عبيده بآيمانه ليبلغهم عنه أحكامه التكليفية والوضعية وما يتبعهما من وعد ووعد ونحوها وهل شرطه أن يكون له شرع جديد أو كتاب مخصوص أو نسخ بشرع من قبله أو لا يشترط فيه شيء من ذلك أقوال ونحن مكلفون بمعرفة الرسل عليهم الصلاة والسلام ولا يتم إيماننا إلا بذلك ولا يحصل لنا إيمان إلا بمعرفة ما يجب لهم وما يستحيل وما يجوز فما يجب لهم عليهم الصلاة والسلام الصدق في كل ما يبلغون عن المولى تبارك وتعالى أي لا يكون خبرهم في ذلك إلا مطابقا لما في نفس الأمر ولا يقع منهم الكذب في شيء من ذلك لاعتماد إجماعا ولا سهوا عند المحققين وبرهان ذلك أنه لو وقع الكذب في شيء مما باعته الرسول عن الله تعالى لزم أن يسرى ذلك الكذب إلى خبره تعالى لأنه تبارك وتعالى أشار إلى تصديق الرسل بفعله أوجده خارقا للعادة تحدى به الرسول أي ادعاه قبل وقوعه وطلبه من المولى جل وعلا دليلا على صدقه في كل ما يبلغ عنه فأوجده تبارك وتعالى له على وفق دعواه وأعجز سبحانه وتعالى كل من يتصد تكذيبه ومعارضته أن يأتي بمثل ذلك الخارق فنزل هذا الفعل من المولى تبارك وتعالى باعتبار الوضع والعادة وقرينة الحال منزلة التصريح بالكلام بصدق رسله عليهم الصلاة والسلام بحيث لا يجد الموفق فرقا بين تصديق الله تعالى لرسوله بهذا الفعل الموصوف بما سبق وبين تصديقهم بكلامه الصريح ألا ترى أن ملكا

جرا فان انتهى العدد لزم الدور وإن لم ينته لزم التسلسل وذلك محال لا يتصور في العقل وجوده فإذا فرض إله آخر مع الله مستحيل لا يتصور بوجه من الوجوه وأيضا يلزم التمايز بين الإلهين المفروضين عند إرادة أحدهما اختراع الخير في محل وإرادة الآخر اختراع الشر فيه في زمن واحد فما تخيله هؤلاء الكفرة باطل لا يتصور بوجه من الوجوه (و) الثاني من أنواع الشرك (شرك التبعض) يعني التجزى (وهو) أي شرك التبعض (تركيب) يعني تأليف (الإله) يعني ذات الإله تعالى الله عن قولهم (من آلهة) ثلاثة يعني أقانيم أي أصول ثلاثة وهو أقنوم الوجود وأقنوم العلم وأقنوم الحياة وحكموا عليها بأنها آلهة ثلاثة مع أنها صفات ثم قالوا بعد ذلك إن مجموع الثلاثة إله واحد فجمعوا بين تقيضين وحدة وكثرة ففعلوا الدات تركب عندهم لا عندنا من مجرد أحوال

لا وجود لها أو وجوه واعتبارات لا توجد إلا في الأذهان وذلك غير معقول لعالم فإن صح ذلك عندهم فمعناه الله ثلاثة وإلا فمعناه الله ثالث ثلاثة والذي أفاده القرآن تصريحهم بأن الله والمسيح ومريم ثلاثة آلهة وأن المسيح ولد الله من مريم بشهادة قوله تعالى «أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله» وقوله «وقالت النصارى المسيح ابن الله» وقد اشتهر عندهم أنهم قالوا إن ألوهيته من جهة الأب وناسوته من جهة الأم بشهادة قوله «إنما المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلته ألقاها إلى مريم» فأثبت أنه ولدها اتصل بها اتصال الأولاد بأمهاتهم وأما اتصاله به تعالى فأنما هو من حيث إنه رسول وإيجاده بابتداعه جسدا حيا بلا أب يعنى اتصاله بها اتصال الأنباء (٢٨) بالآباء فهو مما أفاده قوله في الآية رسول الله ثم زعموا أيضا أن أقنوم العلم اتحد بعيسى

وتدرع بناسوت جسده بطريق الامتزاج كالخمر بالماء عند الملكانية وبطريق الإشراق كالشمس في كوة بلور عند النسطورية وبطريق الانقلاب لما ودما بحيث صار الإله هو المسيح عند العقويية وهذه الآراء كلها سابقة ولا حقة هذا يانات فسادها غنى عن بيانه «إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلا» (كشروط النصارى) سمو بذلك لقولهم «نحن أنصار الله» وقيل سمو هؤلاء الكفرة بذلك لناصرية قرية «قاتلهم الله أنى يؤفكون اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا لإله إلا هو سبحانه عما يشركون يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى

من الملوك لو جمع في بعض الأوقات أهل مملكته وقام من المجلس بعض عبده برأى منه ومسمع وقال للناس إن الملك قد بعثنى إليكم بكذا كذا وما هو عالم بقالتى هذه إليكم سميع بصير قادر على إهلاكى إن كذبت وآية صدق فيما ادعيته عليه أو أطلب منه أن يصدقنى بأن يفعل كذا وكذا مما لم تجر عاداته أن يفعله وأن يخصنى بذلك ولا يفعله لأحد ممن يقصد معارضتى وتكذيبى ثم طلب من الملك ذلك الفعل ففعله له على وفق ما طلب منه وخصه به دون غيره ممن يقصد معارضته والقده في صدقه فيعلم على الضرورة أن الملك قد صدقه وأن ذلك الفعل من الملك نازل في الدلالة على صدق ذلك المدعى منزلة صريح قول الملك إنه قد صدق فيما بلغ عنى لافرق بينهما أصلا وإذا ثبت ذلك لزم من كذب الرسول كذب الملك الذى قد صدقه لأن تصديق الكاذب كذب ولما كان الكذب على المولى تبارك وتعالى مستحيلا لأن خبره على وفق علمه جل وعلا والعلم لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه فالكلام التابع له كذلك لزم أن يكون الكذب في حق رسله عليهم الصلاة والسلام مستحيلا وذلك ظاهر وبالله تعالى التوفيق (وتجب لهم الأمانة أى حفظ ظواهرهم وبواطنهم من الوقوع في محرم أو مكروه لأن أتباعهم أمروا بالاعتداء بهم في جميع أقوالهم وأفعالهم وذلك يستلزم عصمتهم فيها من كل منهى عنه) هذا كمال ثان واجب للرسول عليهم الصلاة والسلام وهو كونهم أمناء لا خيانة لهم في شئ من الأشياء والأمين هو الذى يترك كل أمر على الوجه الذى أوصى ماله أن يترك عليه ولا يجوز أن ينقله بسبب الشهوة من الموضع الذى ينبغى أن يكون فيه بوصية ماله الذى تجب طاعته فالأمانة في الواجب والمندوب أن يدخل في شريف صندوق الوجود كما أوصى بذلك فيهما مولانا جل وعلا ولا يخفى أن نقلهما إلى آفة العدم والأمانة في المحرم والمكروه أن يدخل في صندوق العدم ولا ينقل عنه إلى شريف الوجود كما أوصى أيضا بذلك فيهما تبارك وتعالى ولا شك أن الذوات والأفعال كلها ملك لمولانا جل وعلا وقد أوصى سبحانه وتعالى فيهما بوصايا وهى أحكامه الشرعية فالأمانة بالمحافظة على وصاياه جل وعلا وعدم التبديل فيها والتحذير، ولما كان الرسل عليهم الصلاة والسلام أكرم الخلق على الله وأتقاهم لله وأعزهم بالله وأشدهم خوفا منه كانوا أعظم الناس أمانة وأشدهم محافظة على وصاياه تبارك وتعالى ولما أكرمهم سبحانه وتعالى بأعظم أمانة وعصمتهم من كل خيانة جعلهم قدوة لأمتهم وأطلق في متابعتهم ولم يجعل فيها تقييدا فلو جوزنا أن يقع في أفعالهم ما هو محرم أو مكروه لزم أن يجتمع في ذلك المحرم والمكروه الإذن في فعلهما

الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين أخصا كله ولو كره المشركون» اللهم ثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة وارحمنا وارحم أولادنا ووالدينا وإخواننا ومشايخنا وجميع المسلمين (و) الثالث من أنواع الشرك (شرك التقريب) أى التوسل (وهو) أى شرك التقريب (عبادة) يعنى خدمة (غير الله تعالى) كالأضنام والملائكة والشمس والقمر والنجوم والنار وغيرها والمقصود من عبادة هذه المذكورات (ليقرب) العابد لما ذكر (إلى الله زلفى) قربى مصدر بمعنى تقريبا (كشرك متقدمى الجاهلية) ولا خفاء في كفرهم وضلالهم وتلاعب الشيطان اللعين بعقولهم نسأل الله السلامة والعافية عنه وكرمه ولو انتبهوا أدنى تنبه لعلموا استواء جميع العوالم من عرشها إلى

فرشها في العجز والافتقار الذاتي للخالق لها وهو الله سبحانه وتعالى وبالإعراض ويعز من يشاء منها ويذل فليس له منها معين ولا وزير ولا وكيل ولا واسطة أصلا ولا يغيب عليه تعالى منها شيء ولا يقدر أحد منها أن يقرب نفسه فكيف بغيره الى نعمة أو يعدها عن نعمة إلا أن يتفضل المولى العظيم بذلك على من يشاء بمحض الفضل والكرم من غير غرض ولا وجوب ولا استحقاق وطاعات الطائعين ومعاصي العاصين إنما هي أفعال من أفعاله الخلوقة له في ذوات عبيده لانفع له منها ولا ضرر فهو الغنى على الإطلاق بذاته عما سواه فكل رحمة منه فضل وكل نعمة منه عدل « لا يسأل عما يفعل وهم يسألون » فله الحمد رب السموات ورب الأرض رب العالمين وله الكبرياء في السموات والأرض (٢٩) وهو العزيز الحكيم ، وبالجملة فقد

أطبقت رسل المولى تبارك وتعالى وأجمعوا كلهم من لدن آدم الى خاتم النبيين وسيد المرسلين نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وعليهم أجمعين على أن الله سبحانه كلف عباده بتوحيده وحرم عليهم الشرك في ألوهيته وعبادته وباغوا عن المولى تبارك وتعالى أن من ابتلى بهذا المحرم وهو شرك الألوهية والعبادة ومات على ذلك فهو محروم من جميع نعم الآخرة محلا في العذاب العظيم إلى غير نهاية عصنا الله من ذلك بمنه . فان قلت التوسل الى الله تعالى بأنبيائه ورسوله وملائكته وأوليائه هل يقتضى تلك الشبهة . فالجواب لا يقتضى أن علم أن الملك يأذن في ذلك ويحبه وقد جاء الشرع

أخذنا من قاعدة الترخيب في متابعة الرسل والحض على الاقتداء بهم وعدم الإذن لما فرض فيهما من التحريم والكراهة وذلك جمع بين تقيضين وهذه المتابعة لارسل سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم بلا استثناء ولا تردد ولا تأمل إلا فيما خص به قد عرفت ضرورة من حال الصحابة والتابعين لهم بإحسان وقد أمرنا مولانا جل وعلا بمتابعته على الإطلاق في آيات من القرآن وجعلها علما على محبته وذلك دليل واضح في غاية على كمال العصمة العامة له وبالله تعالى التوفيق (ويجب لهم أيضا أنهم بلغوا كل ما أمر المولى سبحانه بتبليغه ولم يتركوا شيئا منه لانسائنا ولا عمدا أما عمدا فلما سبق في الأمانة وأما نسيانا فللاجماع) هذا أيضا كمال ثالث واجب للرسل عليهم الصلاة والسلام وهو وفاؤهم بتبليغ كل ما أرسلهم الله تعالى به وأمرهم أن يبلغوه للناس وأنهم لم يخفوا على الناس شيئا من ذلك لاعمدوا لانسائنا والتبليغ في ذلك على الوجه الذي أمروا به من عموم الناس أو خصوص لهم وبرهان امتناع إخفائهم شيئا من ذلك على طريق العمد واضح من برهان الأمانة السابق لأن هذا كتمان للحق وخيانة محرمة وهم أمناء معصومون من المحرم أن يدخلوه في دائرة الوجود بعد معرفتهم نهي مولانا جل وعلا عن ذلك وأما إخفاؤهم شيئا من ذلك على طريق النسيان فالمتحقق أيضا على منعه ودليله إجماع السلف وقد صرح القرآن بكامل التبليغ في حق نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي » وصرح بذلك النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث ولم يحضرنى الآن لفظ الحديث وصرح بذلك الرسل عليهم الصلاة والسلام في القرآن كقوله تعالى « أبلغكم رسالات ربي ونصحت لكم ولكن لا تحبون الناصحين » وقوله تعالى « لقد أبلغكم رسالات ربي ونصحت لكم فكيف آسى على قوم كافرين » وتتبع ذلك في القرآن العظيم كثير وبالله تعالى التوفيق (فالواجب الأول يزيد على الأمانة بمنع الكذب سهوا ويزيد على التبليغ بمنع الزيادة على ما أمروا بتبليغه عمدا أو نسيانا ويزيد الأمانة على الصدق بمنع وقوع المخالفة في غير كذب اللسان ويزيد على التبليغ بمنع المخالفة في غير التبليغ ويزيد التبليغ على الصدق بمنع ترك شيء مما أمروا بتبليغه عمدا أو نسيانا مع لزوم الصدق فيما باغوا من ذلك ويزيد على الأمانة بمنع ترك شيء مما أمروا بتبليغه نسيانا) تعرضنا في أصل العقيدة لما بين هذه الواجبات الثلاثة من النسب لثلاث يتوهم أن فيها تكرارا أو أن فيها ترادفا أو تساويا أو عموما وخصوصا بالاطلاق بحيث يستغنى بالأخص عن الأعم فنهنا على أن بينهما عموما وخصوصا من وجه فلا يمكن

بذلك بشهادة « توسلوا إلى الله بحاجي فان حاجي عند الله عظيم » فلم تقتض هذه الشبهة الإشتراك مع الملك بخلاف شبهة الضالين الضالين لأنهم يعبدون الأصنام كما يعبد الاله ، والمسلمون لا يعبدون الأصنام فاعرف ذلك (و) الرابع من أنواع الشرك (شرك التقليد) أى الاتباع للغير (وهو) أى شرك التقليد (عبادة) يعنى خدمة (غير الله تعالى) كالأوثان وغيرها (تبعا للغير) لأجل الحمية والتعصب بالأباء والأجداد في متابعتهم على الباطل وأسباب الهلاك في العاجل والآجل (كشرك متأخرى الجاهلية) القائلين حين جاءهم الرسول ونههم على سفه عقول آبائهم وكفرهم وضلالهم « إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون » ولهذا حال المحققون لا يكفي التلميد في عقد الإيمان قال بعض المشايخ لا فرق بين مقلد بتقاد وبهيمه بتقاد (و) الخامس من أنواع الشرك

(شرك الأسباب) جمع سبب والمراد منه الأسباب العادية الآتي ذكرها إن شاء الله تعالى (وهو) أي شرك الأسباب (إسناد التأثير) يعني إضافة الاختراع (لأسباب العادية) ككون الطعام يشبع والماء يروي وينظف والسكين تقطع والثوب يستر العورة والنار تحرق والشمس تضيء وغير ذلك مما لا ينحصر (كشرك الفلاسفة) جمع فيلسوف أو فيلسوف وفهمناه حب الحكمة والسوف الحكمة والفي : المحب وقد تفلسف وهي الفلسفة مصدر مشتق من اسم جامد وهو فيلسوف وهو في الاصطلاح مركب إضافي بلفظ فيل مضاف وسوف مضاف إليه ومعنى المضاف محب ومعنى المضاف إليه الحكمة (و) شرك (الطبايعيين و) شرك (من) أي الذي (تبعهم) (٣٠) أي تبع الفلاسفة والطبايعيين (على ذلك) الاعتقاد الفاسد وهو إسناد التأثير

للأسباب العادية من جهلة المؤمنين فرأوا ارتباط الشبع بالأكل والرى للماء وستر العورة بلبس الثوب والضوء عند الشمس والاحراق عند النار ونحو ذلك ففهموا من جهلهم أن تلك الأشياء هي المؤثرة فيما ارتبط وجوده معها إما بطبعها وإما بقوة وضعها الله تعالى فيها وفي معنى شرك الأسباب العادية شرك القدريّة فيما اعتقدوه من تأثير القدرة التي خلق الله تعالى للحيوانات فيما يمارسها من الأفعال (و) السادس من الأنواع الشرك (شرك الأغراض) أي الحاجات والبواعث (وهو) أي شرك الأغراض والبواعث (العمل) الأمور به من واجب ومنسوبة وتجنب محرم ومكروه (غير) امتثال أمر (الله تعالى) بل لمجرد

حيث استغناء ببعضها عن بعض لأن كل واحد يزيد على صاحبه بزيادة لا تفهم إلا منه ويان ذلك أن الواجب الأول وهو الصدق يزيد على الأمانة بمنع الكذب سهوا أي هذه النقيصة إنما يفهم امتناعها في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام من الواجب الأول الذي هو الصدق لأنه عام في كل قول ولا يفهم امتناعها من الواجب الثاني الذي هو الأمانة لأنها إنما تمنع من وقوع العصية والمكروه والكذب سهوا ليس بمحرام ولا مكروه فلا منافاة بينه وبين الأمانة ويزيد أيضا الصدق على الواجب الثالث الذي هو التبليغ العام بمنع الزيادة على ما أمروا بتبليغه عمدا أو نسيانا أي هذه النقيصة لا تفهم من الواجب الثالث لأنها وقعت بعد التبليغ العام فلا تنافيه وتفهم من الواجب الأول الذي هو الصدق لأن هذه الزيادة كذب ووجوب الصدق العام يدفعها وأما الواجب الثاني وهو الأمانة فيزيد على الواجب الأول الذي هو الصدق بمنع وقوع العصية والمكروه في غير كذب اللسان كالعصية مثلا والنظر العمد للأجنبية من غير ضرورة فهذه النقيصة إنما يفهم امتناعها من الواجب الثاني الذي هو الأمانة لمنافاتها للعصية والمكروه ولا يفهم امتناعها من وجوب الصدق لأنها ليست بكذب حتى يدفعها الصدق وتزيد الأمانة أيضا على الواجب الثالث الذي هو التبليغ العام بمنع العصية التي لا تتعلق بالتبليغ كالسرقة مثلا والخديعة ونحو ذلك وهو ظاهر وأما الواجب الثالث وهو التبليغ العام فيزيد على الواجب الأول وهو الصدق بمنع ترك شيء مما أمروا بتبليغه عمدا أو نسيانا مع التزامهم الصدق فيما بلغوا من ذلك أي هذه النقيصة أيضا إنما يفهم امتناعها في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام من الواجب الثالث وهو التبليغ العام لأن النقص عمدا أو نسيانا مناف لوجوب عموم التبليغ وليس بمناف لوجوب الصدق لأنه قد يصدق فيما بلغ ويترك شيئا آخر أجنبيا عنه فترك تبليغه ليس بكذب فيه إذ لم يخبر فيه بشيء ولا فيما بلغ لصدقه ويزيد أيضا وجوب التبليغ العام على الواجب الثاني الذي هو الأمانة بمنع ترك شيء مما أمروا بتبليغه نسيانا أي هذه النقيصة إنما يفهم نفيها عن الرسل عليهم الصلاة والسلام من الواجب الثالث الذي هو التبليغ العام لمنافاتها له لأن السلب الجزئي مناف للثبوت الكلي ولا يفهم نفيها من الواجب الثاني الذي هو الأمانة لما عرفت أن الأمانة إنما تدفع للعصية والمكروه وما يفعل نسيانا لامعصية فيه ولا كراهة وذلك ظاهر وبالله تعالى التوفيق (ولا يخفى عليك بعد هذا ما اشترك فيه الواجبات الثلاثة وما يشترك فيه اثنان منها دون الثالث وما يزيد به كل واحد منهما على مجموع الباقي) يعني أنك إذا حققت

نيل مدح من بعض عبده أو حب منه له أو رياسة عنده أو ظفر بمال من قبله أو صرف مذمة بخافها معاني منه ونحو ذلك العمل لمجرد الظفر بالخور والتصور ونعيم الجنان والسلامة من النيران والسبب الحامل لذلك نسيان توحيد المولى تبارك وتعالى حتى توهم أن الخلق يقدر على النفع والضرر حتى شركهم في طاعته ولو يقن بقلبه انفراد المولى تبارك وتعالى بخلق جميع الكائنات بلا واسطة ولا أثر لكل ماسواه على العموم ومن جملة ذلك طاعته لما قصد بطاعته أن وفق لها إلا مجرد الامتثال لأمر الله تعالى ثم يطعم عندها بما وعد به المولى الكريم جل وعلا من الخير معها بمحض الفضل من غير وجوب ولا استحقاق والمراد بالعمل في قوله رضى الله عنه العمل المطلوب شرعا إذ هو الذي يحرم فيه الرياء والله الوافق بمنه .

﴿خاتمة﴾ واعلم أن من مات على حالة من هؤلاء والعياذ بالله يترتب عليه أمور : الأول عدم المغفرة لقوله تعالى «إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء» . الثاني عدم دخول الجنة لقوله تعالى «من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة» الثالث الخلود في النار لقوله تعالى «والشركين في نار جهنم خالدين فيها» ولما فرغ من الكلام على أنواع الشرك شرع يفصل ما يلزم منه الكفر وما لا يلزم فقال (وحكم الأربعة الأول) مراده بالأربعة الأول كفر الاستقلال وكفر التبعض وكفر التقريب وكفر التقليد والأول بضم هـ مرة لام ألف جمع أول (الكفر باجماع) يعنى بافراق وكذا الإجماع أيضا على كفر من لم يكفر أحدا من النصارى واليهود وكل من فارق دين المسلمين أو توقف في تكفيرهم أو شك قال القاضي أبو بكر (٣١) الباقلاني لأن التوقف والشك لا يجوز

مع الإجماع على كفرهم فمن توقف في ذلك فقد كذب النص والتوقف والشك فيه لا يقع إلا من كافرا (وحكم السادس) يعنى بالسادس شرك الأغراض وهو العمل لغير الله تعالى (العصية) يعنى مخالفة الأمر الشرعى (من غير كفر) يعنى شرك (بالإجماع) يتعلق بآخر الكلام وهو غير كفر يعنى بافراق من الأمة. فان قلت لم خالف المصنف في تقديم السادس على الخامس والقياس والترتيب الطبيعى تقديم الخامس على السادس . قلت إنما جعل ذلك لأنه لما ذكر الأقسام الأربعة الأول التى فيها الكفر باجماع قابها بالسادس الذى فيه العصية من غير كفر باجماع .

معانى الواجبات الثلاثة وعرفت ما يزيد به كل واحد منها على صاحبيه سهل عليك فهم هذه المطالب الثلاثة : أحدها معرفة النقيصة التى تشترك الواجبات الثلاثة فى نفيها عن الرسل عليهم الصلاة والسلام وهى تبديل شئ مما أمر الله تعالى بتبليغه وتغيير معناه عمدا لأنه كذب فوجوب الصدق للرسول ينفيه وهو أيضا معصية فوجوب الأمانة أيضا يدفعه وهو أيضا كتمان لما أمر المولى العظيم بتبليغه فوجوب تبليغ الرسل عليهم الصلاة والسلام لسلك ما أمرهم المولى العظيم بتبليغه يدفع أيضا هذه النقيصة عنهم فهذه نقيصة تشترك الواجبات الثلاثة فى نفيها عن الرسل عليهم الصلاة والسلام ، الثانى من المطالب الثلاثة البقية النقيصة التى يشترك فى نفيها عن الرسل عليهم الصلاة والسلام اثنان من الواجبات الثلاثة ويزيدان به على الواجب الثالث فيشترك الواجب الأول والثانى وهما الصدق والأمانة فى منع الكذب عمدا فى الزائد على المأمور بتبليغه ولا يمنعه الواجب الثالث الذى هو التبليغ العام لأن هذه النقيصة إنما وقعت بعد التبليغ العام ويشترك الواجب الأول والثالث وهما الصدق والتبليغ العام فى منع التبديل نسيانا بالبعض المأمور بتبليغه فانه مناف للصدق لأنه كذب ومناف للتبليغ المأمور بتبليغه ولا يمنع هذه النقيصة وجوب الأمانة لأنها إنما تمنع العصية والمكروه والتبديل نسيانا لا تكليف فيه فليس بعصية ولا مكروه وتشترك الأمانة والتبليغ العام فى منع نقص شئ من المأمور بتبليغه عمدا فانه معصية وترك للتبليغ العام فكل واحد من هذين الواجبين ينفيه عن الرسل عليهم الصلاة والسلام ولا ينفيه الواجب الأول الذى هو الصدق لان الترك من غير تبديل ليس بكذب . الثالث من المطالب الثلاثة ما يزيد به كل واحد من الواجبات الثلاثة على مجموع الواجبين الباقيين فالواجب الأول وهو الصدق يزيد على مجموع الأمانة والتبليغ العام بمنع الكذب نسيانا فى غير المأمور بتبليغه لأنه مناف للصدق وليس منافيا للأمانة ولا للتبليغ العام فلا يفهم نفيه عن الرسل عليهم الصلاة والسلام إلا من الواجب الأول الذى هو الصدق ويزيد الواجب الثانى وهو الأمانة على مجموع الصدق والتبليغ العام بمنع العصية فى غير الكذب وبعد التبليغ العام كالسرقة ويزيد التبليغ العام على مجموع الواجبين الأولين وهما الصدق والأمانة بمنع نقص شئ مما أمروا بتبليغه نسيانا من غير تبديل ولا إخلال فيما بلغ فانه مناف للتبليغ العام فيفهم نفيه منه ولا ينافى الواجبين الأولين إذ ليس بكذب ولا خيانة لجميع المطالب فى هذه الواجبات الثلاثة خمسة هذه المطالب الثلاثة التى ذكرناها والطلبات السابقان وهما معرفة معانى الواجبات الثلاثة ومعرفة ما يزيد به كل واحد منها على كل واحد من صاحبيه وبالله تعالى التوفيق .

ولما كان الخامس فيه تفصيل أخره لذلك والله أعلم . فان قلت هل يكون العمل رياء إذا أخلصه العبد لله تعالى وقصد مع ذلك غرضا دنيويا يستعين به على طاعة الله تعالى . فالجواب لا يكون ذلك رياء وعلى هذا يحمل ماورد فى بعض الطاعات أنها سبب للتوسع فى الرزق كحديث «من يقول بين الفجر والصبح سبحان من يحير ولا يحار عليه سبحان من يبرأ من الحول والقوة إليه سبحان من التيسير منه منة على من اعتمد عليه سبحان من سرح كل شئ بحمده سبحانك لا إله إلا أنت يا من يسبح له الجميع كنداركى بنفوك فانى جزوع ثم يستغفر الله مائة فانه لا يأتى عليه أربعون يوما إلا وأتته الدنيا بخذا فيرها» مجرب صح من حارب البحر لسيدنا أحمد زروق رحمه الله قال المصنف رحمه الله تعالى وقد يحمل ذلك على التوسعة العنوية بخلق القناعة

في القلب والزهدي والغنى بالمولى تبارك وتعالى عن كل ماسواه وهذا الغنى الأكبر والتوسعة الحقيقية (وحكم الخامس) يعنى بالخاص
شرك الأسباب العادية (التفصيل) أى التقسيم (فمن قال) أى اعتقد (بالأسباب العادية) المتقدم ذكرها (إنها) أى الأسباب العادية
(تؤثر بطبعها) يعنى بذاتها وحقيقتها كما ذهب إليه الفلاسفة والطبائعيون ومن فى معناهم (فقد حكى) ابن دهاق وغيره فى الإرشاد
(الإجماع) أى الاتفاق (على كفره) وعدم إيمانه (ومن قال) أى اعتقد أنها لا تؤثر بطبعها وحقيقتها بل تؤثر (بقوة) أو خاصة كحجر
الغناطيس مثلا (أودعها) يعنى جعلها ووضعها (الله) تبارك وتعالى (فيها) يعنى فى هذه الأسباب العادية المقارنة والمصاحبة بعضها
فى بعض وأن نزعها منها لم تؤثر (٣٢) (فهو) أى المعتقد أنها تؤثر بقوة (فاسق) أى عاص خارج عن الحق والطاعة (مبتدع)

(وأما المستحيل فى حقهم عليهم الصلاة والسلام فأضداد هذه الثلاثة) لاختفاء أنه إذا علم ما يجب فى حق
الرسول عليهم الصلاة والسلام علم منه ما يستحيل فى حقهم ولما علم وجوب الصدق فى حقهم علم استحالة
الكذب عليهم وهو الإخبار بما لا يطابق ما فى نفس الأمر ولما علم وجوب الأمانة لهم علم منه استحالة
الخيانة عليهم وهو التلبس بمنهى عنه نهى تحريم أو كراهة ولما علم وجوب التبليغ العام لهم علم منه
استحالة عدم التبليغ لشيء مما أمروا بتبليغه عمداً وسهواً وذلك ظاهر والله تعالى التوفيق (وأما الجائر
فى حقهم عليهم الصلاة والسلام فالأعراض البشرية التى لا تنافى علو رتبهم كالمريض ونحوه بدليل مشاهدة
ذلك فيهم وفى اتصافهم بها فوائده لا تخفى) مراده بنحو المرض الجوع والفقر من الأعراض الدنيوية
مع الغنى عنها بالله تعالى والأكل والشرب والنكاح والنسيان بعد التبليغ أو فيما لم يؤمروا بتبليغه والتوم
إلا أنه تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم ولا شك أنه قد شوهد جميع ذلك فيهم وقوله وفى اتصافهم بها فوائده
لا تخفى يعنى ليس نزول هذه الأعراض بهم كزولها بغيرهم فى إمكان عدم اقترانها بالفوائد العرفانية
التي تصيرها قرباً وعبادات بل لا تنزل بهم إلا عارية عن حظ النفس ودواعى الهوى محفوظة بالفوائد
العرفانية والقرب الشريفة النورانية كتعبدهم لله تعالى فى عرض الأكل والشرب بما ندب إليه من
آدابها والصبر والرضا عن الله تعالى عند فقد ما واثار ذوى الفاقة مع شدة الاحتياج إليهما وتشريع
جميع ذلك للمؤمنين بهم والتابعين لهم وكذا حكم مرضهم وجوعهم مع زيادة حصول التسلى عن الدنيا
للأمة وتنبههم لحسن قدرها عند الله تعالى إذ لو كان لها موقع عند الله تعالى لأعطاهما لهؤلاء السادات
الكرام الذين هم أشرف الخلق عنده تبارك وتعالى ولحرصوا عليهم الصلاة والسلام على جمعها والتمتع
بها أكثر من غيرهم فلما رأيناهم نافرين عن فضولها منفرين عنها فى غاية علمنا أنه لا خير فى فضولها
وأن الزهد فيها هو الحق الجامع لكل خير ولا يخفى على العاقل استنباط الفوائد الكثيرة من أحوالهم
عليهم الصلاة والسلام لأن الله تعالى قد عصمهم واعتنى بكمال هدايتهم وجعلهم قدوة للخلق فى أقوالهم
وأفعالهم وسكونهم فهى كلها واقعة على أكمل الصفات وأشرف المقاصد وأعلى السمات وكل ما استنبط
العلماء من فوائد أقوالهم وأفعالهم وألقوا وأكثروا نقطة من بحر لاساحل له ، نسأل الله تعالى أن
يزيدهم شرفاً إلى مالا نهاية له وأن يدخل جميعنا بلا محنة فى شفاعته سيد الخلق وأكرمهم على الله
تعالى سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله (فقولنا الأعراض احتراز من مذهب النصارى
فى وصفهم عيسى عليه السلام بالصفة القدسية وقولنا البشرية احتراز من اعتقاد الجاهلية أن البشرية تنافى

أى أحدث فى الدين ما ليس فيه لم يختلف فى تفسيقه وتبديعه وإنما الخلاف فى تكفيره وعدم إيمانه وإلى ذلك أشار بقوله (وفى كفره قولان) والحاصل أن الناس فى اعتقادهم لهذه الأسباب على أربعة أقسام منهم من يعتقد أنها تؤثر بطبعها وحقيقتها ومنهم من يعتقد أنها لا تؤثر بطبعها ولا بحقيقتها بل لذة أو خاصة أودعها الله فيها وقد تقدم الكلام عليهم ومنهم من يعتقد أنها لا تؤثر لا بطبعها ولا بقوتها وإنما يعتقد ملازمتها لما قارنها وأنه لا يصح فيها التخلف فهذا الاعتقاد يشول صاحبه إلى الكفر لأنه يودى إلى إنكار معجزة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وإنكار ما أخبروا به من أحوال الموت والقرى والآخرة لأن ذلك كله

من باب خرق العوائد الذى تتخلف فيه الأسباب العادية عما يقارنها ومنهم من يعتقد أنها لا تؤثر بطبعها ولا

الرسالة

بحقيقتها ولا بقوة أودعت فيها وإنما المولى تبارك وتعالى أجرى العادة أن يخلق عند تلك الأسباب لابساً أوبها عادة فهو لاء المؤمنون حقاً الناجون من مهالك الدنيا والآخرة . ولما فرغ من الكلام على أنواع الشرك الستة وما يلزم منها الكفر وما لا يلزم شرع الآن فى الكلام على أصول الكفر والبدع فذكر أنها سبعة فقال (وأصول الكفر) عطف هذه المقدمة على مقدمة الشرك لأن بينها عمومًا وخصوصاً من وجه يشتركان فى جلها وينفرد الشرك فى السادس وينفرد الكفر فى الإيجاب الذاتى وأصول جمع أصل وهو ما يبنى عليه غيره ويقابله الفرع وهو ما يبنى على غيره ، والكفر لغة الستر والتغطية ، واصطلاحاً عدم الإيمان والتقابل بين الإيمان والكفر

تقابل عدم والمسلكة (و) أصول (البدع) وأطلق عليها أصولا لقوة الكفر والاهتمام به والله أعلم (سبعة) الأول منها (الإيجاب الداني) وهو أصل كفر الفلاسفة حيث جعلوا الذات العلية فاعلة بمقتضى الإيجاب الداني (وهو) أى الإيجاب (الداني إسناده الكائنات) يعنى الممكنات (إلى الله تعالى على سبيل) يعنى طريق (التعليل) يعنى بأن تكون ذاته العلية علة أى سببا عقائيا لوجود شئ من الممكنات أو عدمه من غير إرادتها فيلزم من ذلك الوجوب اقتران العلة بعملها كتحرريك الحاتم مع تحريك الأصبع من غير قصد التحريك مثلا (أو) على سبيل أى طريق (الطبع) بأن تكون ذاته العلية مؤثرة فى شئ من الممكنات بالطبع (من غير اختيار) يعنى من غير إرادة بيان التعليل والطبع والفرق عندهم بين العلة والطبيعة أن العلة (٣٣) لا يتوقف تأثيرها على شئ

حركة الأصبع بالنسبة إلى حركة الحاتم المجعولة علة فيه بخلاف الطبيعة كتأثير النار فى الإحراق فإنه يتوقف على وجود شرط وهو تماس النار للشئ المحروق وانتفاء المانع وهو عدم البال مثلا . فان قلت ما الدليل على استحالة كونه تعالى علة أو طبيعة . فالجواب أنه لو كان كذلك لزم قدم العالم لوجوب اقتران العلة بعملها والطبيعة بمطبووعها فان قلت لانسلم قدم العالم لأن العالم لا يخلو إما أن تقولوا إنه صحيح الوجود فى الأزل أولا فان كان الأول لم يكن قدم العالم محالا فذبح نلتزمه وإن كان الثانى لم يلزم من قدم مؤثره قدمه لأن صدور الأثر عن المؤثر كما يعتبر فيه وجود المؤثر يعتبر

الرسالة وقولنا التى لاتنافى علورتبتهم احتراز من اعتقاد اليهود وكثير من جهلة المؤرخين والمفسرين اتصاف الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بنقص العصية والمكروه ونحوها (لاشك أن الناس باعتبار تعظيمهم للرسول عليهم الصلاة والسلام ثلاثة أقسام : مفرط ومفرط وهما هالكان ومتوسط وهو الناجى بفضل الله تعالى وعن القسمين الأولين احترزنا بالقيود التى ذكرناها فى تفسير الجائر على الرسل عليهم الصلاة والسلام واحترزنا بالأعراض وهى الصفات الحادثة للتجدد من الصفات القديمة التى هى صفات الإله جل وعلا فلا يصح أن يتصف بها غير مولانا جل وعلا وقد كفرت النصارى بمخالفتهم هذا القيد وإفراطهم فى حق عيسى عليه الصلاة والسلام فجعلوا صفة العلم القديم قائمة بحسد عيسى عليه الصلاة والسلام فجعلوه إلهيا لذلك على خط لهم شديد وتخليط عظيم لا يفوه به عاقل تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا واحترزنا بقيد البصرية كالأكل والشرب والمرض ونحوها من صفات الملائكة عليهم الصلاة والسلام وهى غناهم عن هذه الأعراض التى وضعها الله تعالى فى البشر فلا يشترط ذلك فى الرسل عليهم الصلاة والسلام لعدم توقف الرسالة عليها وليس غنى الملائكة عنهم الصلاة والسلام عنها لدواتهم بل يجعل الله تعالى لهم ذلك وقد كفرت الجاهلية بمخالفتهم هذا القيد وإفراطهم أيضا بزعمهم أن هذه الصفات البشرية ناقصة لا تليق بمرتبة الرسالة وإنما تليق بها صفات الملائكة فكفروا وكذبوا بسبب ذلك الرسل عليهم الصلاة والسلام وقولوا فيما أخبر الله تعالى عنهم «أبئريهدوننا إن أنتم إلا بشر مثنا» وقولوا مال هذا الرسول يأكل الطعام ويمشى فى الأسواق » ولو انكشف الحجاب عن قلوبهم لعرفوا أن وقوع هذه الأعراض البشرية بالرسل عليهم الصلاة والسلام كالات لهم فى أنفسهم وتكميلات متكاثره لأهمهم بحيث يقبضها الملائكة الكرام ويتمنون وجود مثلها لهم لما فيها من الآداب الرقيقة والعبادات الدقيقة التى لم يجدوا مثالا فى عبادتهم هذا مع ما فيها من تأنس الأمم ودفع الوحشة عنهم بمخالطة من هو من جنسهم ومتصف بحسب الظاهر بصناتهم وأمكنهم لأجل الجنسية والمخالطة أن يعرفوا أمانيه وصدته ونصيحته والتأق منه ولو كان ملكا لتعذر ذلك كله منه قال تعالى «ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون» فعامل سبحانه الخلق بمقتضى الفضل العظيم والرحمة والالطف بأن بعث إليهم رسلا من أنفسهم ظاهرهم بشرى من جنس المبعوث إليهم وباطنهم ملكى بل أطفى ولهذا اتسمت قلوبهم عليهم الصلاة والسلام لمخالطة الفريقين ومراعاة الجانبين وأما قولنا التى لاتنافى

(٥ - سنوسى)

فيه إمكان ملاقى الأثر وزيد تقريراً فقول القادر عندهم هو الذى يصح منه الإيجاد والله قادر فى الأزل فاذا لم يلزم من أزلية قدرته صحة الإيجاد أزلا فلم يلزم من وجود المؤثر أزلا وجود العالم فى الأزل . فالجواب أن وقوع العالم بالقدرة والاختيار فى الأزل محال فلم يصح قولكم إن العالم إنما لم يوجد فى الأزل لاستحالة وجوده أزلا ولا يكون مانعا عن صدور العالم عن العلة والطبيعة فان قلت ندعى أن صانع العالم طبيعة وإنما يوجد معها لقيام مانع من وجوده أزلا . فالجواب أن المانع إذا كان قديما يستحيل عدمه فلا يوجد العالم بذاته مع أنه موجود هذا خلف . فان قلت ندعى أنه حادث ليصح عليه عدمه فالجواب يلزم أن يكون العالم قديما لتجرد الطبيعة فى الأزل عن المانع . فان قلت ندعى أن العالم إنما لم يوجد معها لتوقف وجوده على شرط يوجد فى الأزل . فالجواب أن الكلام فى حدوث ذلك الشرط وتأخيرها عن الأزل كالكلام فى العالم فيحتاج هو أيضا

إلى مانع أزل فيلزم أن لا يوجد شرط العالم أبدا فلا يوجد مشروطه أبدا وتقدير شرط آخر حادث فننقل الكلام إليه ويلزم فيه ما لزم في الأول وذلك يؤدي الى تسلسل شروط لانهاية لها تعالى من حيث وجبت له القدرة والإرادة عن أن يكون علة أو طبيعة (و) الثاني من أصول الكفر (التحسين العقلي) هو أصل كفر البراهمة من الفلاسفة حيث نقوا النبوة (وهو) أي التحسين العقلي (كون أفعال الله تعالى) كالثواب والعقاب وغيرها (وأحكامه) كالواجب والندوب والحرم والمباح وغيرها من خطاب الوضع (موقوفة) أي مرتبطة (عقلا) بأن تكون من باب الأدلة العقلية التي الربط فيها بين الدليل والمدلول عقلي لا يتوقف على جعل يجعل كدلالة حدوث العالم (٣٤) على وجوده تعالى (على الأغراض) يعني البواعث والحاجات والعلل (وهو)

أي كون أفعال الله الخ (جلب الصالح) كالعدل والإحسان وغير ذلك (ودره المفسد) كالظلم والجور وغير ذلك وإن لم يشتمل على مفسدة ولا مصلحة فإباحة وبالحكمة فافعاله تعالى أن يفعل ما يشاء ويحكم في خلقه بما يريد فلو توقفت أفعاله سبحانه وأحكامه على الأغراض لزم احتياجه تعالى إلى الأفعال ليحصل بها غرضه وذلك ينافي جلالة وعظمته ووجوب غناه جل وعلا عما سواه كيف وهو العظيم السلطان الغني بذاته وصفاته عن كل ماسواه لا يتوقف إليه كل ماعده ونشأ عن هذا الأصل الفاسد بدعة المعتزلة في إيجابهم مراعاة الصلاح والأصالح في العباد في حقه تعالى وكون الأحكام

علو رتبهم فاحترزنا به من الغفلة عن جانبهم الرفيع والتفريط بسبب مشاهدة ظواهرهم البشرية في مراعاة قدرهم العلى وملاحظة اعتناء المولى بهم ورفع مقامهم الأكمل فوق جميع الخلق وقد ضلت اليهود أدام الله تعالى ذلتهم فساءوا الأدب ووصفوا أنبياء الله تعالى ورسله عليهم الصلاة السلام بمساو لا يليق أن يوصف بها من هو أدنى منهم في غاية وربما أدخل بعض جهلة المؤرخين والمفسرين بعض ذلك في كتبهم وافتتوا بذلك وقتلوا به من يطالعه من الجهلة نسأل الله تعالى العافية من زلات من يقتدى به فانه يضل بسبب زلته وفتنته عالم كثير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وربما يفترون بذلك لقلة تحصيلهم وعدم تحقيقهم بظواهر من الكتاب والسنة سانشير إن شاء الله بعد هذا إلى جملة منها يعرف منها غيرها، ونظير الاعتراض بهذه الظواهر اغترار المجسمة القائلين بالجهة وتأثير مقدرة الحادثة وتعليل الأفعال والأحكام ونحو ذلك بظواهر من الكتاب والسنة توهم ذلك ولم يحيطوا بعلمها لعدم تضلعهم من العقليات والنقلات وقدمهم الأنوار الربانية والعصمة الإلهية ولهذا قيل إن التمسك في معرفة الله ومعرفة الرسل عليهم الصلاة والسلام بمجرد ظواهر الكتاب والسنة أصل من أصول الكفر قلت وكذلك تلقى هذا العلم من مجرد الكتب والمشايع المصحفين والتفقيهن بلا تحقيق نسأل الله تعالى السلامة من فتنة الحيا والممات والتأييد بالتوفيق والعصمة من جميع الآفات بجاه أشرف الخلق سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم (وبهذا تعرف أن كل ما أوهم في حقهم أو حق الملائكة نقصا من الكتاب أو السنة وجب تأويله) أشار بهذا الكلام الى وجوب تأويل ما اغتربه بعض من أجاز على الأنبياء والملائكة على جميعهم الصلاة والسلام الصغار واحتجوا في ذلك بظواهر كثيرة من القرآن والحديث قال القاضي عياض في الشفاء إن التزموا ظواهرها أفضت بهم الى تجويز الكبار وخرق الإجماع وما لا يقول به مسلم فكيف وكل ما احتجوا به مما اختلف المفسرون في معناه وتقابلت الاحتمالات في مقتضاه وجاءت أقاويل فيها للسلف بخلاف ما التزموه من ذلك فاذا لم يكن مذهبهم إجماعا وكان الخلاف فيما احتجوا به قديما وقامت الأدلة على خطأ قولهم وصحة غيره وجب تركه والمصير إلى ماصح فمن الظواهر الموهمة للنقص والذنب قوله تعالى لنبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم «ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر» وقوله جل وعلا «واستغفر لذنبيك وللمؤمنين والمؤمنات» وقوله تعالى «ووضعا عنك وزرك الذي أقمض ظهرك» وقوله «عفا الله عنك لم أذنت لهم» وقوله «لولا كتاب من الله سبق لمسك فيما أخذتم عذاب عظيم» وقوله

الشرعية تابعة لتحسين العقل وتبجيحه وهذه المسئلة هي المعبر عنها بالتحسين والتبجيح والحسن والقبح فليس الحسن شرعا عند أهل الحق إلا ما قال الشرع افعلوه وليس القبيح شرعا إلا ما قيل فيه لاتفعلوه وتخصيص كل واحد منهما بما اختص به من الأفعال لاعلة له ولا باعث ولا حاجة وما يوجد من التعليل لذلك في كلام أهل النزع فقول بالثرات ونحوها مما يصح ووجه تسميتهم براهمة كونهم لا يصدقون إلا إبراهيم عليه السلام واستشكله سيدى أحمد المنجور في حواشيه قائلا شبهتهم تقتضى خلاف هذا وأنهم يكذبون جميع الرسل وما قاله واضح ثم قال في التجريد لأبي بكر المرادى البراهمة ينسبون الى إبراهيم رجل كان من الجوس فيما ذكره المؤرخون فرجع الى هذا (والثالث) من أصول الكفر (التقليد الردى) هو أصل كفر عبدة الأوثان وغيرهم واحترز بالتقليد الردى من التقليد الحسن كتقليد عامة المؤمنين لعلمائهم في الفروع واختلاف في تقليد

عامة المؤمنين لعلماء أهل السنة في أصول الدين هل يكفي ذلك أم لا وكثير من المحققين قالوا إن ذلك كاف إذا وقع منهم التصحيح على الحق لاسيما في حق من يعسر عليه فهم الأدلة (وهو) أي التقليد الرديء (متابعة الغير) كمتابعة وتقليد الجاهلية آباءهم في الشرك وعبادة الأصنام (لأجل الحمية والتعصب) للأجداد والآباء رتبهم والتعصب عطف تفسير على الحمية (من غير طلب للحق) بشهادة «إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون» ومن غير طلب للحق بيان للحمية والتعصب وكذا تقليد عامة اليهود وعامة النصارى لأجبارهم في إنكارهم نبوة الصادق المصدق نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك من كل تقليد فيه كفر صراح ونشأ عنه بدعة مختلف في كفر صاحبها كتقليد عامة المعتزلة والرجئة (٣٥) والمجسمة لقدمائهم فيما كانوا به من هذه البدع

(و) الرابع من أصول الكفر (الرابط العادي) هو أصل كفر الطبايعين ومن تبعهم من جملة المؤمنين (وهو) أي الرابط العادي (إثبات التلازم) أي الرابط (بين أمر) وجودي (وأمر) وجودي (وجودا) في الوجود (وعدم) في العدم (على سبيل) أي طريق (التأثير) والاختراع فأروا ارتباط الشيع بالأكل والرى بالماء وستر العورة بلبس الثوب والضوء عند الشمس ونحو ذلك مما لا ينحصر فقههموا من جهلهم أن تلك الأشياء هي المؤثرة في ارتباط وجوده معها بطبيعتها وحقيقتها ومن اعتقادهم الفاسد أيضا قدم الأفلاك العلوية وتأثيرها في العوالم الأرضية ومما ينخرط

جل من قائل «عيس وتولى أن جاءه الأعمى» ومن ذلك أيضا ما قص من قصص الأنبياء غير سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين كقوله تعالى «وعصى آدم ربه فغوى» وقوله «فلما آتاهما صالحا جعلا له شركاء» الآية وقوله إخبارا عن آدم عليه السلام «ربنا ظلمنا أنفسنا» الآية وقوله سبحانه إخبارا عن يونس عليه السلام «سبحانك إني كنت من الظالمين» وما ذكر من قصته وقصة داود عليهما السلام وقوله فيه «استغفر ربه وخر راكعا» وأتاب يغفر ناله ذلك وإن له عندنا لرفي وحسن مآب» وقصة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم مع زيد ومولاه وزينب وقوله تعالى «وتخفى في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه» وقوله تعالى في قصة يوسف عليه الصلاة والسلام «ولقد همت به وهم بها» وما قص من قصته مع إخوته وقوله تعالى عن موسى عليه السلام «فوكزه موسى فقضى عليه قال هذا من عمل الشيطان» وقول النبي صلى الله عليه وسلم في دعائه «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت» ونحوه وذكر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في الموقف ذنوبهم عند ما تطلب منهم الشناعة وقوله عليه الصلاة والسلام «إنه ليغان على قابي فأستغفر» الله وفي حديث أبي هريرة «إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة» وقوله «والأغفر لي وترحمي أكن من الخاسرين» وقد كان قال له الله تعالى «ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون» وقال تعالى عن إبراهيم عليه السلام «والذي أطعم أن ينفر لي خطيئتي يوم الدين» وقوله تعالى عن موسى عليه السلام «تبت إليك» وقوله جل وعلا «ولقد فتنا سليمان وألقينا على كرسيه جسدا ثم أناب» وقوله جل وعلا «فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي» وقوله تعالى «فأوجس في نفسه خيفة موسى» وما أشبه ذلك من الظواهر الكثيرة ولنشر إلى شيء مما يتأول به كل واحد من هذه الظواهر باختصار ومن أراد استيفاء ذلك فعليه بالمطلوبات من كتب التفسير وشروح الأحاديث أما قوله تعالى في سورة الفتح «ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر» فأقرب ما يتأول به أن تكون الآية من باب الأخذ بالأطراف للدلالة على الإحاطة بكفوله «قرأت القرآن» أوله وآخره فتحمل المغفرة في الآية على الغفرة اللغوية وهي الستر وتكون من بمعنى عن والذي يتقدم عن الذنب أسبابه من الشهوة فيه والهواجس والخواطر وحديث النفس والهوى والعزم والذي يتأخر عنه آثاره من الران والقساوة والتثاقل عن الخير وغير ذلك من العقوبات الدنيوية والأخروية فأخبر المولى الكريم أنه فتح لنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم من أبواب المواهب الربانية والأنوار الدنية العرفانية والعصم

في هذا السلك كفر الجاهلية المنكرين البعث وأحوال الآخرة بسبب الاغترار للرابط العادي ونشأ عنه بدعة مختلف في كفر صاحبها بدعة من اعتقد حدوث الأسباب العادية وتأثيرها بجعل الله فيها قوة لذلك ولو شاء لم يؤثر وقد سبق ما في ذلك من الخلاف (و) الخامس من أصول الكفر (الجهل المركب) هو مما ابتلى به كثير (وهو) أي الجهل المركب (أن يجهل الحق) المطابق للواقع (ويجهل جهله به) أي بالحق كاعتقاد الفلاسفة التأثير للأفلاك واعتقادهم تأثير الآلة بطريق التعليل ونحو ذلك من كفرياتهم وهذه جهالة عظيمة ثم هم جاهلون بهذا الجهل منهم ولهذا سمى جهلا مركبا وحسبوا أنهم على شيء إلا أنهم هم الكاذبون ونشأ عنه بدعة أن كانت تلك البدعة هي التي وقع الجهل باعتقادها كجهل القدرية باعتقادهم لاستقلال الحيوانات بإيجادها أفعالها الاختيارية واعتقادهم مراعاة الإصلاح والأصلح في حق الله تعالى ونحو ذلك من سائر البدع الانتقادية . فإن قلت لم كان الجهل المركب

أصلا من أصول الكفر والبدع . فالجواب لأجل عدم شعور صاحبه به وإتقاده الصواب والحق في فعله ولو اتفق أن يجي . من
يرى إلى الحق في نفس الأمر فيمتنع من ذلك بخلاف الجهل البسيط وهو عدم إدراك أمر من الأمور فإن صاحبه يطلب العلم بما
جهله وإن جاء من يذبه ويعلمه فانه يجيب ويقبل . فإن قلت ما سبب الجهل المركب . فالجواب وثوق النفس من العقليات بما ليس
برهانيا من الأدلة لا سيما عند من تظهر لها الإضافة للاحق في بعض أمور ويكون أيضا هذا الجهل المركب في الشرعيات كما يكون
في العقليات ويكون من التقليدين كما يكون من المناظرين (و) السادس من أصول الكفر (الفحش) أى الأخذ (في عقائد الإيمان)
جمع عقيدة فعيلة بمعنى مفعولة (٣٦) أى معقودة من العتد بين العبد وربّه (بتجرد) بمطلق (ظواهر الكتاب)

أى اقرأت العظيم (و) بمجرد ظواهر السنة المحققة عن أبى المرسل (من غير) يعاقب بظواهر (تفصيل) تبيين ويميز (بين ما يستحيل) يعنى يمتنع (ظواهرها) يعنى ظواهر عقائد الإيمان (ومنها) بين (ما يستحيل) أى لا يمنع ظاهرها منها أما كونه أصلا من أصول الكفر والبدعة فلا شك ولا خفاء فى ذلك أما الكفر فكأخذ الثبوتية القائلين بألوهية النور والظلمة ويعنون بالنور الله وبالظلمة الشيطان من قوله تعالى «الله نور السموات والأرض» ولم ينظروا إلى احتمال كون النور لها لآلئ متميزا حدث بوجوده ونعدم والإله تبارك وتعالى يستحيل عليه التغير ويجب له التقدم والبقاء وإذا كان كذلك وجب حمل الآية الكريمة على خلاف ظاهرها كآية

الكاملة والهضم القدسية العلية ما استأصل به شأفة كل ذنب وستر بسببه المولى الكريم عنه سوابق كل ذنب ولواحقه ، ونسكتة العدول عن تعريف الذنب بالأف واللام إلى تعريفه بالإضافة إليه عليه الصلة والسلام وجهان : أحدهما تقرير النعمة عليه بأن هذا الذنب الذى عصم منه هو ذنب له بحسب الإمكان العتلى والقبول البشرى العادى وفى العصمة من ذلك مع القبول من اللنة عليه واللفظ العظيم ما لا يخفى . الثانى : تتم أن تكون الإضافة للتنبيه بالخفى على الجلى وبالأدنى على الأعلى أى سترنا عنك الذنب الذى يتوهم وصوله إليك ويعد ذنبا بالنسبة إليك وإن كان حسنة بالنسبة إلى غيرك كالأنس مثلا بالثناء والتصد بفضله ما يلائم النفس فى الجنان من المشتيات ونحو ذلك مما هو كثير لائق بمقام أهل الحجاب من الزهاد والتعبدىين وإذا ستر عنه هذا الذنب واستؤصلت سوابقه ولواحقه وإن كان ليس ذنبا حقيقيا بل هو كمال فى حق العموم فأحرى سائر الذنوب التى هى ذنوب حقيقة فى حق العام والخاص كالزنا وشرب الخمر والغيبة ونحوها وأما قوله تعالى «واستغفر لذنبك» قليل إنه خطاب له والمراد به أمته ويحتمل أن يكون أمر بذلك على سبيل التعبد المحض زيادة فى رفع الدرجات وتذكيرا لنعمة العصمة بطلب دوامها وإشارة إلى أنها محض فضل بلا وجوب ولا استحقاق ونسكتة إضافة الذنب إليه هنا ماسبق فى آية سورة التوح وهذا الوجه أنرب والله تعالى أعلم ، وأما قوله تعالى «ووضنا عنك وزرك» ففيه أقوال كثيرة والأظهر أن حمل الوزر على الذنب أن وضعه حينئذ بمعنى الحفظ منه ومن سوابقه ولواحقه حتى لا يحمل مؤنة من مؤنة وإضافة لوزر إليه نسكتة أيضا ماسبق وأما قوله تعالى «عنا الله عك لم أذن لهم» فلا معاتبة فيه بوجه من الوجوه ل فيه تسكرمة وتعظيم كما يقال فى استفتاح الكلام مع العظماء أصلحك الله وأعزك الله وأما قوله تعالى «لولا كتاب من الله سبق لمسكتم فيما أخذتم عذاب عظيم» فالأظهر أن معناه لولا كتاب من الله سبق باحلال الغنائم لكم وتخصيصكم بهذه النصيلة دون من قبلكم لكان كذا وكذا ولهذا قال تعالى «فكلوا مما أنعمت حلالاتا» فليس فى الآية إلزام ذنب ولا معاتبة بل فيها ذكر ما خص به نبينا وسيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وفضل به من دون سائر الأنبياء والرسل على جميعهم الصلاة والسلام فكأنه تعالى قل ما كان هذا النبى غيرك كما قال عليه الصلاة والسلام «أحلت لى الغنائم ولم تحل لى قبلى» والخطاب فى قوله تعالى «تريدون عرض الدنيا» إنما هو لمن أراد ذلك من الناس وتجرد غرضه لعرض الدنيا وحده والاستكثار منها وليس المراد به النبى صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه

رضى

«على العرش استوى» ويد الله فوق أيديهم ، كل شئ هناك إلا وجهه ، وما فرطت فى جنب الله ، وتجربى بأعيننا ، ويخافون ربهم من فوقهم» ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا إذا كان الثلث الأخير من الليل» وقوله صلى الله عليه وسلم «إن قلوب بنى آدم بين أصدين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء» ومشكلات الكتاب والسنة كثيرة جدا ولذا اختلفت المماء فى هذه المشكلات على ثلاثة مذاهب : الأول وجوب تفويض معنى ذلك إلى الله تعالى بعد القطع بالتزويه عن الظاهر المستحيل وهو مذهب الساف وهذا قول هو أحسن الأنوال وأسهلها . الثانى حمل ملك المشكلات على اثبات صفات لله تعالى غير الثمانية تليق بحاله وجلاله وسلطانه لا تعرف كنهه ذاه العلية وهذا مذهب شيخ أهل السنة فى الحسن الأشعرى رحمه الله تعالى ورضى عنه . والثالث جواز

تعيين التأويل للمشكل بما يصح بدلالة سياق أو بكثرة استعمال العرب اللفظ المشكل فيه فيحمل النور من قوله تعالى «الله نور السموات والأرض» على أنه به تعالى ظهرت أنوارها الحسية من شمس و قمر ونجوم وسراج وأنوارها المعنوية كعلوم الملائكة وعلوم الأنبياء والرسل والأقطاب والأولياء الصالحين والعلماء وأحوالهم السنية التابعة لتلك العلوم والمعارف ، فالمنى أن تلك القلوب والجوارح إنما استنارت بتلك العلوم والأحوال والأعمال بإنارة الولي العظيم لها بذلك لاجتوئها وقوتها فهو الله تعالى الذي نورها ومثل هذا المجاز والتشبيه مألوف اليوم في عرف الناس يقولون فيمن توقفت عليه أمور البلد وتصرفات أهلها بطريق السداد والعافية فلان نور هذه البلدة أى استنارت وظهر محاسنها والله تعالى أعلم بمراحه (٢٧) ويحمل الاستواء على القهر والغلبة وتحمل

اليد على القدرة ويحمل الوجه على الذات ويحمل الجنب على الحق وتحمل العين على البصر أو الحفظ أو العلم ويحمل الفوق على البطش والغلبة ويحمل النزول في الحديث على الأمر والسلطنة والرحمة وتحمل الأصابع على تعلق القدرة وهو مذهب إمام الحرمين وجماعة كثيرة من العلماء وهذا القول أعلم أى أحوج للعلم ، وأما البدعة الناشئة عن تقليد ظواهر الكتاب والسنة فكثيرة جدا فأخذ الحشوية الجهة في حق الله تعالى من ظواهر قوله تعالى « على العرش استوى ، أأمنتم من في السماء » ونحو ذلك وقال تعالى « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين

رضى الله تعالى عن جميعهم وأما قوله جل من قائل «عيسى وتولى» الآية فقال عياض في الشفاء ليس فيها إثبات ذنب له عليه الصلاة والسلام بل إعلام من الله تعالى أن ذلك التصديق له بمن لا يتركي وأن الصواب والأولى أن لو كشف لك حال الرجلين لاخترت الإقبال على الأعمى وفعل النبي صلى الله عليه وسلم لما فعل وتصديه لذلك الكافر كان طاعة لله تعالى وتبليغا عنه واستئلافا له كما شرعه الله تعالى له لامعصية ولا مخالفة له وما قصه الله عليه من ذلك إعلام بحال الرجلين وتوهين أمر الكافر عنده والإشارة إلى الإعراض عنه بقوله تعالى «وما عليك أن لا تركي» وقيل أراد بعيسى وتولى الكافر الذي كان مع النبي صلى الله عليه وسلم قاله أبو ثمامة وأما قوله تعالى «وعصى آدم ربه فغوى» فالتحقيق أن المراد بالمعصية والغواية اللزومين وهما وتوع صورة المخالفة والغواية التي هي ترك المرائد سواء وقعا عمدا أو نسيانا أو تأويلا لا التبعين وهما المخالفة عمدا مع العلم بالتحريم فإن المخالفة على هذه الصفة لم تقع من آدم عليه السلام وإنما وقعت منه نسيانا أو بالتأويل وذلك مبسوط في الشفاء وكتب التفسير ويرحم الله الإمام العالم ابن العربي حيث قال يجب تنزيه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عما نسب إليهم الجهال ولكن الباري سبحانه بحكمه النافذ وقضائه السابق أسلم آدم إلى الأكل من الشجرة متممدا للأكل ناسيا للعهد فقال في تعمله «وعصى آدم ربه فغوى» وقال في بيان عذره «ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى» فتعلق العمد غير متعلق بالنسيان وجاز للمولى تبارك وتعالى أن يقول في عهده لحقه عصى ثريا ويعود عليه بفضل. فيقول نسي تقريبا ولا يجوز لأحد منا أن يطلق ذلك على آدم أو يذكره إلا في تلاوة القرآن أو قول النبي صلى الله عليه وسلم وأما قوله تعالى « فلما آتاها صالحا جعل له شركاء فيما آتاها » فقال الواحدى في تفسيره إن إبليس أتى حواء في غير صورته التي تعرفه بها فقال لها ما الذى فى بطنك فقالت لأدرى فقال إني أخاف أن يكون بهيمة أو كلبا أو خنزيرا فذكرت ذلك لآدم فلم يزل فى هم من ذلك ثم آتاها وقال إن سألت الله تعالى أن يجعله بشرا سويا مثلك أتسميه عبد الحارث وكان اسم إبليس فى الملائكة الحارث فلم يزل بها حتى غرها فلما ولدت ولدا بشرا سويا سمته عبد الحارث برضا آدم عليه السلام وذلك قوله تعالى « فلما آتاها صالحا » أى ولد بشرا سويا « جعل له شركاء » يعنى إبليس فأوقع الجمع موقع الواحد فآتاها من الولد إذ سمياه عبد الحارث ولا ينبغي أن يكون عبدا إلا لله تعالى ولم تعرف حواء أنه إبليس ولم يكن هذا شركا بالله تعالى لأنهما لم يذهبا إلى أن الحارث ربهما لكنهما قصدا إلى أنه كان سبب نجاته وتم الكلام

في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله « اللهم اكفنا في زمرة أولئك الناجين من كل فتنة دينا وأخرى بأرحم الراحمين واغفر لنا ولأولادنا ولوالدينا ولاخواننا ولمشايعنا ولجميع المؤمنين (و) السابع من أصول الكفر (الجهل) يعنى عدم العلم (بالقواعد) جمع قاعدة وهى قضية كلية تعرف منها أحكام جزئياتها (العقلية) أى المنسوبة إلى العقل (التي هى العلم) يعنى الإدراك (بوجوب الواجبات) كالعلم بأن الواجب العقلى لا يتصور فى العقل عدمه قديما كان كواجب الوجود والقدم والبقاء أو حادثا كالنحو للجرم مثلا أو كرون الواحد نصف الاثنين (و) العلم (بجواز الجزئات) كالعلم بأن الجائز العقلى ما يصح فى العقل وجوده وعدمه كوجود العالم من العرش إلى الفرش (و) العلم (بإستحالة المستحيلات) كالعلم بأن المستحيل ما يتصور فى العقل وجوده كالشريك والتركيب فى ذات الإله وكاجتماع الضدين فلا شك أن الجهل بذلك قد مجر إلى الكفر كفهم مذهب

النصاري بتركيب الإله وكون عيسى عليه السلام جزءاً منه من قوله تعالى «وروح منه» فجعل من التبعض ولا شك أن معه جهلين أحدهما بالقواعد إذ لو عرف أن هذا المعنى يستلزم حدوث الإله للزوم مشابته للحوادث في التغيير والافتقار إلى المخصص بمقدار مخصوص من المقادير المركبة ويستلزم انعدام حقيقة الألوهية بالسكينة لأنه إذا كان عيسى عليه السلام حل فيه جزء من الإله وجزء الإله ليس باله فقد انعدم إذا بالسكينة والثاني جهلهم باللغة العربية حيث حصروا معنى من في التبعض ويلزمهم أن يفهموا أيضاً التبعض منها في قوله تعالى «وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه» كما فهموه من قوله تعالى وروح منه ولو كانوا عارفين باللغة العربية لفهموا أن من (٣٨) في قوله تعالى وروح منه ليست للتبعض وإنما هي لابتداء الغاية أي روح جاء منه

عند قوله تعالى «آتاهما» ثم ذكر كفار مكة فقال «فتعالى الله عما يشركون» اهـ . قلت قال ابن العربي في الأحكام في توهمين هذا القول وتزييفه وهذا القول ونحوه مذكور في ضعيف الحديث في الترمذي وغيره وفي الإسرائيليات التي ليس لها ثبات ولا يهول عليها من له قلب والقول الأشبه بالحق أن المراد بهذا جنس آدميين وأما قول آدم عليه الصلاة والسلام «ربنا ظلمنا أنفسنا» فقول صدر منه على سبيل الاستكانة والتعظيم لجانب أوامر الله تعالى ونواهيه بحيث يحق على العبيد أن لو كان الأمر بأيديهم أن لا تقع منهم مخالفة بوجه من الوجوه لآدم ولا نسياناً ولا بآثماً ولا بتأويل وأشار عليه الصلاة والسلام بذلك إلى أنه لا حجة للعبد على سيده ومولاه ولا يعتذر لنفسه فيما خالف من أمره تعالى ونهيه ولا حق له على المولى العظيم أن يعذره بنسيان أو تأويل بل الحجة للمولى تبارك وتعالى على كل حال وحكمه على عبده بأنه معذور في بعض الأحوال محض فضل منه جل وعلا وله أن يعذب من يشاء ويرحم من يشاء وهو المحمود المنزه عن النقص والظلم على كل حال وأما قصة يونس عليه الصلاة والسلام فليس فيها نص على ذنب وإنما فيها أبقى وذهب مغاضباً وهما راجعان إلى قومه أي هرب منهم وذهب مغاضباً لهم لكفرهم ومجانبة أهل الكفر وهجران أوطانهم من أكبر الطاعات لو صدرا من غيره إلا أن الله سبحانه به نبيه يونس عليه السلام بذلك التأديب أنه ليس كغيره في هذا لأنه من خواص حضرته المبعوث لهداية الخلق من عنده ولا يحصل المقصود من هدايتهم على التمام إلا بصبره على جفائهم ومشاهدة ضلالتهم فلا يتصرف هو إذا إلا بالأذن الخاص لا بالأذن العام كغيره فذلك التأديب تعليم وترييض للمستقبل لا عقوبة عن ذنب كما يعتقد من جهل وباطن ذلك التأديب يدل على الاعتناء العظيم بيونس عليه السلام والتشريف له بتولي المولى العظيم لتربيته وترييضه بلطيف تدييره ولم يكله في ذلك لنفسه ولا لأحد من عبيده وأما قوله عليه الصلاة والسلام «لا إله إلا أنت سبحانه إني كنت من الظالمين» فالجواب عنه ما سبق في قول آدم عليه السلام «ربنا ظلمنا أنفسنا» وأما قوله تعالى «فظن أن لن نقدر عليه» فمعناه فظن أن لن نضيق عليه فيما فعل من الخروج عن قومه لأنه عليه الصلاة والسلام لم يعتمد في ذلك معصية ولا قصد مخالفة وبدل على ذلك ما أخبر الله تعالى به عنه هنا من ظنه أن لا يضيق عليه لأن ذلك مستلزم قطعاً لعدم قصده عليه الصلاة والسلام المعصية إذ من قصد معصية خاف تضيق الله تعالى عليه بالعذاب ضرورة وإن كان من أذى للمؤمنين فكيف بأعلامهم وهم رسل الله تبارك وتعالى وأما قصة داود عليه السلام فقال عياض في الشفاء لا يجوز

تعالى خلقاً واختراعاً كما أن معناها ذلك في قوله تعالى «وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه» وإلى هذا أشار بقوله (و) الجهل (باللسان العربي الذي هو علم اللغة (و) علم (البيان) ومن الجهل بعلم البيان اعتقاد صدور حوادث من غير المولى تبارك وتعالى كاعتقاد زيادة الإيمان من سماع القرآن أخذاً من قوله تعالى «وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً» وستر العورة من اللباس أخذاً من قوله تعالى «يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم» وإثارة الرياح للسحاب ونشرها أخذاً من قوله تعالى «الله الذي يرسل الرياح فتثير سحاباً» ومن خالط علم البيان عرف أن الاسناد في جميع ذلك من باب

الاسناد المجازي العقلي وهو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له في الظاهر عند المتكلم وإذا عرفت أن الجهل بهذه العلوم يوقع صاحبه في كفر أو بدعة تعين على من له قابلية لفهمها أن يجتهد في تحصيلها ومن ليست له قابلية لفهمها وجب عليه أن يتعلم ما هو فرض عيني عليه من علم التوحيد ومن سمع في الكتاب والسنة ما يفتني ظاهره بخلاف ما عرف في علم التوحيد قطع بأن ذلك الظاهر المستحيل غير مراد الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم وأن ذلك الكلام معنى صحيحاً وتأويلاً ممكناً مليحاً ويؤمن على سبيل القطع بأن كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم حق لا تناقض فيه ولا حيد عن الصواب ولا يغيره بعد ذلك الجهل بالمراد لأن القلب محشو باعتقاد تنزيه المولى تبارك وتعالى ورسوله عليهم الصلاة والسلام عن كل نقص وفساد وبالله التوفيق . ولما فرغ من مقدمة أصول الكفر شرع في مقدمات الموجودات فقال

(والموجودات) الألف واللام فيها للاستغراق يعنى سواء كانت قديمة أو حادثة وأتى بمقدمة الموجودات أثر أصول الكفر شبه البرهان بعد الدعوة لأنه لما ختم الأصول بالجهل بالقواعد العقلية وهو متضمن لمذهب النصارى في جعلهم الإله صفة تعالى الله عن قول الكفرة آتى بالموجودات ردا عليهم والله أعلم ، والموجودات (بالنسبة إلى المحل) مراده بالمحل الذات التى تقوم بها الصفات لا المكان الذى تجاوره الأجسام (و) إلى (المخصص) بكسر الصاد ومعناه الفاعل المختار الذى يخصص الممكن بجائز أرادته دون جائز لم يرده (أربعة أقسام) وأما بالنسبة إلى القدم والحدوث قسمان وذلك لأن الموجود إما قديم وهو الله تبارك وتعالى وصفاته الوجودية وإما حادث وهو ذوات الكائنات وصفتها (قسم غنى عن المحل) وهو الذات (٣٩) (و) غنى عن (المخصص)

وهو الفاعل ومعنى استغناؤه عن المحل أن يكون فى نفسه ذاتا موصوفة بصفات لاصفة ومعنى استغناؤه عن المخصص أن لا يفتقر إلى فاعل مرجح لوجوب قدمه وبقائه تبارك وتعالى إذ لا مرجح سواه (وهو) أى القسم الغنى عن المحل والمخصص (ذات الله تعالى) وأصل ذات ذوو فحذفت العين لكراهة الواوين ثم قلبت اللام ألفا وألحقت بها التاء المجاورة والله أعلم والدليل على استغناؤه تعالى عن المحل أنه لو احتاج إليه لكان صفة ضرورة أنه لا يفتقر إلى المحل سوى الصفات لكن كونه تعالى صفة محال لأنه لو كان صفة لما صح اتصافه بالمعاني ويلزم منه عدم اتصافه بالصفات المعنوية لأن الصفة

أن يلتفت إلى ماسطره فيها الإخباريون من أهل الكتاب الذين بدلوا وغيروا ونقله بعض المفسرين ولم ينص الله تعالى على شيء من ذلك ولا ورد فى حديث صحيح ، والذي نص الله تعالى عليه قوله «وظن داود أنما فتناه إلى قوله وحسن مأب» وقوله فيه أوأب ، فعنى فتناه اختبرناه وأوأب قال قتادة طبع ، ثم حكى عن السمرقندى أن ذنبه الذى استغفر منه هو قوله لأحد الخصمين لقد ظلمك فظلمه بقول خصمه وإلى نفي ما أضيف فى الأخبار إلى داود عليه السلام من ذلك ذهب أحمد بن نصر وأبو تمامة وغيرهما من المحققين قال الداودى ليس فى قصة داود عليه السلام وأوريا خبر يثبت ولا يظن بنى محبة قتل مسلم وقيل إن الخصمين اللذين اختصما إليه فى تاج غنم على ظاهر الآية اه. قالت ولا شك أن فى كتب بنى إسرائيل فى هذه القصة تخليطا عظيما لا يليق أن يلتفت إليه وقد قال على ابن أبى طالب رضى الله عنه : من حدث بما قال هؤلاء القصاصون من أمر داود جلده حدين لما ارتكب من هتك حرمة من رفع الله قدره ، وأما استغفاره صلى الله عليه وسلم وبكاؤه وتضرعه فجار على اليهود من حال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فى إجلالهم المولى الكريم وخوفهم منه وهيبتهم له على قدر معرفتهم به وأما قصة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم مع زيد مولاة وزينب رضى الله عنهما فلا يصح فيها إلا ما ذكره مولانا جل وعز فى كتابه العزيز من كونه تعالى زوجا لنبينا عليه الصلاة والسلام زينب بعد فراق زيد لها وشرع بذلك إباحة تزويج حلائل الأعداء وأنهن لا يلحقن فى التحريم بحلائل أبناء النسب والرضاع فقال جل من قائل «فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها» إلى قوله وطرا وقد أوحى الله سبحانه إلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بما أراد من تزويج زينب له قبل أن يطلقها زيد فلما ألقى فى قلب زيد حب فراقها ومنع من التمتع بها لما قرب أو أن حرمة أمومتها لجميع المؤمنين وهيبة قربها من سيد ولد آدم وأشرف خلق الله أجمعين جاء يشكو تعاضلها عليه للنبي صلى الله عليه وسلم وأنه يريد فراقها فأمرها عليه الصلاة والسلام بإمسكها وتقوى الله تعالى فى شأنها عملا بالظاهر الذى أمر أن يحكم به وأخفى عليه الصلاة والسلام عن زيد وعن غيره ما فى نفسه الظاهرة المظهرة من وحى الله تعالى له بأن زيدا يفارقها وهى زوجة له بعده حياء منه عليه الصلاة والسلام أن يظهر ذلك وزينب بعد فى عصمة زيد ولأن ذلك أيضا من العلم الذى لم يؤمر بإظهاره للناس فى ذلك الوقت فلما فارقها زيد رضى الله عنه وزوجها المولى تبارك وتعالى منه عليه الصلاة والسلام قبل وانقاد ودخل عليها بلا إذن ولا مؤامرة مبالغة منه عليه الصلاة

لا تقوم بها الصفة إذ لو قبلت أن تقوم لزم أن لا يرى صفة عما تقبله من الصفات كالكلمات إذ القبول نفسى لا يتخالف وذلك يستلزم دخول ما لا نهاية له فى الوجود لأن الصفة القائمة بها هى القابلة للاتصاف بالصفات ، ثم تنقل الكلام إلى تلك الصفات القائمة بها فيلزم ما لم فيما قبلها وهلم جرا ودخول ما لا نهاية له فى الوجود محال فانصاف الصفة بالصفة محال والإله يجب اتصافه بالصفات فثبت أنه ذات لاصفة قطعاً والدليل على استغناؤه عن المخصص أن الاحتياج إلى المخصص يستلزم الحدوث لأن أثر المخصص لا يكون إلا حادثا لكن حدوثه محال بوجوب القدم والبقاء فاحتياجه إلى مخصص محال فيجب استغناؤه عنه وهو المطلوب (وقسم مفتقر) يعنى محتاج (إلى المحل) وهو الذات ومعنى افتقار الشيء إلى المحل ووجوده فيه اتصاف ذلك المحل به (و) مفتقر إلى (المخصص) وهو الفاعل المختار ومعنى افتقار الشيء إلى المخصص أن يكون حادثا محتاجا إلى فاعل يخصصه بالوجود بدلا من العدم الذى كان

عليه (وهو) أى القسم المقتدر إلى المحل والمخصص (الأعراض) أى الصفات القائمة بالأجرام من ألوان وطعوم وروائح وحركات وسكنات وغيرها وما ذكره من افتقار هذا القسم وهو الأعراض إلى المحل والمخصص ظاهر لأنها لما كانت صفات استحال أن تقوم بنفسها بل لا يمكن أن تكون موجودة إلا فى محل أى ذات تقوم بها ولما كانت حادثة وجب افتقارها إلى المخصص أى الوجود لها (وقسم مقتدر) أى محتاج (إلى المخصص) أى الفاعل المختار ومعنى افتقار الشيء إلى المخصص أن يكون حادثا محتاجا إلى فاعل يخصه بالوجود بدلا من العدم الذى كان عليه (دون المحل) أى الذات (وهو) أى القسم المقتدر إلى المخصص دون المحل (الأجرام) جمع جرم وهو الشاغل للفراغ (٤٠) بحيث يسكن فيه أو يتحرك وكذا حكم الجوهر الفرد إلا أنه أخص من الجرم

فكل جوهر جرم وليس كل جرم جوهر فبشتركان فى الجرمية وينفرد الجرم بالبسائط وما ذكره من افتقار هذا القسم وهو الأجرام إلى المخصص دون المحل فلأنها لما كانت حادثة بدليل لزومها للأعراض الحادثة من حركة سكون وغيرها لزم افتقارها إلى مخصص موجود لها ابتداء ومحمد مبق لها بموالة اخلاق أعراضها وأما افتقارها إلى مولانا تبارك وتعالى فلا يمكن أن تعزى منه ابتداء ولا دواما وأما وجوب غناها عن المحل فلأنها ليست صفات بل هى ذوات موصوفة بالصفات فلو قام جرم منها بجرم آخر لزم أن يتحد حيها وذلك يستلزم أن يكون الجرمان جرما

والسلام فى إظهار الرضا بعبية المولى تبارك وتعالى وأنساه حينئذ التعظيم لجانب المولى تبارك وتعالى والحياء منه الالتفات إلى مقالة الناس والحياء من زيد وغيره واتصف فى ذلك بما وصف الله تعالى به إخوانه من المرسلين عليه الصلاة والسلام فى قوله جل وعلا «الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحدا إلا الله وكفى بالله حسيبا» وحينئذ باح عليه الصلاة والسلام بما أوحى الله تعالى إليه فى شأن زيد وزينب ولم يخش أحدا من الخلق ومن هذا التبرير تفهم معنى قوله تعالى «وإذ تقول للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفى فى نفسك ما الله مبديه» أى وتخفى فى نفسك ما أوحى الله إليك به من مفارقة زيد لها وتزويجك إياها بعده وهذا هو الذى أبداه الله أى أظهره بعد ذلك وليس معنى الآية ما يعتقده بعض الجهلة أن الذى أخفاه النبي صلى الله عليه وسلم فى نفسه هو الشغف بحب زينب وحب فراق زيد لها ليتزوجها بعده ومع ذلك أمره بإمسكها حياء منه وخشية من مقالة الناس وهذا الفهم الركيك لا يرضى به عاقل ولا يرتكبه إلا غبي سيء الخلق والأدب سخييف العقل جاهل ويكذب فهمه من الآية نفسها أن الله سبحانه وتعالى أخبره أنه يبدى ما أخفاه النبي صلى الله عليه وسلم فى نفسه ولم يد سبجانه بعد ذلك إلا مفارقة زيد لزينب وتزويجها بعده من النبي صلى الله عليه وسلم لئلا يكون للناس حرج فى أزواج أديعائهم ولم يد سبجانه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد شغف بحب زينب وأنه كان يحب فراق زيد لها ليتزوجها بعده فهذه الآية بنفسها تكذب هذا الفهم السيء نعوذ بالله تعالى منه وكيف يشغف أشرف الخلق بحب شيء من متعة الدنيا لاسيا بعد أن حصلت فى حوز غيره ومولانا جل وعز يقول له «ولا تمدن عينيك إلى مامتعابه أزواجا منهم» وقال تعالى «ولقد آتيناك إلى قوله أزواجا منهم» وفل عليه الصلاة والسلام «لو كنت متخذنا من الناس خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا ولكن صاحبكم خليل الرحمن» وقال عليه الصلاة والسلام «مالي وللدنيا» الحديث وقال «الدنيا جيفة قدرة» وأما قوله تعالى «وتخفى الناس والله أحق أن تخشاه» فليس فيه عتب عليه كيعتقده من لا خلاق له ولا أدب ولا فهم ولا دين وإنما هو مدح له عليه الصلاة والسلام بالخلق الجليل والطبع الكامل وهى الخشية من الناس أى الحياء منهم أن يقابلهم بما يسوءهم ثم أمره سبحانه أن يرجع خشية والحياء منه عند ورود أمره على الحياء من الناس وهكذا كان عليه الصلاة والسلام فى هذه القضية وغيرها لا يبالى بشيء إذا حضره حق الله تعالى وأما قصة يوسف عليه السلام وإخوته فليس فيها على يوسف عليه السلام

عتب

واحدا وذلك لا يعقل (وقسم موجود) يعنى ثابت (فى المحل) يعنى فى الذات العلية قائم

بها قيام الصفة بالموصوف (ولا يفتقر) يعنى لا يحتاج (إلى المخصص) يعنى إلى الفاعل المرجح المختار (وهو) أى القسم الموجود فى المحل ولا يفتقر إلى المخصص (صفات الله تعالى) جمع صفة وهى للمنى القائم وما ذكره فى هذا القسم الرابع وهو صفات الله تعالى من وجوب قيامه بذاته العلية ووجوب غناها عن المخصص فلأن كونها صفات يوجب استحالة قيامها بأنفسها لما يلزم على من قلب الحقائق إذ حقيقة الصفة يستلزم موصوفا يتصف بها فلو قامت بنفسها لم تكن صفة لكن مفارقة الصفة لحقيقتها التى هى الصفة الموصوف محال فقيامها إذا بنفسها الذى استلزم مفارقتها لحقيقة نفسها محال . فان قلت لماذا لم يطاق المصنف رحمه الله تعالى لفظ الافتقار على الصفة للذات العلية . فالجواب إنما لم يطلق لفظ الافتقار لما فيه من إيهام معنى لا يليق وقد أطلق الإمام الفخر

ذلك . ولما فرغ من مقدمات الموجودات شرع في مقدمات الممكنات فقال (والممكنات) مراده بالممكنات الجائزات وهي ما يصح في العقل وجوده وعدمه (التقابلات) أى المتناكرات التى يقبل الجرم كل واحد منها قبولاً مساوياً لقبول منافره (سنة) يؤخذ من عدة الممكنات أنها محصورة فيما ذكر مع أن المعرفة والنكرة والمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول ونحو ذلك داخلة في الممكنات . ويحاج عنهم والله أعلم بأنها داخلة في الصفات وتطف هذه المقدمة على الموجودات لما بينهما من الاشتراك فيشتركان في الأجرام وأعراضها وينفرد الموجودات بذات الحق سبحانه وتنفرد الممكنات بالجائز العدم . ولما ذكر أن الممكنات ستة أشار إلى تفصيلها فقال (الوجود والعدم) هما بالذبة إلى العالم سواء وإليه ذهب كثير من المحققين وذهب آخرون إلى أن العدم به أولى لأصلاته فيه وعدم افتقاره إلى سبب وأياً ما كان فالترجيح بلا مرجح محال لأنه إذا استحال ترجيح (٤١) أحد المتساويين على الآخر

فاستحالة ترجيح المرجوح
أخرى وأولى . فان قات
لم قدم الوجود على غيره
فالجواب لأن الوجود هو
الأصل لأن باعتبار
الوجود تبين ما عدله ثم
عطف عليه ما يقابله الأول
فالأول باعتبار ما يظهر
ابتداء والله أعلم فاذا تبين
هذا تبين لك إذا على
سبيل القطع واليقين
الضرورى بعد هذا
اتأمل افتقار كل جرم
إلى شخص فاعل يخصه
بالوجود والعدم على ما سبق
(والمقادير) أى ويخصه
أيضاً بالمقدار الخصوص
في الطول والقصر والتوسط
بينهما بدلاً عن سائر
المقادير التى يقبل الجرم
جميعها على السواء
(والصفات) أى ويخصه
أيضاً بصفة معينة من

عتب وأما إخوته فقال القاضى عياض رحمه الله تعالى لم تثبت نبوتهم حتى يلزم السلام على أفعالهم
وذكر الأسباط وعدّهم في القرآن عند ذكر الأنبياء قال بعض المفسرين يريد من تنبأ من أبناء
الأسباط وقد قيل إنهم حين فعلوا يوسف ما فعلوا كانوا صغار الأسنان ولهذا لم يميزوا بيوسف
عليه السلام حين رأوه ولهذا قالوا أرسله معنا غدا يرتع ويلعب وإن ثبت لهم نبوة فبعد هذا
وأما قوله تعالى ولقد هممت به وهمّ بها لولا أن رأى برهان ربه فلا قرب أن الوقف على قوله تعالى
ولقد هممت به ويستأنف قوله تعالى وهمّ بها لولا أن رأى برهان ربه على التقديم والتأخير أى لولا
أن رأى برهان ربه لهمّ بها وقد علم أن لولا تقتضى امتناع جوابها لوجود شرطها فيكون همّ
يوسف عليه الصلاة والسلام بها متنفياً لرؤيته برهان ربه ويدل على حفظه عليه الصلاة والسلام من
كل سوء هما كان أو غيره قوله تعالى كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين
وقال تعالى ولقد راودته عن نفسه فاستعصم وقال جل من قائل وغلفت الأبواب وقالت هيت لك
قال معاذ الله إنه ربي أحسن مثواي إنه لا يفلح الظالمون قيل في ربي إنه الله وقد قيل إن معنى همّ
بها أى بزجرها ووعظها وقيل بضرها ودفعها وقيل بها أى غمها امتناعه عنها ويحتمل أن يكون
المراء همّ بسببها أى أحابه هم بسبب هذه الخنة التى وقعت فيها من معصية المولى تبارك وتعالى وما كابدته
من الشاق والشغف بحبه عليه الصلاة والسلام فرد عليه الصلاة والسلام على سبيل الرحمة لها أن لا تكون
وقعت فى شيء من ذلك من أجله لكنه عليه الصلاة والسلام لما رأى يصيرته برهان ألوهية المولى العظيم
وعدله تبارك وتعالى فى جميع أفعاله وأحكامه سلم ورضى وزال همه فيها فيكون المعنى على هذا
لولا أن رأى برهان ربه لدام همه أو يكون المعنى لولا أن رأى برهان ربه لسهى فما يخلصها من هذه
الحنة ويسكن عليها بعض لوعة الاشتياق إليه ولو بوعد منه لها فى المساعدة على ما أحببت منه
أو نحو ذلك مما يترخص به فى الظاهر على سبيل التورية لضرورة الدفع عن نفسه عنها لئلا يمتنع
من الالتفات إلى شيء من ذلك رؤيته عليه السلام لبرهان ربه الدال على كمال ملكيته للعبيد وأنه
النفرد بالتدبير والحكم ونفوذ المشيئة والاعتدار ولا معارض له فى حكمه وملكه فلا يائق بالعبد
الفقير للظفر العاجز الجاهل إلا السمع والطاعة والالتقياد لأمره ونهيهِ والرضا والتسليم ظاهراً

(٦ - سنوسى) حركة أو ضدها أو يياض أو ضده أو علم أو ضده إلى غير ذلك من سائر الصفات ونحوها (والأزمنة)

أى ويخصه أيضاً بالوجود فى زمن معين بدلاً عن مقابله من زمن متقدم أو متأخر (والأمكنة) أى ويخصه أيضاً بمكان مخصوص
بدلاً عن سائر ما يقابله من الأمكنة (والجهات) أى ويخصه أيضاً بجهة مخصوصة من تيان أو شمال أو مغرب أو مشرق بدلاً عن
مقابله من سائر الجهات وهذا يتضح لك أن العالم من عرشه إلى فرشه حادث مفتقر إلى الله تعالى افتقاراً ضرورياً لازماً يشهد
بوجوب حدوثه ووجوب افتقاره إلى الله تعالى اختصاصه بالوجود بدلاً عن العدم الذى يقابله ومقداره الخصوص ووصفه
الخصوص وزمنه الخصوص وجهته الخصوصية وكذلك مكان أجرامه الخصوصية فكل جرم من أجرام العالم ينادى نظيره بلسان
الحال الذى هو أفصح وأصدق من لسان المقال كل ما وقع عليه بصرك أو جال فيه فكرك من أحوال ليس مقابله بأولى من العدم منه
ولولا الفاعل المخصص لوجوده فيما شاء من الأزمان على ما شاء من المقادير والصفات لكان يجب أن يبقى على ما كان عليه من العدم

أبد الآباد . فان قلت هل العالم في مكان أو في جهة فالجواب العالم في جهة كالطير في الهواء لا في مكان لاستلزامه التسلسل وذلك لأن المكان هو استقرار جوهر على آخر فلو استقر العالم في مكان لزم أن يكون ذلك المكان مستقرا على مكان آخر وهلم جرا إلى ما لا نهاية له ويلزم التسلسل وهو محال فاعرفه فانه نفيس قل من ينبه عليه . ولما فرغ من مقدمات للممكنات شرع في ذكر مقدمة الصفات الأزلية وهو المقصود الأهم وحاصلها أنها تنقسم إلى سبعة أقسام : نفسية وهي التي لا يعقل الموصوف بدونها كالوجود وسابية وهي سلب أمر لا يليق أن يتصف به سبحانه وتعالى وهي خمس صفات القدم وهو سلب العدم السابق عن الوجود والبقاء وهو سلب العدم اللاحق للوجود والمخالفة وهي سلب الجرمية والعرضية ولوازمها والقيام بالنفس وهو سلب الافتقار إلى المحل والخصص والوحدانية وهي (٤٢) سلب الائتدنية في الذات والصفات والأفعال ، ومعاني وهي كل صفة موجودة

وباطنا لذاته وقدره من غير ترخص ولا تأويل ولا شفقة على نفسه ونفس غيره كما قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وقال جل من قائل إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فعلي العبد أن يعصى في طاعة مولاه أصم أبكم أعمى عن كل ماسوى طاعته تبارك وتعالى وهذا هو الذي فعل الصديق عليه الصلاة والسلام في هذه القضية ومضى مسرعا في طاعة المولى تبارك وتعالى في ظاهره وباطنه مسلما لحكمه غير ملتفت لملك زليخا له ولا لشغفها بحبه ولا لجلالها الفائق ومنظرها الرائق ولا لوعدها إن ساعدها على ماتح ولا لوعيدها في إبايته عنها واستسهل في طلب رضا المولى تبارك وتعالى المنفرد بالحكم والملك كل صعب ولم يبال بعداوة جميع العوالم له وغضبهم عليه إذا فاز برضا المولى الكريم عنه تبارك وتعالى كما قال بعض الموقنين رضى الله عنهم في مثل هذا :

فليتك تحلو والحياة مريرة وليتك ترضى والأنام غضاب
فيا ليت ما بيني وبينك عامر وبينى وبين العالمين خراب
فان صحت منك الود فالكل هين وكل الذي فوق التراب تراب

وكل هذا إنما حصل للصديق عليه الصلاة والسلام بتوفيق المولى تبارك وتعالى وعصمته كما قال جل من قائل كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا الخاضعين . وأما خبر موسى عليه السلام مع قتله الذي وكره فقد نص الله تعالى على أن القتل من عدوه وإنما قصد عليه السلام إغاثة الملهوف الإسرائيلي فوكر العدو القاهر له بنية دفعه عمن استولى عليه فصادف موته من غير عمد وقوله عليه السلام هذا من عمل الشيطان حسن أدب منه في نسبة الفعل المحبوب للشيطان اليه ولم يحبه الشيطان هنا لايقاعه الكلام في معصية لأنه معصوم منها بل لتوهم الشيطان ذلك توها أخطأ فيه وخاب فيه ظنه وقوله عليه السلام ظلمت نفسي فاغفر لي جرى على المألوف من خوف الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام من الله تعالى خوف هيبه وتعظيم وإن علموا عدم المؤاخذه من المولى تبارك وتعالى ولهذا اعتذروا في الموقف لما علموا عدم المؤاخذه به وعلى هذا يحمل استغفار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وخوفهم وأما قوله تعالى ولقد فتنا سليمان فمعناه ابتليناه بولادة شق إنسان حين نسي أن يقول

في نفسها أوجبت له حكما سواء كانت قديمة كالقدرة والإرادة أو واحدة كيباض الجرم وسواده وهي سبع صفات القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام ومعنوية وهي كل صفة ثبوتية لا توصف بالوجود كالمعاني ولا بالعدم كالسلبية ملازمة للسبع الأول، وهي كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكاملا ، وفعالية وهي عبارة عن التعاطي التنجيزي للقدرة والإرادة كقوله ورزقوه وهي على قسمين فعالية وجودية كما مثل وسابية كنفوه عمن شاء فانه عبارة عن ترك العقوبة وهذا بناء على أن الترك سلب فعل يكون من

الثاني وعلى أنه فعل يكون من الأول وجامعة لسائر الصفات كالجلال والكبرياء والعظمة والألوهية

إن

وسمعية وهي عبارة عن معاني ورد السمع بها وأعني به الكتاب والسنة المتواترة وكذا خبر الآحاد بشرط إعطاء الدليل العقلي كالاستواء واليد والعين والوجه والجنب الأصبع والزول والفوق وقد تقدم الكلام عليها مستوفى فانظره إن شئت والحمد لله وإنما تعرض في هذه المقدمة لبيان قسم واحد وهو صفات المعاني اعتناء بثبوتها وأشار إلى وجوب وجودها ردا على المعتزلة الذين قالوا بنفيها فقال (والقدرة الأزلية) قدم القدرة على غيرها وإن كانت متوقفة على الإرادة لأن لها مدخلا تاما في التأثير فكانها بمنزلة الذات ولهذا وصفت بأنها مؤثرة على سبيل المجاز وذكر الإرادة بأثرها لأنها كالوصف لها من حيث تخصيص أحد التقديرين وإن كان تأثير القدرة متوقفا على تأثير الإرادة وتوقف تأثيرها أيضا على العلم ، وذكر العلم أثر الإرادة لتوقف تأثيرها على العلم إذا قصد إلى إيجاد شيء مع الجهل محال ، وذكر الحياة بعد هذه الصفات لكونها شرطا فيها لتوقف الفعل عليها وفي الثلاث صفات

ولما كان الحى لا يخلو عن السمع والبصر والكلام تكلم على السمع والبصر والكلام بعد الحياة وقدم السمع والبصر على الكلام
 لكثرة الكلام مع العزلة في صفة الكلام حتى قيل سمي علم الكلام لكثرة الكلام فيه بين أهل السنة رضى الله عنهم والعزلة وقدم
 السمع على البصر لتقدمه في القرآن والسنة قال الله العظيم إني معكم أسمع وأرى وهو السميع والبصير وقال تعالى لم تعبد ما لا يسمع
 ولا يبصر وقال صلى الله عليه وسلم إنما تدعون سميعا بصيرا متكهما وهذا من منح العلم وترتيب حسن والله أعلم . فإن قلت ما المراد
 بالتوقف المذكور فالجواب هو توقف معية وهو فهم الشيتين ٧ بالآخر لا توقف تقدم لاستلزام الثاني الحدوث لهذه الصفات
 وحدوثها يستلزم حدوث موصوفها (تنبيه) تعاريف المصنف رحمه الله تعالى لهذه الصفات الأزلية إنما هي رسوم وليست بحدود
 حقيقة فلو كانت حدودا حقيقة لزم منه معرفة كنه الإله وذلك محال إذ لا يعرف الله (٤٣)

عليها مجاز فأعرفه فإنه
 نفيس وخرج بقوله الأزلية
 القدرة الحادثة فلا يقال فيما
 تتعلّق به تأثير وإنما يقال
 فيه كسب بخلاف
 القدرة الأزلية وهى
 (عبارة عن صفة) كالجنس
 فى التعريف شامل لجميع
 الصفات المتعلقة كالمعاني
 (يتأتى بها) أى يتيسر
 بالقدرة فصل يخرج سائر
 الصفات ماعدا الإرادة
 لأن الإرادة يتأتى بها
 وإنما قال بها ولم يقل
 لها لأن نسبة التأثير
 إلى القدرة مجاز
 وللذات حقيقة وهى
 أسنده إلى القدرة حقيقة
 فقد أشرك مع الله والإشراك
 كفر فأعرفه (إيجاد)
 فصل ان يخرج به
 الإرادة لأن تعاقبها
 تخصيص لا إيجاد ويبقى

إن شاء الله بعد قوله لأطوفن الليلة على مائة امرأة أو تسع وتسعين كلهن يأتين بفارس يجاهد في سبيل
 الله وليس ذلك عقوبة بل تنبيه من المولى تبارك وتعالى لحاصته على كمال التحرز في المستقبل وشر فهم
 جل وعلا بأن تولى رياضتهم بنفسه ولم يكلمهم إلى غيره من الأسباب العادية وألقى ذلك الشق على كرسية
 السكّال الاعتبار والاعتناء برؤية مآنبه به المولى العظيم عيانا ، وإياك يا أخى أن تصغى بأذنك لما
 يذكره هنا جهلة المؤرخين والمفسرين من العظام التي لا يرضى أن ياتفت إليها مؤمن . وأما قوله
 جل وعلا في حق إبراهيم عليه السلام فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربى الخ فهو إقامة
 منه عليه الصلاة والسلام الدلالة لقومه على حدوث هذه العلويات التي عبدها قومه وادعوا لها
 الألوهية ولذلك قال جل من قائل وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه الآية لأنه عليه الصلاة
 والسلام كان يعتقد ربوبيتها أو يشك فيها وعند إقامة هذا الدليل زال عنه ذلك الاعتقاد أو الشك
 كما توهمه كثير ممن لا خلاق له ممن يدعى التصوف وغيره لأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون
 من الكفر قبل النبوة وبعدها في صغرهم وكبرهم بل هم معصومون من جميع المعاصي صغيرها
 وكبيرها عموما على ماسبق تحقيقه فمعنى قوله عليه الصلاة والسلام هذا ربى أهذا ربى على ما تزعمون
 بحذف حرف الاستفهام أو من باب ذكر دعوى الخصم لإقامة البرهان على إبطالها وطلوع هذه
 الكواكب بعد أن لم تكن هوى في الاستدلال به على حدوثها كالأفول إلا أنه عليه الصلاة والسلام إنما
 أخر الاستدلال على حدوثها إلى رؤية أفولها لما في الأفول من التغير بالنقصان فدلالته على حدوث تلك
 الكواكب وعدم صلاحيتها للربوبية واضح للذكي والنبي أما طلوعها وإن كان دليلا على حدوثها من
 ناحية تجدد بعد أن لم يكن فلا أنه لما كان فيه كمال لها لما صاحبه من تلك الأنوار التي توجب لذة
 النفس والامتداد إليها بالأبصار فقد يسكن عقل النبي الشهوانى المقلد أو المعاند فلا يتأمل في وجه
 دلالة على الحدوث ولا يصغى لسماعها وأما قوله تعالى في حق موسى عليه السلام مع السحرة
 فأوجس في نفسه خيفة موسى تخوفه عليه الصلاة والسلام إنما كان لأجل الشؤغرة على توحيده خاف
 أن لا تنضح للحاضرين دلالة معجزته مع خارقهم وقد قيل إن سبب خوفه عليه الصلاة والسلام أنه
 سمع جبريل عليه السلام يقول للسحرة عند إلقاءهم جبالهم وعصيم ألقوا يا أولياء الله تخاف من

الحد لمحدوده والإيجاد إخراج الممكن من العدم إلى الوجود (كل ممكن) كليا كان أو جزئيا جوهرًا كان أو جسما أو عرضا
 تعلق علم الله بعدم وقوعه كإيمان أبوى جهل ولهيب أو بوقوعه كوجود العالم ويتناول أفعالنا الاختيارية كحر كاتنا وسكناتنا
 ويتناول ماله سبب كوجود الإحراق عند النار والشع عند الأكل وما لا سبب له تخلق السموات والأرض (وإعدامه) أى إعدام
 الممكن ، والإعدام أن يصير الشيء لشيء كما كان أولا وهذا النيد إنما يتأتى على مذهب الجمهور والذين يرون أن إعدام الجوهر
 إنما هو بقدرته تعالى وهو المختار أما على مذهب إمام الحرمين الذي يرى إن إعدامها بكف الأعراض عنها فلا إلا إذا بني
 على أحد قولى الأصوليين أن الكف فعل فينشد ينطبق الحد عليها وأما عدم الأعراض فهذا الحد أيضا إنما يتأتى على مذهب
 القاضى والرازى وأما على مذهب إمام الحرمين الذي يرى استحالة بقاء الأعراض وإنما هى بنفس وجودها تنعدم فعدمها
 واجب والواجب ليس ممكن فلا تتعلق به القارة (على وفق الإرادة) يعنى أن الله تعالى لا يخلق ويوجد بقدرته إلا ما أراده

أى إلا ما خصه بإرادته وفيه إشارة إلى أن فعله للكائنات إنما هو بطريق الاختيار لا بطريق الزوم كفعل العلة والطبيعة عند الفلاسفة والطبايعين (و) الثانى من العانى (الإرادة) الأزلية (صفة) كالجنس فى الحد شامل لجميع الصفات المتعلقة (بتأثيرها) فصل يخرج به الصفات ماعدا القدرة لأن القدرة يتأتى بها أيضا (تخصيص الممكن) أى ترجيحه فصل يخرج به القدرة وبقي الحد لمحدوده (ببعض ما يجوز عليه) أى على الممكن والذي يجوز متباينات ستة وهى الوجود والعدم والمقادير والصفات والأزمنة والأمكنة والجهات فالتمكن يجوز عليه الوجود والعدم فيخصصه بالوجود دون العدم تخصيص الإرادة فيه وإيجاده هو تأثير القدرة (على وفق العلم) يعنى أن الإرادة الأزلية تابعة فى تعلقها للعلم فكل ما علم أنه يكون من الممكنات أولا يكون فذلك مراده جل وعلا وفيه رد على (٤٤) المعتزلة حيث ذهبوا إلى التلازم بين الأمر والإرادة وذلك باطل لأنه يلزم

عليه أن يقع فى ملك مولانا ما لا يريد تعالى الله عن ذلك فلا ملازمة بين الأمر والإرادة على مذهب أهل الحق بل بينهما عموم وخصوص من وجه فقد يأمر ويريد كإيمان الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام وسائر المؤمنين وقد لا يأمر ولا يريد كالكفر فى حقهم وقد يأمر ولا يريد كإيمان من سبق فى علم الله أنه لا يؤمن كآبى جهل وأضرابه فانه مأمور بالإيمان ولم يرد منه وقد يريد ولا يأمر كالكنز والمحرمات والمكروهات والمباحات فانه أرادها بدليل وقوعها ولا يأمر بها فاعرفه

قوله لهم يا أولياء الله أن يكون ذلك علامة لظهور خارقهم للحاضرين فيتمادوا على الضلالة والله تعالى أعلم وبالله تعالى التوفيق وقس على هذا كل ما يرد عليك من الظواهر ومثل هذه التأويلات يجب أن يتأول مايوهم ظاهره نقضا فى حق الملائكة عليهم الصلاة والسلام كقصة هاروت وماروت وجعلهما ملكين يعلمان الناس السحر ويزيد فيها كذبة المؤرخين من أنهما عوقبا ومسحوا وذلك كله كذب وزور لا يحل اعتقاده ولا سماعه بل الذى يجب اعتقاده فى حق جميع الملائكة ما وصفهم به المولى لعظيم تبارك وتعالى بأنهم عباد مكرومون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون وأنهم لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون يسبحون الليل والنهار لا يفترون وإنما الذى يجب اعتقاده فى قصة هاروت وماروت أنهما إن لم يكونا ملكين فواضح وإن كانا من الملائكة فعليهما السحر لم يكن لأجل العمل به بل لالتحرز منه بتعريف حقيقته وبيان شره وعقوبته ولهذا أخبر الله عنهما أنهما قالا إنما نحن فتنه فلا تكفر وهذا كتعليم حقيقة الزنا وأنواع الربا والمحرمات ليتحرز المكلف منها لأن التحرز من الشر موقوف على معرفته ولهذا قال حذيفة رضى الله عنه كان الناس يسألون النبى صلى الله عليه وسلم عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن أقع فيه وأما قول الملائكة عليهم الصلاة والسلام خطابا لمولانا جل وعلا حين أخبر أنه جاعل فى الأرض خليفة أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك فهو استفهام منهم لمجرد الاستعلام لا الإنكار والاعتراض الموجبين لكفر من صدر منه ولهذا أتوا عليهم الصلاة والسلام بحماتى ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك احترازا عما يوهمه الاستفهام من الإنكار والاعتراض فقالوا عليهم الصلاة والسلام مامعناه لم نسأل إنكارا ولا اعتراضا ونحن نسبح أى ننزهه يا مولانا ذاتك وصفاتك عن النقص والتتمثيل وننزهه أفعالك كيفما تصرفت وأحكامك كيفما توجهت عن الجور والباطل وقبول الإنكار والاعتراض وقولهم بحمدك يعنون نزهه فى حال كوننا حامدين لك أى مادحين لك بكل كمال على كل حال فكون الباء للصاحبة أو ننزهه بسبب نعمة توفيقك الذى يوجب حمدك وشكرك لا بحول منا ولا قوة فالباء على هذا سببية ويكون من باب التعبير بالمسبب عن السبب لأن الحمد بمعنى الشكر مسبب عن النعم ويحتمل أن يكون المعنى ننزهه بنفس حمدك أى مدحك بكل كمال لأن المدح

بالكمال

واحتراز بالممكن فى التعريفين من الواجب الذاتى ومن المستحيل الذاتى فان القدرة

والإرادة لا يتعاقبان بهما ولو تعلقنا بالواجب لزم تحصيل الحاصل أو انقلاب حقيقته إن قدر تعلقهما بعده ولو تعلقنا بالمستحيل لزم فيه ما ذكرناه على العكس وشمل الممكن ما يصدر عن الفاعل الظاهرى إذ هو سبحانه الخالق له وإن كسبه الفاعل كما شمل الإعدام والتروك غير الأزلية على نزاع الأصح منه تعلقها بها على ما اعتمد المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا به فى شرحه وبالغ فى الاحتجاج عليه من أن العدم مقدور لله سبحانه طارئا أو سابقا أما الأول فظاهر وأما الثانى فبناء على إن علة الاحتياج الإمكان فقط وليس الحدوث جزءا من العلة ولا شرطا . فان قلت مامعنى القدرة على العدم السابق فالجواب معناه احتياجه فى استمراره فيما لا يزال وللفاعل المختار سبحانه أن يجعل مكانه الوجود وكذلك الوجود وكذلك الأصح أيضا أن التروك مقدورة للقادر كالإعدام غير الأزلية لأن الترك هو الكف والإمساك عن الفعل وهو أمر وجودى وأما العدم السابق فى الأزل فالأصح

تعلقه به على ما قاله الشيخ النجور وللقدرة تعاقبان أزلى وغير أزلى وكذا الإرادة سواء بسواء فالأزلى للقدرة تابع للأزلى للإرادة فأعرفه والتعلقات عند أهل الحق ثلاثة مرتبة تعلق القدرة وتعلق الإرادة وتعلق العلم فالأول مرتب على الثاني والثاني مرتب على الثالث فالترتيب في نفس التعلق لافي الصفات فأعرفه . فان قلت هل التأثير في المقدور وقع بصفات المعاني لا المعنوية أو بهما معا فالجواب وقع بهما معا وذلك أن المعنوية لما كانت صفات ثبوتية لاتعقل على حيالها إلا بواسطة المعاني فكذلك تعلقاتها لاتعقل على حيالها وإنما تعقل بواسطة تعلقات المعاني ولا مانع من اتحاد التعلق كما في صفة العلم والكلام فأعرفه فانه نفيس قل من يذبه عليه (و) الثالث من المعاني (العلم) الأزلى (صفة) كالجنس يشمل جميع الصفات المتعلقة (بتكشف بها) يعني يتضح فصل يخرج به جميع الصفات ماعدا السمع والبصر والادراك على القول به والتعبير بالمضارع يقتضى (٤٥) دوام الانكشاف واستمراره

وقيل بها ولم يقل لها لأن نسبة الانكشاف للذات حقيقة وللعلم مجاز كما تقدم في القدرة (العلوم) فصل ثالث يخرج به السمع والبصر والادراك لأن هذه تتعلق بالموجود مطلقا واجبا كان أو ممكنا دون العلوم الصادق بالمستحيل والممكن المعلوم فانها لاتعلق بهما وبمقابلهما والمعلوم ماشأنه أن يعلم وهو كل واجب وكل جائز وكل مستحيل (على ماهو به) تأكيدي وتصريحى باخراج الجهل المركب لأنه لا ينكشف به العلوم على ماهو به (انكشافا) أى اتصافا لاختفاء معه (لايحتتمل) العلم (النقيض) يخرج به اعتقاد غير الجازم لأنه يحمتمل النقيض بتشكيك

بالكمال تنزيهه عن ضده فتكون الباء للآلة والله تعالى أعلم وقولهم وتقدس لك يعنون والله تعالى أعلم وتقدس أنفسنا أى نذاهرها من كل خاطر ردى لك أى لأجل رضاك والغنية بك عن كل ماسواك ويحتمل أن يكون المعنى نظهر قلوبنا لأجل خدمتك وعبادتك إذ لا يصح الخدمة والعبادة إلا مع قلب نقي من جميع الأدراة وأما جوابه جل وعلا لهم بقوله إني أعلم ما لاتعلمون فعباه والله تعالى أعلم إني وإن جمعت في الأرض من يفسد فيها ويسفك الدماء فاني أعلم ما في ذلك من الحكم والمصالح التي تقع بتجسس الاختيار لا بالزوم والإيجاب مالا تقدررون على الإحاطة بعلمه وبقيه ما في الآية من المعاني محلله التفسير وبالله تعالى التوفيق (وأفضاهم سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون ورضى الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين وسلام على جميع الأنبياء والرسلين والحمد لله رب العالمين) لا ريب ولا خفاء لكل مؤمن أن سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله تعالى أرسله جل وعلا بالهدى ودين الحق لكافة الإنس والجن وجعل سبحانه شريعته السمحاء ناسخة لجميع الشرائع باقية إلى أن تقوم الساعة ولم يخالف في ثبوت رسالته عليه الصلاة والسلام من أهل الملل والأديان إلا البعض من اليهود والنصارى والحجة عليهم أنه عليه الصلاة والسلام ادعى النبوة والرسالة وأظهر المعجزة وكل من كان كذلك فهو نبي رسول أمادعواه عليه الصلاة والسلام الرسالة إلى الخلق فأمر معلوم بالضرورة وأما إظهاره للمعجزة فلا أنه أتى بالقرآن وأخبر بالمغيبات وأظهر أفعالا كثيرة تخرج عن الحصر على خلاف المعتاد بلغت جملتها حد التواتر واستيفاء ذلك بما لا تنفي به الأسفار الكبيرة ولا التصانيف الطويلة وكل ذلك زيادة على النصوص الدالة على نبوته وعظيم شرفه الوارد في كتب الأنبياء المتقدمين عليهم الصلاة والسلام النقول إلى القرى المشهورة فيما بين أمتهم وهى نصوص كثيرة جدا كافية في معرفة نبوته عليه الصلاة والسلام . منها ما جاء في السفر الخامس من التوراة جاء الله من طور سيناء وأشرق من ساعير واستعلن من جبل فاران وذلك كناية عن إنزال الله تعالى التوراة على موسى عليه السلام بطور سيناء والإنجيل على عيسى عليه السلام بساعير وهو جبل من جبال الشام وإنزال الفرقان على نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم بجبل فاران وفاران هى مكة بإجماع ، ومعنى جاء الله أى جاء شرعه ودينه

مشكك إن كان على غير ضرورة أو برهان أو بالسلب والعياذ بالله إن كان عنهما وفي بعض النسخ (بوجه من الوجوه) أشار به والله أعلم إلى ما قرره المصنف رحمه الله في بعض تأليفه من أن العلم تلزم فيه ثلاثة أمور الجزم والثبات والطباق فلا يحمتمل النقيض بحسب الذهن للجزم ولا بحسب الخارج للعطابقة للواقع ولا بحسب تشكيك مشكك لأجل الثبات هذا معنى كلامه والله أعلم . واعترض على هذا الحد بأنه يلزم فيه الدور وذلك أن المحدود يتوقف على الحد والحد يتوقف على المحدود وهو عين الدور . ويحاج بأن الحد المذكور لفظي وقد صرحوا بأن الحدود اللفظية لا يرد عليها الدور وللعلم تعاقب واحد أزلى وهو صريح كلام المصنف رحمه الله ونفينا به آمين في الكبرى في نصل وجوب الوحدة للصفات وقيل له تعلقان أزلى وغير أزلى وهو ظاهر كلام ابن أبي شريف في حواشي العقائد على ما نقل الشيخ يس . منه حيث قال وقد صرح ابن أبي شريف في حواشي العقائد بأن تعلق العلم أزلى وفي بعض حواشيه عند قوله صفة أزلية تنكشف بها المعلومات عند تعلقها بها تمتاز المدركات عند تعلق تلك الصفة امتيازاً قديماً إذا كان

ذلك التعلق قديما وهو التعلق بالنسبة إلى الأزليات والمتجددات باعتبار أنها ستحدث وحادثا إن كان حادثا وهو التعلق بالنسبة إلى المتجددات باعتبار وجودها الآن أو في الزمان الماضي فلا إشكال في توقيت الانكشاف بالتعلق اهـ (و) الرابع من المعاني (الحياة) الأزلية (صفة) كالجنس في الحد يشمل جميع الصفات (تصحح) أي توجب (لمن قامت) الحياة (به أن يتصف بالادراك) أزلا وأبدا. فان قلت لم قال في الحد أن يتصف بالادراك ولم يقل أن يدرك فالجواب لأن الذي من لوازم الحياة صحة أن يدرك دون العلم نفسه والتعبير بالادراك إنما يحسن على القول بأن البارئ سبحانه وتعالى يجوز وصفه به فلو قال أن يتصف بالعلم كان أولى والله أعلم وشمل الادراك السمع والبصر والإدراك نحو اللمس والشم والذوق على القول به ولم يشمل نحو القدرة والارادة والعلم والكلام مع أنها مصححة (٤٦) لمن قامت به ذلك ولهذا صرح المصنف رحمه الله تعالى في صغرى الصغرى باستحالة

وجود الصفات السابقة وهي القدرة والارادة والعلم والسمع والبصر والكلام بدونها. وأورد على قوله إن الصفات السابقة تستحيل بدون الحياة حين الجذع وكلامه بعض الجادات وأجيب بأنه يجوز أن يخاق فيها الحياة فليس المراد الاستحالة العقلية على وجه بعيد قدبره والحياة ليست من الصفات المتعلقة فذلك لا تطاب أمرا زائدا سوى ذات الحى بخلاف غيرها من الصفات التي تقتضى زائدا على القيام بالذات كالعلم مثلا فانه بعد قيامه بالذات يطلب أمرا يعلم به وكذا باقي هذه السبع. والحاصل أن جميع صفات المعاني متعلقة أى طالبة

الحق من هذه المواضع على أيدي هؤلاء الرسل عليهم الصلاة والسلام وانظر كيف عبر في التوراة عن ظهور نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم بالاستعلان الذي يقتضى كمال الوضوح والظهور إشارة إلى كثرة معجزات نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وإظهار دينه على جميع الأديان وانتشاره وبقائه إلى أن تقوم الساعة، ومنها ما جاء في السفر الخامس من التوراة أنه تعالى قال لموسى عليه السلام إني مقيم لبنى إسرائيل نبيا من بنى إخوتهم مثلك وأجرى قولي في فيه ويقول لهم ما أمره به والرجل الذي لا يقبل قول النبي الذي يتكلم باسمي فأنا أنتقم منه ولا شك أن المراد بيني أخوة بنى إسرائيل بنو إسماعيل إذ إسرائيل هو يعقوب من ولد إسحاق أخى إسماعيل عليهم السلام ولم يعث من ولد إسماعيل بعد موسى عليه السلام غير سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ومنها ما جاء في السفر الأول من التوراة أنه تعالى قال لإبراهيم عليه الصلاة والسلام إن هاجر تلد ولدا ويكون من ولدها من تكون يده فوق الجميع ويد الجميع مبسوطة إليه بالخشوع ولا خفاء أنه لم يكن من ولد هاجر من يده فوق الجميع غير سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فانه بعث إلى أهل الأرض كانه وأظهر الله تعالى دينه على جميع الأديان كلها وأذن له جميع أهل الأرض وبسطوا إليه أيديهم بالذلة والخشوع، ومنها ما جاء في المصحف الرابع عشر من الإنجيل أنا أطلب لكم إلى أبي حق يمنحكم ويعطيكم بارقليطا ليكون معكم إلى الأبد والبارقليط روح الحق واليقين، وفي الخامس عشر من الإنجيل فأما بارقليط روح القدس الذي يرسله أبى باسمي هو يعلمكم ويمنحكم جميع الأشياء وهو يذكركم ما قلت لكم ثم قال وإني أخبرتكم بهذا قبل أن يكون حتى إذا كان ذلك تؤمنون به وقوله أبى معناه ربى وإلهى وقوله باسمي يعنى بالنبوة مثلى ومعنى البارقليط النبي كاشف الحفريات ومعنى كونه روح الحق واليقين والقسط الذي هو العدل أن هذه الأشياء قبل مبعث نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم كالميتة لا حراك لها ولا انتعاش ونبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم إذا بعث هو كالروح لها فترجع حينئذ قائمة في الأرض ولا خفاء أنه عليه الصلاة والسلام هو الذي أحيا الله تعالى به بعد عيسى عليه السلام الحق واليقين والعدل بعد ما خمدت وماتت وانتشر الباطل وقوى أمره وهو عليه الصلاة والسلام الذي بقي شرعه إلى الأبد، وفي المصحف السادس عشر من الإنجيل أقول

لزائد على القيام بحملها سوى الحياة وهذا التعلق نفسى أى ذاتي

لذلك الصفات كما أن قيامها بالذات نفسى لها أيضا. فان قلت جعلهم التعلق صفة البارئ هل ذلك على سبيل الحقيقة أو التجوز فالجواب جعل ذلك على وجه التجوز لاعلى سبيل الحقيقة لأنه وصف للصفة ولكن الصفة لا قيام لها بنفسها بل تقوم بالذات فتكون صفتها صفة للذات من حيث إن تعلق القدرة مثلا كون الذات متعلق قدرته بكذا وقس على ذلك (و) الصفة الخامسة من المعاني المتعلقة (السمع) الأزلى (صفة) كالجنس في الحد يشمل جميع الصفات ماعدا العلم والبصر والادراك لأنه (ينكشف بها) أيضا (كل موجود) يعنى قديما كن أو حادثا فصل يخرج به العلم لأنه يتعلق بما هو أعم من الموجود وهو المعلوم الشامل للمستحيل والممكن المعدوم والسمع والبصر لا يتعلقان بهما (على ما هو به انكشافا) زيادة إيضاح وبيان (يبين سواء ضرورة) فصل ثالث يخرج به البصر والادراك لأن هذه الصفات لما كانت غير متحدة الحقيقة فكذلك تعلقاتها غير متحدة الحقيقة

فلا يلزم من اجتماعها في متعلق واحد الاتحاد لأن كل صفة من هذه الصفات متعلقة بخصها ليس هو عين الآخر فاعرفه (و) الصفة السادسة من صفات المعاني (البصر) الأزلى (مثله) يعني مثل السمع في جميع ما تقدم في تعريفه وفي وجوب تعلقه بكل موجود قديما كان أو حادثا. وأورد على هذين التعريفين المذكورين لزوم الدور لتوقف معرفة كل واحد منهما على معرفة الآخر. ويحاجب بما أحجب به في صفة العلم بأن هذين التعريفين المذكورين لفظيان وقد صرحوا بأنه لا يرد عليهما الدور فاعرفه والسمع والبصر تعلقان أزلى وغير أزلى فالأزلى تعلقه بذاته وصفاته الوجودية في الأزل وغير الأزلى تعلقه بذوات الحوادث الكثات كلها وجميع صفاتها الوجودية فيما لا يزال. فان قلت إذا وجب تعلق السمع والبصر بالموجودات والعلم قد تعلق بهما يلزم إما تحصيل الحاصل أو اجتماع الثالين المتلازمين إن كان ما تعلق به السمع والبصر تعلق به العلم وأما خفاء (٤٧) بعض المعلومات عن العلم

إن لم يكن كذلك وكلاهما محال فالجواب إنما نختار الأول ولا يلزم من ذلك الالتزام ضرورة أنهما غير متحدى الحقيقة سواء قلنا إنهما أنواع العلم أولا فتعلقاتها كذلك كل تعلق له حقيقة من الانكشاف تخصه. فان قلت قد جعلتم التعلق وصفا نفسيا للصفة وهو ما لا تعقل بدونه والسمع والبصر موجودان في الأزل من غير تعلق لهما بذواتنا إذ هي معدومة في الأزل فالجواب أنهما متعلقان في الأزل بما كان موجودا وهو الذات الأزلية وصفاتها الوجودية فلم يكن السمع والبصر غير متعلقين ولا يلزم جميع التعلقات (و) الصفة السابعة من المعاني

أقول لكم الآن حقا يقينا إن انطلاقي عنكم خير لكم فان لم أنطاق عنكم إلى أبي لم يأتكم البارقيط وإن انطلقت أرسات به إليكم فاذا ماجاء هو يفيد أهل الأرض العلم ويدينهم ويوبخهم ويوقهم على الخطيئة والبر ثم قل إذا جاء روح الحق واليقين يرشدكم ويعلمكم ويدرككم بجميع الخلق لأنه ليس يتكلم ببدنة من تلقاء نفسه ومعنى انطلاق عيسى عليه السلام إلى أبيه أي ربه عز وجل انطلاقه إلى محل رفته وكرامته والاستراحة من الناس والتوجه بكية القاب إلى الولي تبارك وتعالى وكونه يرسل نبينا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم يحتمل أن يكون معناه أنه يتسبب في ذلك برغبته إلى الله تعالى ويحتمل أن يكون معناه لما علم عليه الصلاة والسلام أن بعث سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم إنما يكون بعد رفعه وتغييه عن الناس وأن رفعه من أمارات بعثه صلى الله عليه وسلم فأسند إرساله إلى نفسه بهذا المعنى على سبيل المجاز والله تعالى أعلم، ومنها ماجاء في الزبور من قوله تعالى خطابا لنبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم تقلد أيها الجبار السيف فان ناموسك وشرائعك مقرونة بهيئة عينك وسهامك مسنونة والأمم تخرون تحتك أي يذلون لك حتى يدخلوا في الإسلام طوعا أو كرها أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون، وفي الزبور أيضا قول الله تعالى لداود عليه السلام سيولد لك ولد أدعى له أبا ويدعى لي ابنا فقال داود عليه السلام اللهم ابث جاعل السنة كي يعلم الناس أنه بشر وهذا الولد الذي ولد لداود عليه السلام بهذه الصفة المذكورة هو عيسى عليه السلام ولم يبعث الله تعالى بعده جاعلا للسنة وخامدا للبدعة وكاشفا للغممة لابنينا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم فأعلم الناس أن عيسى عليه السلام عبد الله ورسوله وأنه لم يستكشف المسيح أن يكون عبد الله ولا الملائكة القربون وأنه ما كان لله أن يتخذ من ولد وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا وأن مولانا جبل وعز أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد وقال أشعيا النبي عليه السلام حاكيا عن الله تعالى عبدى الذى سرت به نفسى أنزل عليه وحى فيظهر فى الأمم عدلى يوصى الأمم بالوصايا ولا يضحك ولا يسمع صوته فى الأسواق يفتح العيون العور ويسمع الآذان الصم ويحيى التلوب الغاف وما أعطيه لا أعطيه غيره أحمد يحمد الله حمدا كثيرا ثم أشار إلى بلده مكة فقال تفرح البرية العطشا وسكانها يهللون الله

(الإدراك) يعنى إدراك المشعومات وإدراك الملموسات ثابتة لله زائدة على العلم من غير جارحة ولا اتصال ولا حدوث وهذا القول لإمام الحرمين وإلى هذا القول أشار المصنف فقنا الله تعالى به بقوله (على القول به) أى بثبوت له تعالى (مثلها) يعنى مثل السمع والبصر في تعريفه وفي وجوب تعلقه بكل موجود وأنه لا يختص بما اختص به في الشاهد وفيه ثلاثة أقوال: القول بالثبوت كما ذهب إليه إمام الحرمين والقول بالنفى كما ذهب إليه بعضهم لما رآه مازوم بالاتصال بالأجسام، يعنى ويدخل فى العلم والقول الثالث وهو المختار عند المحققين بالوقف فيه إثباتا أو نفيا (و) الصفة الثامنة من المعاني المتعلقة (الكلام الأزلى) أى القديم (وهو المعنى) كالجنس فى الحد يشمل جميع المعانى المتقدمة (القائم بالذات) العلية فيه رد على المعتزلة القائلين بأنه لا يقوم بذاته تعالى وإنما خلقه فى جرم من الأجرام تعالى الله عن قولهم (المعبر عنه) عن الكلام الأزلى (بأنواع العبارات المختلفة) فاذا عبر عنها بالعربية فالقرآن وبالسريانية والإنجيل وبالعبرانية فالتوراة والمسمى واحد وإن اختلفت العبارات هذا معنى كلامه سبحانه وفيه رد على

الحشوية القائلين إن كلامه حروف وأصوات قائمة بذاته وبع كونه حروفاً وأصواتاً زعموا أنه قديم بل وزعموا أن المداد حدث
 فإذا كتب به القرآن صار بعينه قديماً وهذا المذهب واضح الفساد إذ لا تعقل إلاحادثة لتجدها فالعدم يكتنفها سابقاً ولاحقاً
 والقديم لا يقبل العدم لاسبقاً ولا لاحقاً (المرتد) أي المقدس المظهر (عن البعض والكل) هما من أوصاف الكلام الحادث وكلام الله
 قديم والقديم لا يوصف بأوصاف الحوادث وكيفية مجهولة لأننا كما لا نحيط بذاته لا نحيط بجميع صفاته والحروف إنما هي عبارة
 عنه والعبارة غير المعبر عنه فذلك اختلفت باختلاف الألسنة ولم يختلف هو فحروف القرآن حادثة والمعبر عنه بها هو المعنى القائم
 بذات الله قديم فالتلاوة والقراءة والكتابة حادثة والمقروء والمتلو والمكتوب قديم أي مادلت عليه هذه القراءة والكتابة
 والتلاوة وكذلك ذكر الله تعالى (٤٨) فإن الذكر حادث والمذكور وهو رب العباد قديم وهو رب العزة فافهم

(والقديم والتأخير)
 الظاهر أنهما متلازمان
 وجمع بينهما مبالغة في
 التنزيه عن صفات الحوادث
 (والسكوت والتجدد)
 التجدد هو معودة الكلام
 بعد السكوت والسكوت
 هو كما قال السعد ترك
 الكلام مع القدرة عليه
 (والاجتناب والإعراب) فيه
 رد كما لا يخفى (وسائر
 أنواع التغيرات) أي
 وجميع أنواع التغيرات
 كالخرس والحبسة والآلة
 وما أشبه ذلك لأنه قديم
 وما ثبت قدمه استحالة
 عدمه وبهذا يعلم أن ليس
 معنى كلم الله موسى تكليماً
 أنه ابتداء الكلام له بعد أن
 كان ساكناً ولا أنه بعد
 أن كلمه انقطع كلامه
 وسكت وإنما المعنى أنه

تعالى على كل شرف ويكبرونه على كل راية ولا يضعف ولا يغلب ولا يميل إلى الهوى ولا يسمع
 في الأسواق صوته ولا يذل الصالحين الذين هم كالقنطرة الضعيفة بل يقوى الصالحين وهو ركن
 المتواضعين وهو نور الله الذي لا يطفأ ولا يخضم حتى تثبت في الأرض حجتاً وينقطع به العذر وإلى
 توراته ينقاد الخلق، فانظر رحمك الله إلى هذا التصريح العظيم بنينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم
 من غير ما وجه كقوله يوصي الأمم فإنه يقتضي البعث لجميعهم ولم يثبت ذلك إلا لنبينا ومولانا محمد
 عليه الصلاة والسلام وقوله أحمد يحمده الله فهذا تصريح باسمه وقوله تفرح البرية العطشا وسكانها إلى
 آخره فإنه لا يخفى أن هذه أوصاف مكة، وفي صحف أشعياء عليه السلام لتفرح أهل البادية العطشا
 ولتتهج البراري والفلات لأنها ستعطى بأحمد محاسن لبنان وكثل حسن الدساكر والرياض فانظر
 أيضاً إلى هذا التصريح الواضح باسمه عليه الصلاة والسلام بما أكرم الله تعالى به بلده مكة بسبب
 بركة وجوده ونشأته فيها وبعثه منها ومعنى كونها عطشاء أي من الرسل والأنبياء عليهم الصلاة
 والسلام فإن بلد معظمهم الشام فأعطى الله سبحانه لمكة يبعث أشرف الخلق منها صلى الله عليه
 وسلم محاسن لبنان أي الشام لأن لبنان من جباله، وفي صحف أشعياء أيضاً عليه السلام أتت أيام
 السكك ثم قال لتعلموا يا بني إسرائيل الجاهلين أن الذي تسمونه ضالاً هو صاحب النبوة تفكرون
 ذلك على كثرة ذنوبكم وعظيم فجوركم وفي صحت حزقيئيل النبي عليه السلام يقول عن الله عز وجل
 بعد ما ذكر معاصي بني إسرائيل وشبههم بكرمة وهي شجرة العنب فقال لم تلبس تلك الكرمة أن
 قلعت بسخط ورمي بها على الأرض وأحرقت السهائم ثمارها فعند ذلك غرس غرس في البادية وفي
 الأرض المهمللة العطشا وخرجت من أغصانها الفاضلة ناراً أكلت تلك الكرمة حتى لم يوجد فيها
 غصن قوي ولا قضيب، فاعتبر رحمك الله بهذا التصريح العظيم به عليه الصلاة والسلام وبصفة بلده
 مكة والتصريح بما وقع له صلى الله عليه وسلم مع اليهود بني إسرائيل من تمكينه تعالى له عليه الصلاة
 والسلام منهم بالقتل الدريع والسبي والإذلال لهم بضرب الجزية في جميع بلاد الإسلام وقال دانيال
 النبي عليه السلام وقد سأله الملك بختنصر عن منامة رآها وطلبه أن يخبره بها وتفسيرها فقال له
 دانيال عليه السلام أيها الملك رأيت صنماً بارع الجمال أعلاه من ذهب ووسطه من فضة وأسفله من نحاس

وساقاه

أزال بفضل المانع عن موسى عليه السلام وخلق له سمعاً وقواه حتى أدرك كلامه القديم

ثم منعه بعد ورده إلى ما كان قبل سماعه كلامه (المتعلق) أي الدال لأن تعلق الكلام دلالة وله تعلقان أزلي وغير أزلي (بما يتعلق
 به العلم) الأزلي (من المتعلقات) وهي الواجبات والجائزات والمستحيلات ولا بد من بيان الجمع حتى يصح اشتراكهما في التعاق
 وينتج عليه الفرق ويبان أن من علم أمراً يصح أن يتكلم به والمولى عالم بما كان وما يكون وما لا يكون فصح أن يتكلم بها ويبان
 التفرقة أن يقال إن متعلق الكلام كدلالة آية تدل على الواجب كقوله تعالى قل هو الله أحد وآية تدل على المستحيل كقوله تعالى
 لم يلد ولم يولد وآية تدل على الجائز كقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون فإن قلت متضمن أن جميع ما يتعلق به العلم يتعلق به الكلام أن
 الله في أزله قد علم عدم إيمان الكافر وقد أمره بالإيمان فالكلام إذا إنما يتعلق بالأمر بالإيمان ولم يتعلق بعدمه والعلم قد يتعلق بعدمه
 والأمر به كشافاً واتضاحاً فهو إذا أعم متعلقاً فالجواب أن متعلقات الكلام غير منحصرة في الأمر كما تقدم هب أنه لم يتعلق بترك

الإيمان في المثال بطريق الأمر فقد تعلق بطريق الخبر بعدم الوقوع وبطريق الوعيد فصح إذا قول أهل السنة إن جميع ما يتعلق به العلم يتعلق به الكلام ﴿حاشا﴾ ونسأل الله حسنهما . اعلم أن هذه الصفات ينحصر الكلام فيها في ستة فصول في دلائل ثبوتها له تعالى وفي قدمها وفي قيامها به وفي حدوثها وفي وجوب وجودها وفي تعلقاتها بكل ما يتعلق به فالجوامع الأربعة جمع بالعلة وجمع بالحقيقة وجمع بالشرط وجمع بالدليل ، فأولها العلة وهي كون العالم عالما في الشاهد معلل بالعلم ومهما ثبت كون حكم معلوله لعلة شاهدا أو غائبا حتى يتلازما ، وثانيها الحقيقة فهما تقرر شاهد حقيقة في محقق اطرد في مثله غائبا وذلك نحو حكمنا بأن حقيقة العالم من قام به العلم ، وثالثها الشرط فهما ثبت كون حكم مشروط بشرط شاهدا ثم ثبت مثل ذلك غائبا وجب القضاء لكونه مشروطا بذلك الشرط اعتبارا بالشاهد وذلك نحو حكمنا بأن كون العالم عالما بشرط كونه حيا ، ورابعها الدليل فهما دل دليل على مدلول عقلا لم يوجد الدليل شاهدا أو غائبا بدونه كدلالة أفراد المشتق على الشيء على ثبوت مأخذ الاشتقاق له وكدلالة الأحداث على الحدوث ولا شك أن هذه الأربعة دالة كلها على ثبوت صفات المعاني لله تعالى ، وأما قدمها فلا نه لو كانت أضدادها قديمة (٤٩) فلا تنعدم أبدا لأن القديم

لا يقبل العدم فيلزم أن لا يقدر وكذا في غيرهما فلا يوجد العالم مع أنه موجود هذا خلف . وأيضا لو كانت حادثة لاحتاجت في إحداثها إلى أهالها تتعلق بها فلزم التسلسل والدور ويلزم من قدمها بقاؤها وأما قيامها به تعالى فلا نه لو لم تقم به لكان نسبتها إليه وإلى غيره سواء فكان تلزم أن لا توجد ٧ له حكما لأن إجابة الحكم حينئذ له دون غيره ترجيح بلا مرجح فلما أوجب الحكم له دون غيره علمنا بالقطعي أنها قديمة به ، وأما وحدتها فلا نه لو تعددت لم يخل إما

وساقاه من حديد ورجلاه من غفار فبينما أنت تنظر إليه قد أعجبك حسنه إذ نزل حجر من السماء فكسره وضرب رأس الصنم فطحنه حتى اختلط ذهبه وفضته ونحاسه وحديده وغفاره ثم إن الحجر ربا وعظم حتى ملأ الأرض كلها فقال له الملك بختنصر صدقت فأخبرني بتأويلها فقال له دانيال عليه السلام أما الصنم فأمر مختلفة في أول الزمان وفي وسطه وفي آخره فالرأس من الذهب أنت أيها الملك والفضة ابنك بعدك والنحاس الروم والحديد الفرس والنفار أمتان ضعيفتان تملكهما امرأتان باليمن والشام والحجر النازل من السماء دين نبي وملك أمته أبدى يكون في آخر الزمان يغلب الأمم كلها ثم يعظم حتى يملأ الأرض كلها كما ملأها هذا الحجر ، فانظر هذا التصريح الجلي المطابق لسيدنا ونبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم فإنه هو الذي بعث في آخر الزمان وهو الذي نبوته وملك أمته أبدى إلى قيام الساعة إذ لا نبي بعده صلى الله عليه وسلم ولا نسخ لشرعه الشريف ما بقيت الدنيا وهو الذي بعث إلى جميع الأمم وظهر عليها كلها وخلق بين أجناسها وجعلها على اختلاف أديانها ولغتها دين واحد وعلى لغة واحدة إذ كلهم يقرءون القرآن بلغة العرب وبها يصلون إلى غير ذلك وكلهم يدينون بدين واحد وهو دين محمد صلى الله عليه وسلم وهو دين الإسلام وبالجملة فنصوص الكتب السابقة على ثبوت نبوة سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وتعظيم شأنه وإيصال الأنبياء الماضين عليه وإشادتهم ذكره وتبشيرات الأجرار به لا تسكاد تنعصر وثبوت رسالته وشرفه على كل ما خلق مولانا تبارك وتعالى أجلى من الشمس وقد ثبت الإجماع على أفضليته صلى الله عليه وسلم على جميع الخلق وشواهد ذلك من الكتاب والسنة لا تسكاد تنعصر ولا يمتنع إلى من ابتدع وحاول غير ذلك ويكفيك في معرفة شرفه وعلو منزلته عند الله تعالى على جميع المخلوقات عموما بلا استثناء ما أجمع عليه من التقدم للشفاعة الكبرى في مواطن الآخرة وتنويه الله تعالى هناك بقدره والرفع لميزاته

(٧ - سنوسي) أن تتعدد إلى غير نهاية فيلزم ما لانهاية له عددا في الوجود وهو محال أو إلى نهاية فيلزم

الحدوث والاحتياج إلى المخصص إذ ليس لبعض الأعداد ترجيح على بعض ، وأما وجوب وجودها فلم تختلف العلماء رضى الله تعالى عنهم في ذلك الخلاف في كونها هل هي واجبة الوجود لذاتها أو لموضوعها ، فذهب الأقدمون إلى القول الأول وبه استمرت نصوص الغاربة من التأخرين كالمصنف وغيره ، وذهب إلى القول الثاني بعض الماشقة كالامام الفخر والبيضاوي والأولى ترك الاشتغال بهذه الأشياء ، وأما تعلقاتها بكل ما يتعلق به فلا نه لو تعلقت ببعضها دون بعض للزم العجز والافتقار إلى المخصص وذلك محال : هذا مذهب أهل الحق في إثبات صفات المعاني وأما المعتزلة فقد اتفقت ومن تابعهم من أهل الأهواء على أنها ووقفوا على اتصافه تعالى بأحكامها المعنوية وقالوا يجب أن يكون قادرا بنفسه مريدا بنفسه عالما بنفسه وهكذا إلى آخرها وقصدوا بهذا التنزيه للمولى تبارك وتعالى فاذا هم وقعوا في تشويه فروا من القطر جاءوا تحت الميزاب واحتجوا بهذيانات وخرافات هي أوهن من بيت العنكبوت والقوم بانهم عوارهم وما قل وكفى خير مما كثر وألهى ، وقد انتهت بحمد الله وحسن عونه صفات المعاني وحاصلها أنها تنقسم إلى أربعة أقسام قسم لا يتعلق بشئ وهي الحياة وقسم يتعلق بالممكنات تأثيرا وهي القدرة والإرادة وقسم يتعلق بجميع الموجودات

انكشافا وهو السمع والبصر وقسم يتعلق بجميع أقسام الحكم العقلي انكشافا ودلالة وهو العلم والكلام وأعم الصفات في التعلق العلم والكلام فين متعلق القدرة والإرادة ومتعلق السمع والبصر عموم وخصوص من وجه يجتمعان في الممكن الموجود وتفرد القدرة والإرادة بالممكن المعلوم وينفرد السمع والبصر بالموجود الواجب وبين متعلق القدرة والإرادة والعلم والكلام عموم وخصوص مطلق فالعلم والكلام يشتركان مع القدرة والإرادة في الممكن مطلقا وينفردان بالواجب والمستحيل وبين متعلق السمع والبصر والعلم والكلام عموم وخصوص مطلق يشتركان في الواجب والجائز الموجود وينفرد العلم والكلام بالممكن المعلوم والمستحيل وبين متعلق القدرة والإرادة والسمع والبصر ومتعلق العلم والكلام عموم وخصوص مطلق العلم والكلام يشتركان القدرة والإرادة في الممكن ويشار كهما السمع والبصر في الموجود الواجب والجائز ويزيدان على القدرة بالواجب والمستحيل ويزيدان على السمع والبصر بالمستحيل والممكن المعلوم ، وبالجمله أن مسألة الكلام ذات تشعب كثير وبحسب مع البتدعة أصول الدين يعلم الكلام لأجله وقد قال بعض المحققين الحق أن التطويل في مسألة

منتشر شهير حتى قيل إنما سمي (٥٠)

الكلام بل وفي جميع صفاته تعالى بعد ما يستبين الحق لك قليل الجدوى لأن كنه ذاته تعالى وكنه صفاته محجوب عن العقل وعلى تقدير التوصل إلى شيء من معرفة الذات فهو ذوق لا يمكن التعبير عنه والله أعلم (والكلام) من حيث هو كلام (يتقسم) يعني يذوع (إلى قسمين) أى نوعين (خبر وإنشاء) ووجه تقسيمه إلى هذين فقط أن الشيء إما أن يتبع مدلوله أو يثبته مدلوله فان كان تابعا كان خبرا وإن كان متبوعا كان إنشاء قال معناه سعد الدين

إنشاء قال معناه سعد الدين
 (فالحبر) من حيث هو خبر تعريفه (ما) أى الذى كالجنس شامل له ولا إنشاء (يحتمل) يعنى يقبل (الصدق)
 وهو مطابقة الخبر للواقع (و) يقبل (الكذب) وهو عدم مطابقة الخبر للواقع فصل يخرج به الإنشاء كالأمر نحو قم والنهى
 نحو لا تقم والنداء نحو يا زيد والتخى نحو ليت لى مالا فأحج منه ويدخل فى الخبر بسبب تقييد احتمال الصدق والكذب (لذاته)
 ثلاثة أقسام الأول ما يحتمل الصدق والكذب مطلقا أى بالنظر إلى ذلك الكلام وبالنظر لزائد عليه وهو الخبر والمعنى الخبر به
 مثاله قول قائل غير معصوم من الكذب فلان من أهل الجنة وفلان من أهل النار فهذا الخبر محتمل للصدق والكذب مطلقا
 سواء نظرنا إلى صورة نسبته أو إلى مادته ومعناه أو إلى المتكلم به والثانى ما يحتمل الصدق والكذب بالنظر إلى صورة نسبته
 فقط مع قطع النظر الزائد على ذلك أما إذا نظرنا إلى زائد على صورة نسبته فانه يتفتى عنه الاحتمال ويتجسم له الصدق بلا شك ومثاله
 أخبار مولانا تعالى وأخبار رساله عليهم الصلاة والسلام كقوله تعالى إن المتقين فى جنات ونهر ومثله قوله صلى الله عليه وسلم لا نبى
 بعدى فان نظرنا إلى نفي هذا الخبر بقطع النظر عن زائد لذلك وجدناه يقبل الصدق والكذب وإن نظرنا إلى زائد عن ذلك
 وهو كون الخبر به الله تبارك وتعالى ورسوله المعصوم من الكذب عقلا ونقلا صلى الله عليه وسلم فانه يرتفع حينئذ عن هذا الخبر

العظيم احتمال الصدق والكذب ويتحتم له الصدق لا غير ومن أمثلة هذا القسم ما يخبر به من الأمور الضرورية ابتداء كالواحد نصف الاثنين أو انتهاء كقول أهل الحق العالم بن عرشه لعرشه حادث ومما زعمه وهو الله قديم والثالث ما يحتمل الصدق والكذب بالنظر إلى ذاته وصورته فقط وإذا نظرنا إلى زائد على ذلك تحتم كذبه وارتفع عنه احتمال الصدق ومثاله قول المعتزلة الإرادة الأزلية لا تعلق بالكفر ولا بالمعاصي وإنما تتعلق بالخير فقط والبدي يخلق أفعاله الاختيارية بالقدرة التي خلق الله فيه ونحو ذلك من عقائدهم الفاسدة فإن نظرنا إلى نفس هذا الخبر فإنه يحتمل الصدق والكذب وأما إذا نظرنا إلى برهان عموم تعلق الإرادة الأزلية وعموم تعلق القدرة السرمدية فإنه يتعين الكذب لا غير ومثل هذا الخبر بخلاف العلوم ضرورة نحو الواحد نصف الأربعة وما أشبه ذلك فقد ظهر لك هذا فائدة زيادة لفظ لذاته في التعريف المذكور لأنه لو أسقط لما تناول التعريف إلا القسم الأول وهو ما يحتمل الصدق والكذب مطاوعا ويكون حينئذ هو جامع لخروج القسمين الآخرين منه ويخرج أيضا بهذا التقييد الإنشاء الذي يحتمل الصدق والكذب لأنه من حيث ذاته بل من لوازمه الخبرية فلو لا هذا التقييد لكان التعريف غير مانع . (٥١) ولما فرغ من الخبر شرع في الإنشاء فقال

(والإنشاء) من حيث هو إنشاء تعريفه (ما) كالجنس شامل له وغيره أي الكلام الذي (لا يحتمل) يعني لا يقبل (صدقا) لا يقبل (كذبا) فصل يخرج به الخبر لأنه يحتمل الصدق والكذب بخلاف النظر (لذاته) أي لصورته وحقيقته ، ومثاله الأمر نحوقم وانعل والنهي نحو لا تقم ولا تفعل والاستفهام نحو هل قام زيد والتمني نحو ليت الحبيب قادم والنداء نحو يا الله ارحنا ويا رسول الله أغشنا فإن هذه الأمثلة كلها لا تحتمل صدقا ولا كذبا لأنها لم

حينئذ ينهض إلى النار نبينا . مولانا محمد صلى الله عليه وسلم فيزجرها عن الناس ويأمرها بالتأخر عنهم فجمع النار حينئذ نداء من قبل الله تعالى اسعوا وأطيعوا وقد روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال أنا سيد ولد آدم ولا خفر وأنا سيد الناس وآدم فمن دونه تحت لوائى يوم القيامة ولو كان موسى وعيسى حين ماوسعهما إلا اتباعى ، وبالجملة ثبوت شرفه وأفضليته على جميع المخلوقات يكاد أن يكون معلوما من الدين ضرورة بحيث لا يحتاج إلى سرد دليل :

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

(تنبيهان : الأول) قال الفتازاني في شرح المقاصد الدينية له بعد ذكر الإجماع على أنه صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام ثم اختلفوا في الأفضل بعده فقيل آدم عليه السلام لكونه أبا البشر وقيل نوح عليه السلام لطول عبادته ومجاهدته وقيل إبراهيم عليه السلام لزيادة توكله واصطفائه وقيل موسى عليه السلام لكونه كلم الله تعالى ونجيه وقيل عيسى عليه السلام لكونه روح الله وصفيه (الثاني) قال الشيخ العارف بالله الحق السالك الربى قدوة للمقتدين وعلم للمهتدين حجة الله تعالى أبو عبد الله محمد بن عباد رحمه الله تعالى ورضي عنه في رسائله في معنى الأفضلية التي ثبتت بين الأنبياء والرسل ومن في معناهم من الملائكة على جميعهم الصلاة والسلام قال إنما وقعت الأفضلية بينهم بحكم الله تعالى بأفضلية بعضهم على بعض لا من أجل تلبية موجبة لذلك وجدت في الفاضل وقعدت من الفضول وللسيد أن يفضل بعض عبده على بعض وإن كان كل واحد منهم كاملا في نفسه بالغا من ذلك الغاية التي تليق به من غير أن يحمله على ذلك وصف يكون فيهم وذلك مما يجب له بحق سيادته والتبيل بالسيد أمر قريبي إذ لا يخلو من البواث والأغراض والله تعالى منزّه عن جميع ذلك ثم إن الله تعالى أعلم بما يتم فيه هذا الحكم بالأفضلية فهذا هو الذي يظهر لي في سبب وجود الأفضلية بين الأنبياء عليهم

حكم بوقوع شيء في الخارج ولا بعدم وقوعه ولهذا لا يحسن أن يقال لقائلها صدقت ولا كذبت وإنما زاد أيضا في تعريف الإنشاء التقييد بقوله لذاته ليخرج منه القسمان الآخران من أقسام الخبر الثلاثة التي تقدمت في الخبر فإن كل واحد منهما لا يحتمل الصدق والكذب بل يتحتم في الأول منهما الصدق لا غير وفي الثاني الكذب لا غير فلما أقصر في تعريف الإنشاء على قوله ما لا يحتمل صدقا ولا كذبا لدخل فيه القسمان من أقسام الخبر ويكون التعريف حينئذ غير مانع فزيادة تقييد نفى احتمال الصدق والكذب بالذات خرج منه القسمان لأنهما يحتملان الصدق والكذب بالنظر إلى ذاتهما فهما إذا خبر لا إنشاء ويدخل في الإنشاء بهذا القيد الأمر لشخص بأكل الطعام مثلا إذا كان الأمر يتمحل أي لا يريد من المأمورا كلا وليس عنده ما يأكله أصلا وإنما حصل له مجرد رياء ونحوه فإن هذا الأمر يحتمل الصدق والكذب باعتبار ما دل عليه العرف من الإخبار بالأكل والحب فيه وأما من حيث ذاته فلا يحتمل صدقا ولا كذبا فلو لا التقييد بالذات في تعريف الإنشاء لخرج هذا الأمر ونحوه من الإنشاء المحتمل الصدق والكذب باعتبار لوازم الخبر ويكون التعريف حينئذ غير جامع فقد أصححت هذه الزيادة طرد التعريف وعكسه في الإنشاء والخبر والله التوفيق . ولما فرغ من الكلام على الخبر والأنباء وأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب شرع في تعريف الصدق فقال (والصدق) عند أهل السنة

هو (عبارة عن مطابقة) يعنى موافقة (الخبر) الذى عرفته فيما سبق لما فى نفس الأمر) قال السيد فى حاشية المطالع فأما نفس الأمر فهو نفس الشيء والأمر هو الشيء ومعنى كون الشيء موجودا فى نفس الأمر أنه موجود فى حد ذاته أى ليس وجوده وتحققه وثبوته متعلقا بفرض فارض ولا اعتبار معتبراه قل سيدى قدار الراشدى وهذا حقيقة الصدق من حيث هو وأما الصدق الواجب للرسول عليهم الصلاة والسلام فلا بد أن يكون مطابقا لما فى نفس الأمر ومطابقا للاعتقاد إذ يستحيل أن يكون ذلك اه وسواء (وافق) المطابق (الاعتقاد) كقول السنى الله تبارك وتعالى خالق لأفانال العباد ولا أثر لقدرة العبد (أم لا) يكون موافقيا كان مخالفا لاعتقائه كأن يصدر ذلك القول من المعتزلى بحضرة أهل السنة على سبيل التخفى لبدعة . فان قات يرد على الحد لزوم الدور بأخذهم الصدق فى تعريف الخبر حيث قالوا الخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته فالجواب أن التعريفين المذكورين لفظيان وقد صرحوا بأنه لا يرد عليهما الدور أصلا ولعدم اشتراط المطابقة للاعتقاد فى حقيقة الصدق أول أهل السنة قوله تعالى إذا جاءك المؤمنون قولوا نهنأ

(٥٣)

جاءك المؤمنون قولوا نهنأ الصلاة والسلام ولا يشترط عندى إنكار ذلك وأما أن يعتقد فى سبب وجود الأفضلية انصاف الفاضل صفات هى مفقودة من المفضول أو أن صفات الفاضل زينة وصفات الأفضل كاملة فهو عندى تكاف وتفسد ولا يسلم من الوقوع فى سوء الأدب ومازلت قط أستعمل ما تواطأ عليه الجهم الغفير من العلماء المحتمين حيث يقولون إن فلانا من الأنبياء حاله كذا وحال نبينا كذا وشتن ما بين الحالتين أو يقولون إن كان اختص بكذا فند نبينا ما هو أعظم من ذلك كما قالوا فى انفجار الماء من الحجر لموسى عليه السلام وانفجار الماء من بين أصابع نبينا وولانا محمد صلى الله عليه وسلم ولم يفرقوا بينهما سوى أن الحجر مألوف منه انفجار الماء والأصابع لم يؤلف منها ذلك حتى إن بعض أهل العصر الذى يلى عصرنا نظم قصيدة طويلة مليحة استنبط فيها من أحوال نبينا وولانا محمد صلى الله عليه وسلم ومعجزاته ما وازن جميع معجزات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وشريف أحوالهم وسلك مسلك ما ذكرناه من التباين بين قدر نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وغيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ولقد أحسن فى ذلك وأساء أحسن من حيث ذلك الاستنباط وأساء لما يفهم منه من النقص والانحطاط فان قالوا إن ذلك مما تقتضيه أفضلية نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم قلنا لهم من أين لكم ذلك والذى تقتضيه أفضليته لا نعرفه من تلقاء أنفسنا جماها ولا تفاصيلها وإنما نعرف ذلك من قبله عليه الصلاة والسلام ثم إننا لم نعرف من قبله إلا أمورا جملة لا يعلم حقائقها إلا من فضله وأمورا تفصيلية ربما نعلمها كقولها أعطيت كذا وفضلت بكذا أو ما معناه هذا فاذا اعتدنا أفضليته إخباره إيانا بذلك ووقفنا على ما أخبرنا به من بعض البعض بما يقتضيه حكم الله له بالأفضلية ومن أين لنا بالاطلاع على كنه ما يقتضيه ذلك الحكم منه ثم إن اقتصرنا على ذلك ولم نتجاوز إلى أن نتعرض لا تماس ما يوجب وجود الأفضلية من قبل نظرنا إلى ما أعطى من الآيات وما طبع عليه من محامد الصفات وما اتصف به من محاسن الحالات وما فقد غير

ما قالوه صدق ولا يضمر عدم الموافقة للاعتقاد على أصلهم فلماذا صرفوا التكذيب فيها إلى غير المشهود به مما تضمنته الشهادة من الخبر بمطابقة ألسنتهم لأخبارهم فيما أخبروا به من الرسالة ولا شك أن هذا الخبر الذى تضمنته الشهادة غير مطابق للواقع فصح تكذيبهم فيه ، وذهب النظام من المعتزلة إلى أن الصدق عبارة عن مطابقة الخبر للاعتقاد وافق ما فى نفس الأمر أولا ، وذهب الجاحظ إلى أن الصدق عبارة عن مطابقة الخبر للواقع مع

الاعتقاد لذلك . ولما فرغ من تعريف الصدق شرع فى تعريف

الكذب فقال (والكذب عدم مطابقة) يعنى موافقة (الخبر) الذى عرفته فيما سبق (لما فى نفس الأمر) أى الواقع (خالف الاعتقاد) كقول المعتزلى العبد يخلق أفعاله الاختيارية بالقدرة التى خلق الله فيه (أولا) يكون مخالفا للاعتقاد كأن يصدر ذلك القول من السنى بحضرة المعتزلة على سبيل التخفى منهم وأورثكابه هذا الكذب البواح لدغوى الضرورة اليه ومن ذلك من يكره على النطق بكلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان . فان قات التنافى بين الصدق والكذب من أى باب هو قات من باب المساوى للنقيض لأن الصدق مطابقة الخبر والكذب عدم المطابقة وكذا التنافى الحاصل بين الأمانة والحياة من باب المساوى للنقيض لأنه قل والحياة عدم حظها من ذلك فجعلها عدية وأما على ما فسر المصنف فى الصغرى فهى من باب تنافى الضدين لأنه فسر الحياة بفعل شيء واقعل وجودى . واعلم أن تفسير أهل الحق للصدق والكذب ليحصل الوثوق بإخبار الرسول عليه الصلاة والسلام فى أحكامه ووعدده ووعدده وأحوال الآخرة جملة وتفصيلا ونلم بالبرهان القطعى صدقه أى مطابقة أخباره لما فى نفس الأمر لا لاعتقاده فقط مع جواز مخالفة لما فى نفس الأمر والله الوفاق . ولما أن عرفت فيما سبق الصدق يعرف منه الصدق الواجب فى حق الرسول عليهم الصلاة والسلام

بدلالة العجزة النازلة من مولانا سبحانه منزلة قوله صدق عبدي في كل ما يبلغ عنى عرف هنا الأمانة ليعرف منه أيضا الأمانة الواجبة في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام فقال (والأمانة) هى المقدمة الثامنة وهى ختامها وعطفها على الصدق لما بينهما من الاشتراك والتلازم (حفظ) أى صون (جميع) أى كل (الجوارح) جمع جارحة وهى الكواكب والأعضاء (الظاهرة) للأعيان والمشاهدة وهى سبغ السمع يحفظه من سماع ما لا يليق كالغناء والقذف وغير ذلك والبصر يحفظه من النظر إلى المحرمات كالنظر إلى محارم المسلمين واللسان يحفظه من الكذب والغيبة والنميمة وشهادة الزور والكلام القبيح وأيمان الطلاق وغير ذلك واليدان يحفظهما من لمس ما لا يجوز لمسه والسرقة والحيانة وضرب ما لا يجوز ضربه ولو حيوانا والرجلان يحفظهما من السعى إلى الحرام كالسعى إلى معاصي ولأبواب الظلام إلحاجة يقضيها له أولآخوانه المسلمين والبطن يحفظه من أكل الحرام إلا عند الضرورة والفرج يحفظه من الزنا واللواط وإتيان الزوجات والإماء في وقت الحيض والنفاس (هـ) حفظ الجوارح (الباطنة) كالقلب والعقل والصدر والفؤاد ويحتمل إطلاق الجمع الباطن تعظيما له كما في قوله تعالى رب ارجعون (٥٣) وإلا فالباطنة هو عضو واحد وهو

القلب وسمى بذلك لتقلبه ومذهب أهل السنة أنه محل العقل (من التلبس) أى من الاشتغال يتعلق بحفظ (بنهى) نهى الله تعالى عنه أو رسوله الصادق الأمين وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا (نهى تحريم) كأكل أموال الناس بالباطل والأكل بالشفاعة أو بالدين أو بالتجسس على المسلمين (أو) نهى (كراهة) كالنفل بعد فرض العصر وبعد الصبح وكقراءة القرآن في الركوع والسجود مثلا وسمى صاحبها أمينا لأنه لا يؤمن في جنته

من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من بعض هذه الأشياء كنا في ذلك مصيبين سالمين من سوء الأدب مع خواصه وأجابه وإلا فإن سوء الأدب والوقوع في النشب لازم لنا لزوما ضروريا لا محيص عنه كما فعل أئمتنا رضى الله عنهم ولا أقول إنهم في ذلك بمنزلة من هدم قصرا وبنى مصرا أو بنى قصرا وهدم مصرا ولكنه بمنزلة من هدمهما جميعا لأن الأفضل لا يجب أن يفضل بشئ لم يجعله مولاه سببا في وجود أفضليته ولا يجب أيضا أن يحيط الفاضل عن مرتبته كما قال عليه الصلاة والسلام لا تفضلوا بين الأنبياء ولا تخيرونى على موسى ولا يقولن أحدكم أنا خير من يونس بن متى والفضل أيضا لا يجب أن يجعل لمفضوليته علة لم يجعلها مولاه سببا وهو فقهه ما تصف به الأفضل ولا يجب أيضا أن يفرق بينه وبين الأفضل وهم جميعا رسل الله عز وجل وعدم محبة كل واحد منهم لهذا كله إنما هو لحق الله تعالى لآلهم فقد آل سوء الأدب معهم إلى سوء الأدب مع الله تعالى وهذا أمر عظيم فهذا كلام جر إليه ما كنا بصده من بيان الأساء التى سمى الله تعالى بها نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم أو واحدا من أنبيائه ورسله عليهم الصلاة والسلام لا يقال في بعضها إنه أشرف من بعض من حيث تسمية الله تعالى له بذلك وأما من حيث تسمية غيره كما إذا سمى ذلك الشخص نفسه فلا ينبغي له أن يسمى نفسه إلا باسم العبد ولا يختار إلا ذلك كما قال صلى الله عليه وسلم خيرت بين أن أكون نبيا ملكا أو نبيا عبدا فاخترت أن أكون نبيا عبدا ولو وجد صلى الله عليه وسلم اسما يتضمن من التلشى والعدم أشد مما يتضمنه اسم العبد لتسمى به واختاره ويكون اسم العبد من هذه الخيثة أشرف أسمائه كما قال الشاعر :

لاتدعى إلا بيا عبدا فإنه أشرف أسمائي

ثم قال ولا معنى لقول من قال في قوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر أى لا أغترلى

من المخالفة لاحد له وأوحى به (والحيانة) ضد الأمانة (عدم حفظها) أى عدم حفظ الجوارح الظاهرة والباطنة المتقدم ذكرها (من ذلك) يعنى من المحرم والمكروه ، وبالجملة لاشك أن إطلاق المولى جل وعلا الأمر بالاقتداء بهم من غير تأمل ولا بحث دليل قاطع على أنهم معصومون من كل مخالفة وعيب في الأقوال والأفعال والظاهر والباطن وقد ثبت إجماع أهل الحق على أمانة الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام وأنهم منزّهون من جميع العيوب والآثام وأن أفضلهم وسيدهم بل هو أفضل جميع الخلائق سيدنا ونبينا وشفيعنا وهولاء محمد صلى الله عليه وسلم وطى آله ومحبه صلاة وسلاما نرجو بهما فضلا من المولى الكريم تبارك وتعالى وإكراما من كل هول وفنة في حياتنا الدنيا وبعد ما تمنا وفي قبورنا ويوم يبعث تعالى لفصل انقضاء جميع الأمم . ولما كان أحسن ما يتدانى به التوفيق حتى إنه لعزازه قدره عند الله لم يذكره في كتابه إلا في موضع واحد وهو قوله تعالى وما توفيقى إلا بالله ومن أورد هنا قوله تعالى فيه إن أردنا إلا إحسانا وتوفيقا وإن يريدنا إصلاحا يوفق الله بينهما مردود بأن ذلك توفيق دينوى والذي كلامنا فيه إنما هو التوفيق الأخرى ولم يتكرر ختم المنصف كلامه به فقل (وبالله) تبارك وتعالى لا بغيره (التوفيق) التوفيق مصدر وفق عبارة عن خلق القدرة والمقدور في محل العبد على موافقة أمر الله تعالى وهو مبتدأ وقدم المنصف الخبر

لإفادة الحصر وفيه إشارة إلى أن المصنف به قليل . (خاتمة) وبإذن الله العظيم حسنها . معاني هذه العقائد كلها وهي ما يحب الله تعالى وما يستحيل وما يجوز وما يجب للرسل وما يستحيل وما يجوز تدرج تحت معنى لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ويبان ذلك أن معنى الألوهية التي انفرد بها مولانا تبارك وتعالى هي استغناؤه تعالى عن كل ماسواه وانتقار كل ماسواه إليه فاندرج من الصفات الواجبة فيه أحد عشرة صفة وهي وجوب الوجود والقدم والبقاء والخالف للحوادث والقيام بالنفس والسمع والبصر والكلام وكونه تعالى شبيهاً وبصيراً ومتكهماً ويندرج في الافتقار المذكور تسع صفات وهي القدرة والإرادة والعلم والحياة وكونه تعالى قادراً ومريداً وعالماً وحياً والوحدانية فهذا تمام العشرين صفة التي تجب في حقه تعالى واستانزام ذلك استحالة أضدادها عليه تعالى وجاز ماسوى ذلك في حقه تعالى ، فقد اشتملت الجملة الأولى وهي لا إله إلا الله على أقسام الحكم العلى الثلاثة الراجعة لله تعالى ويؤخذ (٥٤) من الجملة الثانية وهي محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوب التصديق

بالسيادة وإنما انخرلى بالعبودية لأن الفخر أمر مذموم مطلقاً وهو الذى نفاه صلى الله عليه وسلم ونزه نفسه عنه فقال ولا فخر خاف صلى الله عليه وسلم أن ينسبه بعض من سمع أول كلامه إلى أنه افتخر فحفظ صلى الله عليه وسلم موضع الفتنة من قلوب السامعين فقال ولا فخر أى إنما أعلمتكم بسيادتي لتعلموا بذلك منزلتي ومكانتي ولتقوم بواجب حق ربى ولتعمل بأمره فى التحدث بنعمه وإشهار أمرها وإشادة ذكرها وقول من قال فى معنى الحديث إنما انخرلى بالعبودية كلام لا أفهمه لأن العبودية نسبتها إليه وإلى غيره نسبة واحدة فإن قالوا إنما عنى بذلك العبودية التى هى حاله ومقامه قلنا إنما يصح الفخر بها إن صح من حيث كونها منه من الله تعالى عليه فإن صح الفخر بها من هذا الوجه فلم لا يصح افتخاره بالسيادة وهى أيضاً منه من الله تعالى عليه فالظاهر أنه عليه الصلاة والسلام نفى التفاخر المطلق ولم يخص ذلك بسيادة ولا غيرها كما قال صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر وأنا حامل لواء الحمد يوم القيامة ولا فخر وأنا أول من تنشق عنه الأرض ولا فخر وأنا أول شافع وأول مشفع ولا فخر وأنا أول من يحرك خلق الجنة فأدخلها مع فقراء المؤمنين ولا فخر وأنا أكرم الأولين والآخرين ولا فخر فبان لك بهذا كله أن إطلاق الأولية والأشرفية فى بعض الأسماء دون بعض من غير نظر إلى ما ذكرناه من تسمية الله تعالى وتسمية غيره قصور فى النظر إلى بلفظه وقليل منه بالمعنى . وليكن هذا آخر ما قصدناه من هذا الشرح المبارك إن شاء الله تعالى والحمد لله على ما من به من بدء ذلك وإتمامه نسأل الله سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم نافعا لما وكل من اجتهد فى تحصيله وم لا ينفع مال ولا بنون وأن يجعله نورا يسعى بين أيدينا وأيديهم إلى جنة عدن مع الآباء والأمهات والإخوة والذرية والأحبة ومن كان منهم فى الماضى والحال ومن سيكون بحاج نبيه وأشرف خلقه سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم صلاة وسلاماً نأمن بهما فى كل موطن يخاف فيه أمثالنا أهل الجرائم للذنبون انتهى .

بسائر الأنبياء والرسل والملائكة والكتب السماوية واليوم الآخر وما فيه إذ التدرج برسالة صلى الله عليه وسلم يستلزم تصديقه فى كل ما جاء به ومن جملة ما ذكر يعلم منه أيضاً وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام واستحالة الكذب والحياة عليهم وجواز جميع الأعراض البشرية التى لا تنص فى مراتبهم العالية وهذه جملة أقسام الحكم العقلى المتماثلة بالرسل عليهم الصلاة والسلام ولهذا المعنى جعلهما الشارع ترجمة عما فى القلب من الإيمان ودليلاً على الانقياد الظاهرى للإسلام ولم يقبل من أحد الإيمان

فهرس

مع القدرة عليهما إلا بهما وقد نص العلماء على أنه لا بد من فهم معناها

يريدون ولو بطريق الإجمال وإلا لم ينتفع الناطق بهما فى الخلاص من الخلود فى دار الاقتصاص والله أعلم وبه النوفيق . قال مؤلفه وليكن هذا آخر ما قصدنا من شرح سيدنا ومولانا العارف بالله تعالى الشيخ المصنف أبى عبد الله محمد بن يوسف السنوسى الحسنى نفعنا الله تعالى به وبعلمه فى الدنيا والآخرة بحسب الإمكان مع كثرة الشواغل .

وكان الفراغ منه يوم السبت سادس عشر من شهر محرم المعظم عام ١٠٩١ إحدى وتسعين وألف من هجرته عليه الصلاة والسلام عرفنا الله خيرها وخير ما بعدها وكفنا شرها وشر ما بعدها واغفر لنا ولوالدينا ولأولادنا ولاخواننا على العموم ولمشايخنا ولجميع المؤمنين بحاج ذاتك العلية وصفاتك السرمدية وبأسمائك المرفعة بحاج نبيك المصطفى الخار سيد أهل الأرض والسما . اللهم إنك حن رحيم فارحمنا برحمتك وإرحم والدنا آمين .

فهرس

شرح صغرى الصغرى لأبى عبد الله محمد بن يوسف السنوسى

الموضوع

صحيفة

- ٢ خطبة الكتاب
- ٥ فضل الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم
- ٩ الواجب على المكاف أن يعرف ما يجب وما يستحيل وما يجوز في حق مولانا عز وجل ،
وفي حق رساله عليهم الصلاة والسلام
- ١٧ من الصفات الواجبة له تعالى : القدم والبقاء والمخالفة للحوادث
- ١٨ » » » : قيامه بنفسه ، ومعنى ذلك
- ٢٠ » » » : الوجدانية في الذات والصفات والأفعال
- ٢٢ » » » : القدرة والإرادة المتعلقان بكل ممكن
- ٢٣ » » » : العلم المتعلق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات
- » » » : السمع والبصر المتعلقان بجميع الموجودات والكلام
- ٢٥ المستحيل في حقه تعالى ، والجائز أيضا
- ٢٧ الواجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام : الصدق
- ٢٨ » » » : الأمانة والتبليغ
- ٣٤ كل مأوهم نقصا في حقهم عليهم الصلاة والسلام وجب بتأويله
- ٤٥ أفضلية سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على جميع الأنبياء والمرسلين

خاتمة الطبع

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الواحد المتعال ، المنزه عن الشبيه والمثال ، الذي تفرد بالعزة والجلال ، وتوحد بالكبرياء والكمال ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الداعي إلى أشرف الخصال ، المتقذ من الضلال ، المبين الحرام من الحلال وعلى أصحابه وآله خير آل ، ورضى الله عن التابعين والعلماء العاملين إلى يوم المآل .

وبعد : فقد تم بحمد الله وحسن توفيقه طبع كتاب

شرح صغرى الصغرى

لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسى الحسنى
وبهامشه

المواهب اللدنية فى شرح المقدمات السنوسية
لأبي إسحق إبراهيم الأندلسى

مصححاً بمعرفة لجنة التصحيح برئاسة الشيخ أحمد سعد على

القاهرة فى يوم الخميس } ٣ ربيع الثانى سنة ١٣٧٣ هـ
١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ م

مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلى

ملاحظ المطبعة

محمد أمين عمران